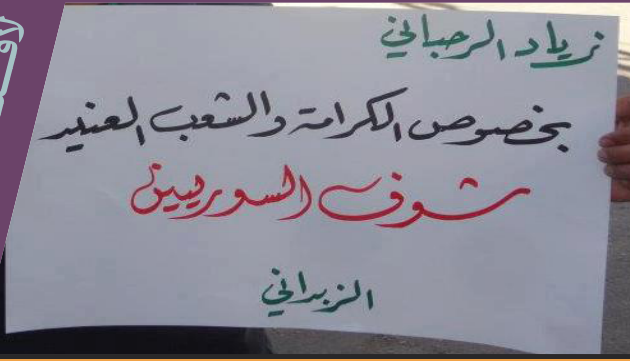


ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان

حنطة

لافتة نظري



أيلول 2014 - العدد 20

مجلة شهرية تصدر عن شبكة حنطة للدراسات والنشر



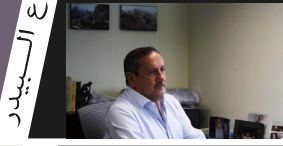
التمثيل السياسي للمعارضة بين الداخل والخارج
أحمد الشام

3



فراس طلاس على بيدر حنطة
حاوره محمد الجرف

14



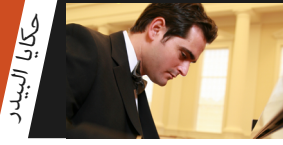
الواقع المؤلم للمشافي الميدانية في ريف إدلب
مكتب إدلب - حسن ممس

17



مالك الجندي .. محارب نبيل بسلاح الموسيقى
مرهف دويدري

24



المرأة والتشاركية
مركز المواطنة المتساوية (مساواة)

28



في عقر دار القيادات النقابية
سعيد محمد

36



نساء تحتل مكاناً هاماً في المجتمع المدني
ترجمة ليلى كريم

38



الليلة الأخيرة في حلب
وداد نبي

40



الزعيم

شغل الخير الاقتصادي العالمي عصام الزعيم منصب وزير التخطيط، ثم وزير الصناعة بين عامي (2000-2003)، وعرف عنه تفانيه حتى سُمّي بالوزير الذي لا ينام. كان الزعيم معروفاً بمواقفه ضد الفساد والمفسدين، وفي عهده، ولأول مرة، بدأت الوزارات في سورية بوضع استراتيجيات حتى العام 2002، وعُهد إليه شخصياً وضع استراتيجية صناعية كانت الأولى والوحيدة في تاريخ سورية. في العام 1990 قَدِّم دراسة عن تطوير القطاع الصناعي في سورية، سرقها عبد الحليم خدام وقدمها باسمه في أحد مؤتمرات الحزب! كما تم استبعاده من مشروع (مكافحة البطالة)، و(استشراف مستقبل سورية في العام 2002) رغم أن الدراسة الأولية للمشروع كانتا من وضعه. في 24 أيار 2012 تم رفع الحجز عن أمواله المنقولة وغير المنقولة، بعد خمس سنوات من وفاته، وثمان سنوات على برائته من تهمة فساد طالته بسبب وقوفه -عندما كان وزيراً للصناعة- في وجه صفقة فساد كبيرة كان رامي مخلوف يحاول تمريرها مع شركة ألمانية.



هيئة التحرير

رئيس التحرير : ناجي الجرف
مدير التحرير : بشرى جود
المدير الفني : بحر عبد الرزاق
الإخراج الصحفي : عمر الأمين
فريق التحرير
ثابت اسماعيل
جمال حسون
جنان علي
مصطفى تاج الدين الموسى



الغلاف الاول: امرأة من بلدي
عمل للفنان أنس سلامة
الغلاف الأخير: سندريلا سوريا..
تصميم جيمو-بصمة سورية ٢٠١٤
إن الآراء الواردة في مجلة حنطة لا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة
www.hentah.com
hentah.magazine@gmail.com

التمثيل السياسي للمعارضة السورية بين الداخل والخارج

أحمد الشام - كاتب وباحث



أحد اجتماعات المجلس الوطني السوري

لعله لابد من التذكير بمصادرة الحياة السياسية في ظل الدولة الأمنية في سورية الأمر الذي أدى إلى أن تكون المعارضة ضعيفة ومعزولة عن الشارع المحيّد تماماً، فبقيت مُختزلة في شخصيات مهجّرة مسبقاً، وأخرى خرجت فور انطلاق الثورة الشعبية على الأرض، أو خرجت بُعيداً بقليل بعد أن سدّ النظام أي أفق للحوار مع عدم وجود تيار سياسي معارض واضح وعريض يمكن أن يكون متحدتاً باسم الحراك، علماً أنّ النظام عبر تاريخ حكمه كان يغضّ الطرف قليلاً عن بعض الأنشطة الضعيفة المعارضة ذات التوجه اليساري والقومي منعا لنشوء نواة لأي تيار إسلامي ولو كان معتدلاً، وهو عكس ما فعله إبان الثورة. كما أنّ نخبة مثقفة خذلت الثورة؛ كما خسر اليسار التقليدي صوته ورصيده بعدم استيعابه للثورة وتبنيها ماعدا ناشطي المجتمع المدني وإعلان دمشق.

ولعلّ ما يميز الثورة السورية عن ليبيا تونس و مصر، هو عملها على جبهتين: حراك سياسي في الخارج التحق بها من بدايتها؛ وحراك شعبي. الأمر الذي أدّى لانشطارها لداخل وخارج، وهو ما يعني وجود جهدين. ولابد من دراسة احتمالات توافق واختلاف بينهما بالآليات والأدوات، داخل ثار شعبياً، وخارج «جغرافي بداية»، ليكون منبراً له وتأجيحاً لموقف دولي ضاغط قَصّده بعض المعارضين القدماء، وبعض المطلوبين من رموز ونشطاء إضافة لجماعة الإخوان المسلمين التي لا تمتلك رصيдаً تنظيمياً على الأرض والمغتربة عن البلاد منذ عقود.

وقد نشط الطرفان، وكلّ منهما يشعر بأنه يسند ظهره لخارج دولي سوف يؤازره لتحقيق هدفه؛ والعلامة الفارقة أن الداخل وعى خذلان العالم له، فبدأ ينحو باتجاه التعويل على قواه، بينما الساسة عولوا على المجتمع الدولي، فشكّلت هذه نقطة الاختلاف الأولى لتكرّس رؤية الافتراق بين نهجين، ناهيك عن تسابق القوى الإقليمية لتُوجد لها رصيдаً يضمن تمرير رؤاها المستقبلية ويحفظ مصالحها، من خلال طريقة دعم تشكيل المجلس الوطني، ثم توسعته، ثم تشكيل الائتلاف بضغط ودعم دولي. وتسابقت كل مجموعة في الائتلاف

يحيلنا إلى الداخل، مما يشي بحقيقة مرّة، وهي اختزال السياسة بالخارج، والتّرك المتعمّد وإشغال الداخل بيوميّاته، وتغييب أي جهد سياسي من قبل مجتمع ونخب ثورية لها فهمها المنبثق من الأرض، فأصبحت العلاقة على طلاق وشيك. فقد راهن الخارج على الخارج، وراهن الداخل على الداخل، وكلّ يقول سأفرض رؤيتي بقوة مادية: الخارج بقوى ومال الخارج، والداخل بسلاحه «أنا على الأرض وسلاحه بيدي ولن يدخل سورية أحد من الخارج ولو على دمي» كما يقول تائر، مما يعني حدوث هوة حقيقية بين الطرفين من حيث النشوء ودوافعه وآليات عمل كل منها وضوابط هذا العمل.

غير أن اعتبار الخارج كتلة منفصلة عن الداخل اعتباراً مشوب بكثير من التداخلات، ففي الائتلاف نفسه شخصيات التزمت بنض الشارع ومن قوى الحراك الثوري التي تمّ تمثيلها في الائتلاف، لكنها طُمست وغاب جهدها ولم تُشكّل كتلة وازنة بفعل تفرد القوى المدعومة في الائتلاف بالقرار والتأثير كماً، وفي الداخل من لا يقلون سوءاً أو تعطيلاً للثورة، وحرفاً لها عن مسارها من بعض قوى الخارج.

«رؤية اقتسام جلد الدب قبل اصطياده» ودخلت في تحالفات ومناكفات لتكون قوة وازنة تؤسس لنفسها لما بعد سقوط النظام من خلال الإمساك بآليات الدعم والتمويل، فكان الاختلاف داخل الائتلاف الذي صُدّر للداخل فشّته بعد أن تم استخدام المساعدات كمال سياسي بل «مليشياوي»، ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أنّ ظهور أمراء حرب في الداخل كان انعكاساً لظهور ما يمكن تسميته إقطاعات سياسية في هيئات العمل السياسي بالخارج.

وبينما كان الحراك السياسي يستمد مشروعيتها إبان الحراك السلمي من شارع ذكي وواعٍ، ويتحرك وفقاً لأسماء الجمع والشعارات التي تضبط الخطوط العامة لسقف مطالبه ومبادئه العامة، تحوّل إلى كتلة سياسية تستمد مشروعيتها من دعم دولة هنا وأخرى هناك، وما عاد يصيخ السمع لشخصيات الداخل ولا لرؤاه «كان يصور معنا بعض أفراد لبيينا رصيدهم الثوري على الأرض بداية الثورة ثم ما عادوا يردون على هواتفنا» كما يقول تائر، كما أنّ مجرد حديث عن جهد سياسي يعني الخارج، ومجرد الحديث عن الثورة بجناحها المسلح والمديني الضئيل

والإقليمية، والتي لم تخرج للنور لأن الدعم كان ضرورياً، وكانت تحمل من الأفق السياسي بحيث تستطيع تفعيل حراك مدني، ومؤازرته بالسلح تحت شعار إعادة بث الروح في الشارع كبوصلة حقيقية، ورافعة للثورة تحترم مبادئ حاملها الاجتماعي. لكن تقدم «دولة الإسلام في العراق والشام» أربك حراكها، وطففت على السطح صورة الفصائل التي قاتلت، وهي لم تقايل بقرار ذاتي، بل برعاية الائتلاف الذي استخدمها فقط، ولم يستشرها في كيفية معالجتها لـ «دولة الإسلام في العراق والشام» التي كانت تحتاج حراكاً مدنياً ونشاطاً من الإسلاميين المعتدلين، الذين يعون فكر «دولة الإسلام في العراق والشام»، وشبابها من أبنائهم، ليحاجبهم من خلال رؤية ثورية تبتعد عن محاباة الإئتلاف للقوى الغربية، وهذه ثورة في قلب الثورة ولكنها حوصرت أيضاً.

لابد للإئتلاف من جسر الهوة بينه وبين الداخل، بحيث يُقوّي ويُثبّت مجموعات وأنساق ثورية في الداخل لتكون شريكاً له بالقرار والرؤية، لا على أنها جملة فصائل تدعم بشروط لتكون تابعة لا قرار لها، وتلك لا تبني وطناً، ولا قراراً سياسياً، وهي من الهزال أنها إما بايعت «دولة الإسلام في العراق والشام»، أو أنها انهزمت أمامها.

لابد من إنجاز مؤتمر وطني يسمي الأخطاء والأشياء بمسمياتها، ويقوم بوضع أرضية وأسس بناء دولة تحترم حقوق الجميع، وتؤسس لدستور يكتبه الجميع، وتخضع له كل القوى، وتؤسس أو ترمم العقد الاجتماعي بما يضمن حقوق الجميع. وتُميّز بين العقد الاجتماعي الممهور بخاتم ودماء المناضلين، وبين ما تفرضه القوى من محاصصات سياسية، وعليه يجب العمل بشكل دؤوب ومخلص لتوسيع الخيار الثالث بين «دولة الإسلام في العراق والشام» والنظام، وتفعيل جبهة العمل الوطني، وإلا فما على أساطين الإئتلاف إلا انتظار تفتت البقية من الفصائل المرابطة، وتمدد «دولة الإسلام في العراق والشام»، ثم تُشن حرباً عالمية عليها على غرار الحرب على طالبان، ثم تقديم أحد أعضاء الإئتلاف ليكون «كرزاي» سورية، مما يعني عزلة أشبه بعزلة ما سمي بـ «المعارضة العراقية» لصدام قبل ضرب العراق ٢٠٠٣، وقدمهم على ظهر الدبابات الأمريكية لتبدأ دولة تسير على خطا ما نراه في العراق الآن.

الإئتلاف الداخلية، ورهانه على القوى الدولية، كانت تثير تحفظ كثير من الإسلاميين أكثر مما تثيرها علمانيته، فكثير من إسلاميي الطرح كانوا يؤمنون بضرورة إسقاط النظام وتحديد شكل الدولة عبر صندوق الاقتراع، مما يُشكّل نقلة نوعية في الطرح والمنهج، وهذه الرؤية إن لم تتضح في تيارات سياسية واضحة فهي الأقرب إلى شباب الثورة وناشطها.

وعلى صعيد الممارسة لابد من التساؤل هل كان الإئتلاف ديمقراطياً؟ أم أنه مجرد مطالب بالديمقراطية، ولم ينح وفقاً لمبادئها في عمله ونهجه بل تطور عمله من مراهن على القوى الدولية إلى رهين لإملاءاتها، «ولا أعتقد أن اختياراً البحرة لرئاسة الإئتلاف أتى لأنه مقرب من السعودية. لكن، تم اختياره كي يستتر على ما أنتجه عام من حكم الجربا للإئتلاف، الذي تكلل بسلسلة طويلة عريضة من الهزائم جعلت وجود الثورة محل شك شديد. ولو كان البحرة رجل السعودية، لكان تمّ تبليغ جماعة الكتلة الديمقراطية بذلك، وبالتالي يجب التصويت له، ولما تمّ إسقاطه في انتخابات الكتلة» هذه الفقرة من متن حديث ميشيل كيلو بمقابلة لإيلاف في موقع عكس السير.

وفي البحث عن مخرج مما وصلت له الثورة من تشويه وحرف عن مبادئ الحرية والعمل الديمقراطي في المجتمع السوري، وتشتته بين نهجين: طرف خارجي نشط لم يقم بذلك كتوجه وكداعم واع؛ وطرف متحرك في الداخل، وهو العسكري المرتجل. ولابد من ملاحظة طرف ثالث ساكن ظاهرياً، وهو مجموع المثقفين والنشطاء الشباب المهمش، الضائع صوتهم من خلال «ضياع الطاسة» بين الطرفين على سطح العمل السياسي والمختزلين له تحت مقولة «الوعي بالقوى الإقليمية وتأثيراتها ورغباتها وممكناتها»، في الخارج و مقولة «لا صوت يعلو فوق صوت الرصاص» في الداخل.

وقد حصلت اجتماعات كثيرة وهامة في الداخل لتأسيس نسق ثوري بشقيه السياسي والعسكري، ممن لهم رصيد في محافظاتهم تعمل على تجاوز انغلاق الداخل، وانشغاله بنفسه، ويوميات قتاله. وتُترغم سياسي الخارج على سماع صوتها، بل وانتداب من يمثلها سياسياً في صناعة القرار الملصق بالأرض، وإعادة القرار للشارع السوري، والمنفتح على وعي معادلات القوى الدولية

وقد وقع الجميع في خطأ توقع السقوط السريع للنظام فابتعد عن العمل الاستراتيجي والبرامج والتخطيط، واعتاد الارتجال، وهذا له منعكسه في مجالين، الأول على أرض اشتغل أبنائها بالحرب اليومية ولم يتفرغوا لخدمة المجتمع ومصالحة ومؤسساته الخدمية مما أفقده جزءاً من ثقل الحاضنة الاجتماعية، والثاني في الخارج حيث تسابقوا على الإمساك بزمام الدولة القادمة والحصة من كعكة الحكم. فأغفل حق الداخل في النصح والترشيد والتوعية بالمعضلات السياسية وآفاق العمل السياسي، كما أغفلت حصته من تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وبعد كل هذا التخبط لم يدع الإئتلاف لمؤتمر وطني جامع، ولودعا غيره له لحاربه.

على الإئتلاف أن يكون مؤسسات لا أن يكون مختزلاً بأشخاص وقوى؛ مؤسسات تهتم بالداخل كونه الرافعة الحقيقية للتغيير المنشود، وتعمل على مأسسة الجيش الحر، وتفعيل العمل المدني، وبناء حكومة مؤقتة تعبر عن السوريين وتتجنب المحاصصات السياسية التي سارت بالداخل نحو شرذمة وفُرقة بترسيخ وتعميق هوة كبيرة بين الفصائل والتيارات الفكرية؛ فإدخال المجلس الوطني الكردي بشروط ليس من حق الإئتلاف إقرارها، لم يكن احتراماً لحقوق الأقليات، بل لزيادة الكتلة التصويتية لصالح رئيس الإئتلاف، وهو ما قاله رئيس مكتبه صراحةً بعيد فترة وجيزة، وأهمل عن عمد الشارع الكردي الوطني الذي غُيب صوته وكان ينتظر اهتماماً وتبنٍ له من قوى الثورة السياسية في الخارج لصالح الأحزاب السياسية المدعومة إقليمياً.

وتغول الإئتلاف على سلطة الشعب فيما يخص تسمية الدولة التي هي من حق الشعب السوري، ودستور يكتبه ويستفتى فيه، فرفع رصيد الأحزاب القومية، وساهم في تفتيت جبهة الشارع الكردي الوطني لصالح جبهة الشارع القومي ذو الميول الانفصالية التي تنطلق من مرجعية «هوليير» بدلا من مرجعية ثورة الشعب السوري بكل أطيافه وناموسها العام في أوج انطلاقتها.

إن إئتلافاً علمانياً يسعى لتحقيق دولة المواطنة إذ يتصارع بين كتله، لا يمكن نصحه بتأجيل طرح شكل الدولة تجاه فصائل وقوى التأمّت على بعضها في الداخل، وبدأ يظهر نزوعها الإسلامي، وتختلف في توجهاتها معه. رغم أن سياسات

الديكتاتوريات العسكرية الوطنية والاحتلال الأجنبي

عارف حمزة



الأسد الابن يلتقي جنوده

التي تقول: إذا كان القضاء بخير فالبلد بألف خير. القاعدة الثالثة هي إذلال الناس في شتى المناحي، وبشتى الطرق؛ لمحو شخصياتهم في الوظيفة والجامعة والأحزاب والنقابات والبيت والشارع والملاعب والمجالس المحلية ولقمة العيش. وإفهام المواطن، أي مواطن كان، بأنه عبارة عن «عبد» في «إقطاعية كبيرة» يملكها رأس النظام، وأعدائه المتنقذين، وبأن ثمن ذلك المواطن، وكلّ المواطنين، لا يزيد عن ثمن رصاصة واحدة، وهذا بالضبط ما جعل التخلص من أي شخص سهلاً ومتاحاً إلى ذلك الحدّ.

لقد شهدت سبعينات القرن الماضي صعود أسوأ الديكتاتوريات في العالم العربي، وربما في العالم أجمع، وخاصة في سورية والعراق وليبيا، ومصر بدرجة أقل، وكانت كلّها تملك كاريزما فارغة للضحك على شعوبها، ونهبها وإذلالها وإدامة تخلفها وجهلها، وحتى قتلها بدم بارد، باسم القضايا القومية.

متى ترى الشعوب العربية نور الحق والقانون والعدالة في كلّ جانب من حياتها؟ متى يكون القانون هو الناطم، والنظام الوحيد والمحترم لجميع مناحي الحياة؟ متى يكون بإمكانها القيام بحركات تحرّ جديدة للتخلص من استعمارها العربي؟ إذ من قال بأن الشعوب العربية تحرّرت بعد جلاء الاستعمار الأجنبي عنها؟ من؟

أولئك الضباط أسوأ الأسس من ذلك الاستعمار، وخاصة: «فرق تسدّ»، و «لا أحد فوق القانون»، و «الشعوب العربية ما زالت متخلّفة ولا تعرف كيف تدير شؤونها»... فأخذها أولئك العسكريون كأسس ذهبيّة لبناء «احتلالهم»، هذه المرة. الاحتلال القائم على إقامة دولة أمنيّة، على مقاس استمرارهم، داخل الدولة الغضّة، والتي من مهامها الأولى زرع التفرقة والشقاق بين مدن الدولة نفسها، وبين العشائر والأديان والمذاهب والأثنيّات... الخ. لكي يبدو النظام القائم بأنه هو الضامن الوحيد لإحداث التوازن في البلاد، وعدم الاقتتال الأهلي.

وكذلك في نشر ثقافة «تأليه» رأس السلطة، وجعله خالداً بكل الوسائل القانونية والغير قانونية. بجعله متوافراً في كل ساحة وحائط، كصور وتماثيل، وفي كلّ وسيلة إعلاميّة مسموعة أو مرئيّة أو مقروءة، وحتى في تحية العلم في المدارس والثكنات والنقابات والمؤتمرات الشعبيّة، بتلاوة أقواله الخالدة، وببث أغاني عن أمجاده الوهميّة.

وكذلك العمل البناء، من خلال تلك الدولة الأمنيّة، على إبعاد الصفات الجيدة والمميّزة، كالنزاهة والخبرة والتواضع والدراسة الدائمة للتجارب الخلّقة وحبّ العمل والاستقلال بالرأي وتغليب المصلحة العليا على المصلحة الشخصية، عن المجتمع، باستبعادها في عمليّة انتقاء الشخصيات العامة التي ستقود مفاصل الحياة في البلد، وبإبعاد الشخصيات التي تمكّن تلك الصفات عن الوظائف الإداريّة والفنيّة العليا، وعن الجامعات، وحتى عن البلد نفسه، وهذا ما يناسب تحويل البلد إلى بحر ثريّ في يد قرصان عظيم.

الأساس الثاني هو صنع منظومة كاملة من الفساد الوحشيّ في كل مناحي الحياة، وحتى بالتدخل في الجينات الوراثيّة للمواطنين لصنع أجيال فاسدة بكاملها، حيث تقوم تلك المنظومة بتعطيل كافة القوانين التي تجعل الحق مصاناً ولا يُعلّى عليه، إلى قوانين شخصيّة، متقلّبة ومتغيّرة وآنية، إذا صحّ التعبير. لذلك كان من المهم جداً إفساد منظومة القضاء بالكامل من أجل إغراق القاعدة

إنّ أسوأ ما تعرّضت له بعض البلدان العربيّة، وشعوبها الغضّة، بعد تخلصها من الاستعمار الأجنبي، هو وثوب عدد من الضباط الشبان على كرسيّ السلطة فيها. ولأنّ هؤلاء الضباط قد عركوا الحياة السياسيّة أثناء الاحتلال الأجنبيّ، سواء كتجربة شخصيّة أو كقراءة صنعت فكرّاً سياسيّاً في اتجاه معيّن، ناهيكم عن عراكمهم للحياة العسكريّة الخشنة، التي تعتبر من أسوأ الحيوانات ضمن الحيوانات الشخصيّة لأحدنا، حيث تتلبّس الشخص العسكريّ تلك الحالة من التسلّط المبنّي على القوّة المفاجئة لشخصيّة الوصوليّة، وربّما الانتهازيّة، والقتال من أجل المحافظة عليها في كثير من الحالات، وقد تتحوّل في بعض الحالات إلى وحشيّة مفرطة، ربما بسبب الخوف من فقدان تلك القوّة والسلطة لأيّ سبب كان، فتراه يعيشها في كلّ مكان، ومع جميع الأشخاص، بدءاً من البيت والشارع إلى الثكنات العسكريّة... فإنهم يستعملون كافة الوسائل والسبل التي تُبقي زمام السلطة في يدهم، ولو على حساب التخلص من أكثر المقرّبين لهم، حتى لو كانوا شركاءهم في ذلك الوثوب عليها.

ورغم أنّ الشخص العسكريّ هو غير مثقف ثقافة مدنيّة على العموم، فإنّه يجهد في الاقترب من المثقفين كي يستفيد من أفكارهم ودواخل شخصياتهم، ثمّ التخلص منهم، في طريقه التخلص من تلك الأفكار التي تعتبر، في نظره، اعتداء من الحياة المدنيّة «المتعالية» على الحياة العسكريّة التي يريد أن يتمسك بها بأسنانه الفولاذيّة والدمويّة. لذلك تراه يعتبر، مثلاً، منظومة حقوق الإنسان كلّها عبارة عن «غزو ثقافيّ»، وصنيعة غربيّة لتهديم الأوطان العربيّة، ليس لأنّه لم يوجد «الإنسان» سوى في الغرب، بل هو يعرف بأنّ نشر منظومة حقوق الإنسان، واحترامها، هو فتح للعيون المغمضة على حقوقها الراسخة، وبالتالي تقريب الزلزال الذي قد يضرب سلطته إلى أقرب وقت. وتراه يتحدّث عن المصلحة العليا على أنّها مصلحة الوطن في الظاهر، ولكن في الباطن يراها مصلحة التي لن يفرط بها بسهولة لتلك «الهرطقات» التي تُسمى حقوق الإنسان. وبسبب تلك التجربة الشخصيّة و«الفكريّة» أخذ

ماذا بعد «النقد الأعور»؟

مروان عبد الرزاق

-١-

عندما انطلقت الانتفاضة السورية في (آذار ٢٠١١)، لم تجد من يساندها، سواء من المعارضة السياسية، أم منظمات المجتمع المدني، أو النقابات كما هو الحال في تونس ومصر. ولذلك سميت بحق، بالثورة «اليتيمة». لأنه ببساطة لم تكن مثل هذه المعارضة موجودة. وقد اقتصر وجود المعارضة على بعض النخب المتبقية العجوزة من الأحزاب القديمة، وبعض نشطاء «ربيع دمشق»، وهي رموز متشظية، صنع كل فرد فيهم صومعته، و«سريره» الخاص به. لكن الجميع شعر بالارتباك، وعدم القدرة على الفعل. لأن الجميع أحس بالرعب من شعار «إسقاط النظام» الذي رفعه الثوار.

-٢-

وقد بدأت «هيئة التنسيق» الخطوة الأولى للخروج من الارتباك وإصدار بيانها الأول في (٢٠١١-٦-٣٠) الذي أشاد بالانتفاضة، ورفض الحل الأمني والعسكري الذي يمارسه النظام، و دعا إلى تهئية المناخ الملائم لعقد مؤتمر وطني عام، لتشكيل حكومة انتقالية تنقل سورية من الاستبداد إلى الدولة المدنية الديمقراطية. لكن دون الإشارة إلى إسقاط النظام الذي ترفعه الانتفاضة والذي تم استبداله بالتغيير الوطني الديمقراطي. وتم الاختباء خلف الشعارات الطنانة الكبيرة «لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي»، في المرحلة السلمية للثورة. وبعد ذلك استراحوا في حديقة النظام الخلفية. بالمقابل، بعد نصف عام من انطلاق الانتفاضة، عبرت مجموعة من الناشطين المناطق المحررة، ليصلوا إلى اسطنبول ويشكلوا مع العديد من المهجرين الإسلاميين، «المجلس الوطني»، الذي أصدر بيانه الأول في (٢٠١١-١٠-٢)، والذي تضمن ضرورة تشكيل «واجهة سياسية للثورة»، وتأمين الدعم الدولي المطلوب للثورة، من أجل إسقاط النظام والانتقال للدولة المدنية الديمقراطية. ونصبوا «الأبله المفيد» رئيساً للمجلس، حسب تعبير هاشم صالح. وليس المقصود هنا غليون أو غيره. إنما هو المثقف اليساري الساذج الذي تستخدمه الحركات الأصولية كواجهة سياسية



مؤتمر صحفي لهيئة التنسيق الوطنية

موجودة. فالخلاف السياسي يستند بالضرورة إلى رؤى وبرامج سياسية مختلفة، بالإضافة إلى آليات عمل لتحقيق هذه البرامج. لكن لو تفحصنا هذه الرؤى والبرامج لوجدناها جميعها ترسم مرحلة ما بعد سقوط النظام: مرحلة انتقالية، جمعية تأسيسية. الخ، والانتقال للدولة المنشودة. وهناك اتفاق بين الجميع على الهدف النهائي البعيد. لكن كيف الوصول إليه؟ هنا تختفي البرامج والآليات اللازمة، ويبرز الارتهاق للآخر.

فجميع لم يمارس السياسة. أو لم يلاحظ وجود أي نشاط أو فعل سياسي على الأرض. فالنظام لا يسمح بأي هامش للعمل السياسي في الداخل الذي يسيطر عليه. وهو لا يؤمن أصلاً بالحل السياسي. ولذلك بقيت رموز هيئة التنسيق بدون حراك في الداخل، لكنها بقيت تستمر في دعوتها للحل السياسي. وحين تمت الدعوة إلى مؤتمر جنيف للبحث عن الحل السياسي رفضت الهيئة الذهاب مع وفد الائتلاف بحجج واهية.

وفي الخارج وضع المجلس الوطني، ومتحوله الائتلاف الوطني، نفسه تحت تصرف الدول الداعمة، وخاصة السعودية وقطر برعاية أمريكية وأوروبية، والتي رأتها فرصة لا تُعوّض للتدخل في مسار الثورة السورية، وهم الأشد عداً لثورات الشعوب العربية قاطبة. كما وضع لنفسه منذ

بداية تشكله مهمة استجداء التدخل الاجنبي على الطريقة الليبية، وتقديم الوعود والأوهام للشعب بالسقوط السريع للنظام. ومازال يردد نفس معزوفة الاستجداء دون جدوى حتى الآن. وهذا هو البعد الثاني للمعارضة، أقصد الارتهاق

تزيينه مقبولة من قبل الغرب والطبقات المستنيرة من الشعب، قبل أن تتخلص منه لاحقاً، بعد أن تنتفي الحاجة إليه.

من حيث التكوين، تتشابه الرموز التي شكلت الهيئة والمجلس، والتي ضمت في البداية ممثلين عن القوميين، واليساريين، والليبراليين، والأكراد، والسريان. إلا أن الإسلاميين شكلوا الكتلة الأكبر في المجلس، إلى جانب الاتجاهات الأخرى. بالإضافة إلى «الحراك الثوري» وهم شباب تنسيقيات الثورة، كي ينال المجلس ثقة الشارع المنتفض، كما حصل في جمعة «المجلس الوطني يمثلني» في (٢٠١١-١٠-١٧).

ومن الطبيعي أن يحصل هذا الانقسام في البداية حول شعار إسقاط النظام. وهو انقسام سياسي بالدرجة الأولى. بين من يدعو لإسقاط النظام كمدخل لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، والذي اتخذ الخارج مقراً له. وبين من يبحث عن الحل السياسي والحوار مع النظام من أجل التغيير الوطني الديمقراطي. وبقي مقيماً في الداخل. ورغم أن الهيئة رفعت شعار إسقاط النظام بعد العنف الفظيع والمستمر للنظام ضد الشعب، لكن عبر الحل السياسي، وليس بالثورة المسلحة القائمة على الأرض.

-٣-

لكن الإشكالية ليست في هذا الانقسام الأولي، وأيضاً ليست في الإقامة الجغرافية، رغم تأثيرها على الموقف، والفعل السياسي. لأن الخلاف السياسي لم يكن حقيقياً، وكان يمكن الاتفاق حول مسائل الثورة الأساسية لو كانت الإرادة الوطنية



الخارج مثل، اتحاد الديمقراطيين، وكلنا سوريون، وسوريون مسيحيون، وتركمان. الخ وأدخل الى الائتلاف آلية تفكيك، ثم تجميع المكونات العرقية والقومية والدينية تحت سقف واحد. لكن تمثيل المعارضة، واحتكار هذا التمثيل أمام العالم الخارجي، لا يعني أن هذه المعارضة تمثل الشعب السوري، أو الثورة الراهنة. وقد عبرت أكثرية الكتائب المسلحة فيما بعد، عن أن «الائتلاف لا يمثلنا». وكذلك الناشطون في الداخل في جمعة «الائتلاف لا يمثلني»، (١١-١٠-٢٠١٣). بالإضافة إلى أن الرأي الشعبي العام يلعن النظام والائتلاف على قدم المساواة.

-٤-

والأصح في التقسيم الراهن بين داخل النظام والخارج. لأنه من الضروري أن نلاحظ وجود ثلاث مناطق جيوسياسية في سورية بعد انطلاقة الثورة، وتحولها إلى ثورة مسلحة. داخل النظام، وداخل الثورة، وخارج سورية. والبعد الرابع، والذي يشير إلى عقم الرموز التقليدية المعارضة وانقساماتها، والتي لم يخطر في ذهنيتها العقيدة، أن مكانها الطبيعي هو الانتقال إلى مناطق «داخل الثورة»، ويشكلوا مع شباب الثورة قيادة سياسية للثورة تعمل بالتوازي مع الكتائب العسكرية، وتشكيل جيش وطني ثوري، وإدارة المناطق المحررة، وتقديم نموذج لبديل وطني ديمقراطي عن النظام. وليس البقاء في داخل النظام، أو العبور من المناطق المحررة مهرولين نحو الفنادق المكيفة. وليس هذا وحسب. إنما تم تفريغ داخل الثورة من الثوار، ليس بهدف مساعدتهم في تشكيل قيادة سياسية للثورة، إنما استغلالهم من أجل اعتراف الشارع المنتفض بهم. بالإضافة إلى إفسادهم، بالإقامة المريحة، والرواتب المغرية، ومنظمات المجتمع المدني

للآخر. الداخل مرتهن للنظام، ويوزع مسؤولية تدمير الوطن على النظام والثورة المسلحة. والمعارضة في الخارج مرتهن لدول إقليمية ودولية، ويحملهم المسؤولية لأنهم لم يتدخلوا لإسقاط النظام. وهذا ما عبر عنه صراحة العديد من أعضاء الائتلاف بدون أي خجل، لفقدانهم القرار الوطني المستقل.

وبالبعث الثالث للانقسام هو الشخصية المقيتة وإقصاء الآخر. حيث بدأت الدعوات لتوحيد المعارضة بعد الانقسامات مباشرة، مما يؤثر على أن الخلافات لم تكن سياسية فقط، إنما كان للجانب الشخصي التنافسي على الزعامة دوراً هاماً في هذه الانقسامات. وكانت أغلب هذه الدعوات غير حقيقية، ولم يتم عقد أي لقاء جدي مثمر، لأن كل طرف يُريد تضخيم ونفخ الأنا الشخصية، عبر انضمام الباقين إليه. وكان هذا واضحاً في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في (٣-٧-٢٠١٢)، بموجب قرار وزراء الخارجية العرب الصادر عن الجامعة العربية، وليس بدعوة من أحد أطراف المعارضة.

وبمقاييس الوثائق الصادرة عن المؤتمر، وهي: «وثيقة العهد الوطني» و«الرؤية السياسية المشتركة» فهو ناجح، ويحقق مطالب الشعب السوري. حيث تؤكد الوثائق بعد اتفاق كل المشاركين، من كافة التيارات، على إسقاط النظام، ودعم الجيش الحر والحراك الثوري، ورؤية مشتركة للمرحلة الانتقالية، نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية مستقلة حرة. والوثائق المذكورة تعتبر أفضل تعبير عن أهداف الثورة. ومع ذلك فشل المؤتمر في توحيد المعارضة. لأن المؤتمر لم يشر إلى «المجلس الوطني» العظيم! باعتباره «المظلة الجامعة لجميع أطياف المعارضة، وممثلاً شرعياً وحيداً لها». بمعنى آخر، وببساطة، كان على الجميع أن يذهب إلى اسطنبول لتقديم طلب انتساب للمجلس. وهذا لم يكن مقبولاً عند باقي أطراف المعارضة. وهنا تبرز الشخصية الأنانية المقيتة بأوضح صورها. بالإضافة إلى دور السعودية وقطر وتركيا، في دعم المجلس في احتكار تمثيل المعارضة والثورة. وعندما قررت هذه الدول أن المجلس لم يعد كذلك، عملت على تشكيل الائتلاف الوطني (تشرين الثاني ٢٠١٢)، ثم توسعة الائتلاف وإضافة أسماء جديدة لم يسمع بها الشعب السوري من قبل. بالإضافة إلى أغلب التشكيلات الفندقية التي تشكلت في

بتلاونها المختلفة، وإبعادهم عن ساحة الثورة. وهذا التفريغ والهروب للأمام، كان السبب الأساسي لعدم الالتفات إلى تأسيس مراكز الثورة الفعلية، على المستوى العسكري والسياسي والاجتماعي. وبالتالي انتشار الفوضى غير الخلاقة، ودخول التكفيريين ليحتلوا صدارة الثورة في الداخل والخارج، ويؤسسوا مرحلة مظلمة في تاريخ سورية المستقبل. وسيدفع الشعب السوري أجيالاً من الضحايا، وثمناً باهظاً، يتحمل الائتلاف الذي احتكر تمثيل الثورة، القسط الأكبر من المسؤولية.

-٥-

الثورة في مأزق، والمتسلطين على الثورة في مأزق. والدعوة إلى إسقاط الائتلاف المتحكم بالثورة في الخارج ليس هو الحل، مع أن وعود الائتلاف الجديدة حول الانتقال للعمل في داخل الثورة مهمة. إلا أننا محكومون بعدم الثقة بالوعود إلى أن نلمس ترجمتها على الأرض. وليس هناك من يمثل السوريين سياسياً. ولا وجود «للعطار» القادر على إصلاح ما أفسده الدهر، وتجميع الفقااعات الفندقية الجديدة لا ينتج إلا فقاعة أكبر، تنهار أمام وخزة إبرة صغيرة. وليس من أمل سوى أن يعود الثوار إلى ثورتهم، ويؤسسوا لبؤر ثورية منظمة في الداخل والخارج، ملتزمين بمبادئ وأهداف الثورة، ومسلحين ببرامج وآليات عمل، ويشكلوا الأساس لتيار سياسي وطني يعيد للثورة ألقها من جديد.

إن مائة من الثوار المكافحين، النشيطين، وليس مثل «نشطاء الموضة»، قد يؤسسوا لنواة لفعل وطني ثوري يُعيد للثورة إشراقتها، ويدفع بالمتريدين واليائسين نحو الفعل، ويحد من سيطرة الانتهازيين والمتسلقين على جدار الثورة.

فقدان روابط الثقة أحمد عيساوي

عن الصراع يبدو فيها المشهد كما لو أنه اشتباك بين الوطنية (النظام)، والأصولية (المعارضة). وفشلت المعارضة في دحض تلك الصورة بل ساهمت الصراعات الداخلية، ورهاناتها المتكررة على القوى الدولية - لإعتقادها أن ما حدث في ليبيا سيحدث في سورية - في فقدان المصداقية لدى عموم السوريين المنتفضين.

خلقت سنوات الثورة حالة من الفوضى الكبيرة، خاصة في المدن والقرى التي انسحب منها النظام، وهذا ما يجعل المعارضة مسؤولة اجتماعياً، واقتصادياً، وخدماتياً، وسياسياً في تلك المناطق. وقبل أن يتشكل الائتلاف السوري المعارض بمؤسساته كافة، من هيئة عامة وحكومة مؤقتة وأركان الجيش الحر، سارعت قوى الحراك الثوري إلى إدارة الفوضى في المناطق المحررة، فشهدنا قيام العديد من المجالس المحلية التي عملت على تنظيم العمل المدني، وتأمين الخدمات العامة في المجتمعات الصغيرة، وبإمكانات محدودة للغاية اقتصرت على موارد محلية، في ظل حصار خانق، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً كبيراً في أرياف حلب وإدلب.

لعب النشطاء الإعلاميون دوراً بارزاً في عملية نشر الوعي، خاصة بعد ما بدأت الثورة تأكل أبنائها، وبعد ما غرق العمل العسكري الوطني (جيش حر) في بحر من الأصولية استنزفت الحراك الشعبي بالمال والقتل، وأسست لصراعات عسكرية مذهبية ومناطقية، وصلت إلى تأسيس «الإمارات» و«الهيئات الشرعية» لها أجندات وأهداف بعيدة عن طموحات الثورة الشعبية وناسها.

تتحمل قوى المعارضة الخارجية اليوم مسؤولية كبيرة في كبح العسكرية الفالته من كل عقلانية، وتصويب نابع يُركّز على منح الثقة وتقوية الروابط مع الداخل، خاصة في المناطق المحررة التي استغلها أمراء العسكر بعد غياب سلطة النظام، وأخذوا يُشكلون سلطات أمر واقع، يغيب عنها التنظيم الإداري، والالتزام بالعمل الجماعي، فانتشر الفساد الإداري والمالي والسياسي في ظل غياب مطلق للرقابة والمساءلة. كل ذلك يُشكل إرباكاً كبيراً لمسيرة الثورة، ويعيق تقدّم أبنائها، ويوجب مساءلة وطنية شاملة لمعارضتي الداخل والخارج ومؤسساتهما.

قوية مع التنسيقيات الفاعلة على الأرض، ومع ازدياد الزخم الشعبي، ظهرت إلى العلن تيارات وهيئات جديدة، منها «تيار مواطنة»، و«تيار بناء الدولة السورية»، و«ائتلاف اليسار السوري»، و«تجمع نبض للشباب المدني السوري»، و«المنبر الوطني الديمقراطي»، وغيرها من التجمعات التي طالبت بالحرية لشعب سورية الواحد.

كان مطلب المنتفضين منذ بداية المظاهرات توحيد المعارضة السورية في إطار تنظيمي جامع، يُساعد الناس على تبني السياسات التي تتمخض عنه، ويُقدّم برامج وأسئلة واضحة حول الخط التي تتبناها تلك المعارضة.

تشكل المجلس الوطني السوري وحظي بشبه إجماع في بدايات التأسيس في الشارع المنتفض، فتبنت الهيئة العامة للثورة تسمية جمعة ٧ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١ بـ «المجلس الوطني يمثلني»، تأكيداً منها على تأييد الشارع المنتفض لرؤى المجلس وبرنامجه.

على خط آخر، سعى معارضون موجودون في الداخل إلى الإسراع في عقد مؤتمر تشكلت على إثره «هيئة التنسيق الوطني»، والتي عقدت مؤتمرها الأول في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ تحت بند واضحة عرّفتها بلاءات ثلاث: «لا للتدخل الأجنبي، لا للعنف، لا للطائفية». وبقي نشاط الهيئة ميدانياً متمسكاً بالضعف بسبب الهوية الكبيرة بين قياداتها المتقدمة في العمر، وشبابها المندفع. وقد ازداد الأداء هشاشة بعد تكريس الانقسام بين المجلس والهيئة، أو ما عرف بالانقسام بين معارضة الخارج ومعارضة الداخل. لأشهر طويلة غابت المنهجية العلمية الموضوعية عن آليات صنع القرار الوطني في أطر المعارضة، وأصبح نشاط الداخل من إعلاميين، وشباب تنسيقيات، ونشطاء الأحزاب التقليدية، يعانون من غياب الدور السياسي الفاعل والهادف، وأصبحت الفوضوية والآنية والمزاجية تسيطر على المعارضين.

تم تغيب الخط الوطني الجامع عن المشهد المعارض، ورضي معارضون تاريخيون لهم إرث نضالي مشرف أن يكونوا بيادق في حسابات دول كبرى، وأصبحت ممالة الكتل المهيمنة في المجلس الوطني، ولاحقاً في ائتلاف قوى الثورة نكتة سمجة تدعو للتندر والتحسر.

منذ اليوم الأول للثورة أثر النظام في تظهير صورة

على مدى ثلاث سنوات، لم يرق العمل السياسي للمعارضة السورية إلى الطموحات الوطنية التي كانت في بال المنتفضين منذ آذار ٢٠١١، وأصبح التمثيل السياسي، في الأطر المحلية والعربية والدولية، يشكل معضلة أساسية تعترض بقوة إمكانية التقدم في الإتجاه الذي خطاه السوريون سعياً لتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

بالرغم من كل الإنتكاسات التي تعرّض لها العمل السياسي السوري المعارض، لم يجر أي تعديل يذكر يطال مؤسسات المعارضة وهيكلتها وعملها الميداني، وظلت المبادرات التأسيسية في واقع الحال شكلاً من أشكال الهروب إلى الأمام، ظناً من المبادرين - وهم كثر - أن الصيغة الجديدة قد تجمع وتربط وتساهم في تذليل العقد بين أفرقاء المعارضة.

اتسم الأداء السياسي المعارض بالضعف والترهل وعدم القدرة على مجاراة الزخم الشعبي، ومع عودة السياسة إلى المجتمع السوري، نشأت أجساماً، وهيكل، وتنظيمات جديدة على الساحة كان يُنتظر منها أن تلعب دوراً محورياً إلى جانب قوى المعارضة التقليدية، لكن سرعان ما كانت الخلافات الشخصية، وحب السيطرة طاغيان على المشهد العام. وبدا واضحاً أن أوائل الهيئات التي تشكلت مع بداية الثورة هي التنسيقيات، التي عملت على تنظيم المظاهرات، وتنسيق فعاليات الحراك الشعبي في المناطق الثائرة، وكان الجزء الغالب من الفاعلين في التنسيقيات هم الشباب المتعلم، والمثقف، ونشطاء من المجال العام، منهم من كان منتسباً إلى أحزاب لها إرث وتاريخ نضالي، ومنهم من دخل فجأة إلى النشاط السياسي بفعل تراكم الأسباب الموجبة لقيام الثورة.

هنا لا بد من التنويه بالدور الكبير الذي تلعبه لجان التنسيق المحلية، لا سيما إصرارها على إعطاء أولوية للحراك المجتمعي، خاصة بعد انتقال الثورة إلى طورها العسكري. وكان كلام اللجان واضحاً في البيان الذي أطلقته في شباط من عام ٢٠١٢ وتشديدها على أهمية الحراك الشعبي وتوجيهها نقداً لاذعاً لسياسة المجلس الوطني السوري وأعضائه، متهمه بإيه بالارتهاق لسياسات إقليمية.

وجدت قيادات المعارضة التقليدية نفسها متأخرة عن قطار الثورة، ولم تتمكن من نسج علاقات

لا ينبغي الإفراط في جلد الذات

محمد كياري

ذات خلفية إسلامية للسلطة كحزب العدالة والتنمية التركي، ويتجه البعض الآخر إلى القول بأن تركيا كانت طرفاً رئيسياً في الأزمة السورية، وهي مُلزمة باستضافة السوريين، ويدعم هؤلاء قولهم بأن تركيا هي من فتحت مطاراتها وحدودها في وجه الجهاديين الذين قدموا من شتى دول العالم للجهاد في سورية، وهو ما أدى إلى تغيير كبير في صورة الثورة السورية والمُجريات على الأرض، التي بدأت بظهور تنظيمات متطرفة ومؤخراً بقيام تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما ساهم بسبب إضافي لتجسير السوريين الذين سبق وأن آثروا البقاء حتى هجرتهم ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبالتالي فإن تركيا مُلزمة بأن تأوي اللاجئين لأنها شريك رئيس فيما يحصل، دون التوسع في الخوض والحديث عن الغايات و التقاطعات السياسية للموضوع.

الأحداث الأخيرة التي طغت على المشهد في مدن غازي عنتاب ومرعش على سبيل المثال من مظاهرات وبعض الإجراءات التي استهدفت السوريين، ومن وجهة نظري كمتابع للأزمة في تركيا، أرى أن لا ينبغي الإفراط في جلد الذات ووضع كل المشاكل على عاتق السوري وجعله شماعة لكل أمر غير مرغوب، أرى من الطبيعي جداً عندما يُهجر مئات الآلاف وينتقلون لمنطقة أخرى مختلفة لحد ما عن الموطن الأصل بطروفه المعيشية والتعليمية والصحية المتدنية، وأضف أن نسبة لا بأس بها كانت تعيش في مجتمعات مُغلقة بسبب سنوات طويلة من الكبت والحرمان، دون إغفال أن النظام لا يصعب عليه التدخل والتأثير سلباً على وجود السوريين هناك، أو كردّ بعضاً من حقه على موقف الحكومة التركية من خلال إثارة البلبلة بين السوريين والأتراك، فمن البديهي أن تحدث احتكاكات وتظهر عيوب نحاول تحاشيها قدر الإمكان، وهذا لن يكون سوى بالاسراع بعودة السوريين لبلادهم، وحتى تلك اللحظة يجب الاعتماد على التوعية و توفير العمل والتعليم، وأن تأخذ مُنظمات وجمعيات أهلية ومدنية دورها في ذلك.

و الأتراك خاصة أولئك الذين على تواصل مباشر و مُستمر مع اللاجئين. فمثلاً أدت زيادة تدفق اللاجئين إلى ارتفاع أسعار العقارات السكنية و المحلات التجارية في عدد من المناطق، وأضف إلى ذلك أن السوري في تركيا غالباً يكون عمله بالورشات الصناعية والمعامل بصفة عامل غير شرعي، وغير خاضع للتأمين، وبأجور منخفضة مقارنة مع الأتراك، وهذا ما يكون أشبه بالاستغلال. و لا ننس الظاهرة التي التي أزعجت الأتراك و المنسوبة للسوريين غالباً، وهي ظاهرة التسول في شوارع وعلى أبواب مساجد تركيا، في حين أن هؤلاء المتسولين ما هم إلا فئات معروفة في سورية بالجعر أو «النور» الذين كان دخولهم لتركيا فرصة للتسول بوفرة، وبالتالي تشويه صورة السوري، وقد يكونوا بالأصل ليسوا بسوريين. وانتشار ظاهرة لاقت رفض وانزعاج الأتراك، وهي اتخاذ بعض السوريين من الحداثق والأماكن العامة مسكناً لهم، أو بصورة أقل كماوى مؤقت بطريقة غير مقبولة، والتراتب اليومي بحيث أن الأتراك معتادون على النوم باكراً والعمل مُنذ الصباح، بخلاف الكثير من السوريين الذين يروق لهم السهر حتى ساعات متأخرة مما أزعج الروتين اليومي للأتراك.

و في المقلب الآخر كانت قضية اللاجئين السوريين ورقة في يد المعارضة التركية للضغط على حكومة أردوغان للتأثير على النتائج الانتخابية، وتعبئة الشارع ضد الوجود السوري بحجة أن ذلك يهدد الأمن القومي التركي، وما تقوم به الحكومة من جعل الأبواب مُشترعة لكل قادم من جديد فاق طاقات الأتراك وسبب لهم إزعاجات، ففي الانتخابات الرئاسية الأخيرة كان من بين شعارات الحملة الانتخابية لإحسان اوغلو المعارض لحكومة اردوغان و المدعوم من أحزاب المعارضة أنه فيما لو فاز بالرئاسة سيضع حد للوجود السوري وسيعمل على إعادتهم من حيث أتوا.

لا ينكر أغلب السوريين المعاملة الحسنة التي أعقدق بها الأتراك ضيوفهم السوريين بالمجمل، لكن هناك انقسام حول هذا الأمر، فالبعض يقيم هذه التجربة من واجب ديني إنساني وأخلاقي فُرض على حكومة أردوغان كومة مُشرقة للمشروع الإسلامي الذي يتوسمه البعض في وصول أحزاب

ثلاث سنوات ونصف على بداية الثورة السورية ودخولها منعطفات وفصول مختلفة، وردّة فعل النظام والقوى المُساندة له، وتخاذل المُجتمع الدولي، كل هؤلاء ساهم بإضفاء صفة المأساة والألم على هذه الثورة، للقضاء عليها لم يدخروا جهداً في تصويرها ككارثة إنسانية يصعب التعامل معها للتضييع على السوريين حقهم في الحياة الكريمة فضلاً عن دعمهم.

كانت نتيجة هذا الوضع، الذي تزداد مأساويته يوماً بعد يوم، أن اضطر الكثير من السوريين أن يهجروا مُدنهم وقُراهم بسبب انعدام أبسط مقومات الحياة، ناهيك عن القصف والحصار والقتل اليومي المتكرر، فكان اللجوء إلى الدول المجاورة أحد الحلول التي لا مهرب منها، كتركيا مثلاً التي تستضيف اليوم بما يزيد عن المليون لاجئ سوري غالبيتهم من محافظتي حلب وإدلب. وبالغوص أكثر في موضوع لجوء السوري لتركيا، نجد أنها تعود مُنذ الأشهر الأولى للثورة مع تصاعد عنف النظام على المناطق الحدودية في ريفي إدلب و حلب، وموجة اللجوء حينها كانت بسيطة و كان أغلب من ترك بيته و لجأ لتركيا لا يساوره الشك أنها ما هي إلا أيام قليلة و سيعود للوطن، لكن استمرار إفراط النظام بالعنف فتح الباب على مصراعيه للهرب، لكنّ العدد أخذ بالارتفاع بشكل يومي، هذا السوري الذي لجأ إلى تركيا وجدّ فيها بدون شك بلداً أفضل حالاً من بلده التي هُجر منها.

يتركز السوريون في المدن الحدودية، خاصة مدينة غازي عنتاب التي يوجد فيها ما يُقارب مائتا ألف سوري، كذلك منطقة هاتاي و مدينة اسطنبول التي استقطبت الكثير من السوريين بدءاً من العامل وصولاً لمكاتب المعارضة السورية. لاشك أن السوري في تركيا كان له عينا على حياته اليومية و معيشته، و عينا أخرى على وطنه الذي بات لا يراه إلا في نشرات الأخبار، مُحاولاً الاندماج بالحدود الدنيا مع الشعب التركي، لكن و على ما يبدو أن اللجوء السوري في تركيا قصة طويلة، و بالتالي سيزرتب عليها الكثير من الأبعاد والانعكاسات بسبب المدة الغير متوقعة للأزمة، ومن الطبيعي جداً أن تطفو على السطح معوقات ومشاكل تُلقي بظلالها على السوريين

ماذا لو هزمت الثورة السورية

محمد الحاج

يكون هناك حلاً آخر، سوى التقسيم أو المزيد من الفوضى و الدمار والتطرف.» ريم وافقته بالرأي إلى حد ما حيث قالت: «بالنسبة للائتلاف والحكومة فلا أعلم، ربما يتم اختيار البعض وضمها إلى الحكومة وتشكيل حكومة وطنية شكلية ويتم منع الآخرين من الدخول للأراضي السورية».

من وجهة نظر ميس «الائتلاف والحكومة سيكون مصيرهما الزوال بشكل كامل، وتختتم رأيها بأن كل الإجابات السابقة تندرج في إطار عودة النظام بالقوة وليس تحت عملية انتقال سلمي وغيرها من الأشكال المقترحة».

عبادة يرى أن «السيناريو الأقرب الآن هو تقدم كل من التنظيم و قوات الأسد المدعومة بالمليشيات المسلحة الطائفية لتشكيل فكيّ كماشة، ليضيقوا الخناق حول الكتائب الثورية بهدف إضعافها وبذلك يكون قد تحقق هدف كل من البغدادي و الأسد في آن واحد».

وهنا يبدأ الخوف الحقيقي «فإن حدث هذا، ستكون الطامة الكبرى على رأس سورية و ثوارها، فأغلب الناشطين بات مطلوباً من الدولتين، وسورية الثورة بدأت تتقلص شيئاً فشيئاً باتجاه الظلام، لن يعود للناشطين مكان ليعشون فيه في أرض بلدهم، و لن يبقى للحكومة المؤقتة أو الائتلاف أي دور ليلعبوه على الساحة السورية، فالأرض باتت إما للتنظيم أو للنظام، و الطريق سيصبح مظلم وأحد الدولتين سينتهي دورها عندئذ. هذا الأمر الذي سيحدده الغرب على أقرب تقدير»

أراء كلها ذات صبغة واحد جميعها أتت من ناشطين إعلاميين أو مدنيين والذين يرون أن الثورة في طريقها إلى الزوال إن لم تحدث معجزة، وتوقف الأسد عند حد يستطيع من خلالها معارضيه لملمة أوراقهم وترتيبها، وتخوف جلي يظهر في أرائهم من تكرار الإعدامات الميدانية والنفي المطلق لهم كما حدث في الثمانينات، هذا عدا عن الشبح الأسود «دولة الإسلام في العراق والشام» والتي باتت تشكل بعبعاً لجميع الناشطين.

صحيح، فظهور تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام» يصبّ بشكل كبير في مصلحته العليا بعد إتباعها للجهات والفصائل المعارضة المسلحة، واستنزافها للذخيرة والأرواح، مما أدى لزيادة الضغط على الفصائل الثورية وإجبارها على الابتعاد عن جبهات النظام، هذا الأمر هو الذي سمح للنظام بالتقدم على عدة محاور في حلب، و إجبار الثوار على الانسحاب الكامل من مدينة حمص، وظهوره بوجه أبيض أمام الدول الغربية والعربية بأنه بالفعل يقاتل تنظيمات إرهابية، وهنا بدأ النظام أيضاً بما يسمى «المصالحة الوطنية» الشيء الذي من الممكن أن ينذر بانهايار الثورة إن لم يلحق بها المثقفين والناشطين».

أما فيما يخص وضع الناشطين والمعارضين للنظام «مرحلياً من البديهي أن يبقى كل هؤلاء في مأمن عن النظام ويده الأمانة، لأن الحالات المتكررة بالآلاف على مدى أربعين عام تؤكد أن النظام لا يرحم من يعارضه، وعلى ذلك فإن القضية أكبر من انتصار النظام».

ألا تتكرر الآن أحداث الثمانينات؟ سؤال وجهته ريم وأجابت عنه بنفسها «نعم تتكرر بل إنها أشد قسوة وأكثر دماراً، الفرق في أنّ الوقت لم يعد في صالحه لا غير، ولنفتقر جدلاً أنّ الحرب توقفت واستعاد النظام زمام الأمور، نعم أعتقد أنّ الموت سيغال نصف من بقي في البلاد وهم المعادين له وسينفى النصف الآخر، ولا أعتقد أنّ الأمر قد يكون بغريب أو مستهجن بعد هذا الموت المباح».

ميس تقول «إن زالت الثورة السورية سنعود لسورية في الثمانين مع حكم أشد وطأة وقسوة وتصفية ممنهجة، أما بالنسبة للناشطين أعتقد أن بعضهم قد يستطيع العودة في حال كان عملهم بشكل سري، أما من كان يعمل بشكل واضح فمن المرجح أن تتم تصفيتهم حسب الخطورة من وجهة نظر النظام. برأي الشخصي اللاجئ ستم إعادةتهم إلى البلد لأنهم يشكلون عبئاً على البلد المضيف إلا من أخذ جنسية البلد الذي هاجر إليه».

ختم كياري كلامه بأن «الحكومة المؤقتة والائتلاف حالتان لن تستمران طويلاً، هذا الكلام قد يستغرق شهوراً أو سنوات، لكن يستحيل أن

المشهد المأساوي الذي تعيشه سورية من قصف وقتل ومذابح وتهجير ولجوء ومفقودين وفقر وبطالة، ما هو إلا تحقيق للوعد الذي طالما تغنى به رأس النظام بشار الأسد وعصبته «أنا أو أحرق البلد».

حقق رغبته بحرق البلد، ولكن هل حقق رغبته بالقضاء على الثورة السورية، ماذا إن هزمت الثورة السورية، هل ستتكرر أحداث الثمانينات التي قام بها الأسد الأب؟ وماذا سيحل بالناشطين وأهاليهم؟ اللاجئ والنازحين، الائتلاف والحكومة المؤقتة ماذا سيحل بهم جميعاً؟

كل هذه الأسئلة تمّ طرحها على عدد من الناشطين الذين اتفقوا بشكل أو بآخر بأرائهم. «النظام لم و لن يتمكن من إخماد الثورة ولو كان باستطاعته ذلك لما وصلنا للعام الرابع دون أن يحسم النظام حربه على السوريين وثورتهم هكذا كان رأي محمد كياري وتابع الثورة السورية أيضاً لم تحسم الأمر لصالحها».

ريم كان رأيها بأن النظام لم يحقق رغبته في القضاء على الثورة السورية بالرغم من أنه قام بتشويهاها وتشويه صورتها الأولى، لكن الثورة انتهت منذ زمن يقارب السنتين، ما نشهده اليوم هو حرب اختلطت فيها الأوراق بشكل كامل».

ميس باشا تعتقد أن بشار في الطريق للقضاء المطلق على الثورة السورية بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات ونيف فقد تحولت الثورة السلمية إلى عسكرية والتي أنبأت بانهايار الثورة السورية. كياري يتابع قوله بأن «كل ما في الأمر أن الوضع الجديد خلق كيانات مقابلة للنظام من شأنها أن تبقي النظام بلا انتصار أو سيادة على كامل سورية، و بذلك يستحيل للنظام الإنفراد بحكم سورية دون إشراك معارضيه، قد لا يبدو ذلك ممكناً حالياً، لكن أي حلّ للقضية السورية حتماً سيمر عبر هذه المعادلة».

عبادة الناشط الإعلامي تعمق أكثر من باقي الآراء حيث قال «لم ولن يستطيع النظام إطفاء الثورة السورية بذات السهولة كما فعل في الثمانينات في حلب وحماه وغيرها على يد الأسد الأب، نعم هو مازال يسير في طريق مستمر من أجل إخمادها، والدول الغربية والعربية تسانده في ذلك، أعتقد أن نظام الأسد بات يلعب بشكل

لا تُخاطبوا ظلي

وائل زيدان

كانت المظاهرات التي انطلقت في البداية، وغيرها من أشكال الاحتجاج الأخرى، تعني أن كل سوري شارك فيها كان يُمثل نفسه وينادي بمطالبه السياسية، من دون وسيط أو تكليف لأحد كي يهتف نيابة عنه. لأن المظاهرة هي شكلٌ ميدانيٌّ مباشرٌ من أشكال التمثيل السياسي، يقوم بها الناس ضد كل مَنْ يزعم أنه يُمثّلهم ومن أجل سحب وإسقاط ذلك التمثيل بالذات. وقد حَدَثَ أن التقى المتظاهرون في مدينة حماة بالسفير الأمريكي علناً وليس في غرفة مغلقة، رافعين أغصان الزيتون تأكيداً على سلميتهم. فالبروتوكولات والتقاليد السياسية عموماً تقضي بأنّ مُمثلي الشعب /رؤساء- وزراء- نواب/ هم الذين يستقبلون وفود وسفراء الخارج، لهذا يُعتبر ذلك الإستقبال الذي حصل في حماة هو أول فعلٍ يُسقطُ الشعب من خلاله الشرعية عن ممثليه من النظام. ولسوف تتغير صيغة السؤال لأول مرة من «ما هي مطالبك؟» التي تنتهي بكاف الملكية إلى «ما هي مطالبكم؟» التي تنتهي بميم الجمع.

بناءً على ما سبق، يصبح طرح السؤال (مَنْ هم مُمثلي الثورة؟) في الأشهر الأولى من المظاهرات، كمن يرغب أن يخاطب الناس ظلّه وهو حاضر! لعل قيام مجلس إنتقالي يمثّل الثورة في ليبيا، هو ما أغرى بإقامة مجلس يمثّل الثورة في سورية، متناسين الفارق الكبير بين المَنَاحِين. ففي الحالة الليبية كانت الثورة هناك قد حَسَمَت خيارها بالتسليم قبل انشاء مجلس تمثيلي. بينما في سورية كان الناس يمثّلون أنفسهم بأنفسهم في الشوارع، مُصرّين على سلميتهم، وحتى الإجتماع الذي حصل في جرمانا نيسان ٢٠١١ والذي ضمّ وقتها نشطاء في الثورة يعملون في نطاق مدينة دمشق، لم يكن هاجس التمثيل مطروحاً بقدر ما كان المطروح هو بلورة خطوات فكرية وعملية سينتج عنها فيما بعد وثيقة بعنوان /برنامج سياسي للثورة السورية/.

وبمجرد طرح السؤال (مَنْ هم ممثلي الثورة؟) فُتِحَت معركة جديدة لم تنتهي حتى اللحظة الراهنة، حول مَنْ لديه الحقّ بالتمثيل؟ هل هم كبار السنّ من المعارضين؟ أم من الشباب؟ هل نقبل بالمُقيمين في الخارج؟ أم المتواجدين في الداخل ممّن يتعرّض للقتل والإعتقال كل يوم؟ مع العلم أن أحداً لم يهتم بجمع الأفكار وابتكار الوسائل التي قد تدفع بالحراك الثوري إلى الأمام بغض النظر عن السن والتاريخ الشخصي في النضال. ولسوف يؤدي البحث عن ممثلين للثورة إلى كارثتين، الأولى هي إبعاد صاحب العلاقة /الناس/ عن الشارع وترك مطالبه لينادي بها آخرين الأمر الذي سيؤدي لنشوء الكارثة الثانية وهي الركون وظهور حالة من

الإتكالية فرغت الناس من طاقة التغيير الأساسية وتنقل المسؤولية إلى جهة مُحددة، لأنه وكما يقال في المثل الشعبي (مَنْ لا يحضر ولادة عززته، ستجنّب جدياً!).

فُطِنَ من التمثيل السياسي للثورة كان يتبلور وتتحدّد معالمه على طول الأحداث.

- النمط الأول: تجمعات شعبية نشأت منذ البداية في الأحياء والبلدات، بشكل عفوي وهي لا تتبع لأي تيار أو حزب سياسي أو ديني، وقد أفضى تطورها الطبيعي إلى ما يُسمّى بلجان التنسيق المحلية والتي كانت رموزها هي الأكثر عرضة من غيرهم للتصفية والاعتقال.

- النمط الثاني: أحزاب سياسية تقليدية وكتل وتيارات مُرتجلة، إضافةً لبعض المعارضين المُستقلين والذين سينقسمون فيما بعد إلى (هيئة التنسيق الوطني) ومقرّها في الداخل السوري، وإلى (المجلس الوطني) الذي سيكون الخارج ودول الجوار مجالاً لكل تحركاته. وسيعمل التنافس الشديد فيما بينهما على التمثيل السياسي للثورة إلى إضعاف وتهميش النمط الأول أي لجان التنسيق المحلية والحدّ من تطوّر بنيتها التنظيمية وبالتالي سحب القوة من الناس.

وسط هذا التنافس الشديد بين هيئة التنسيق والمجلس الوطني والذي بَلَغَ حدّ الإتهامات المتبادلة بالخيانة والعمالة سواءً للنظام أو للخارج، وكانت ساحته على الفضائيات. تحوّل المتظاهرون فجأةً إلى لجنة تحكيم، تستعذب كلامَ هذا وتستهنجن كلامَ ذاك، توافق على هذا وترفض ذاك، لندخل في لعبة إختيار - المعارض النجم - صاحب الشخصية الكاريزمية، وهي اللعبة القديمة والمجنونة التي أوصلت طغاة ومجرمين إلى سدة الحكم، إلى أن سُميت إحدى الجمع بـ /المجلس الوطني يمثلني/ وحُسم الصراع لصالح معارضة الخارج.

كل الوسائل التي من شأنها أن تُساعد في اختيار ممثلين سياسيين في النُظم الديمقراطية كالإقتراع والتصويت والإستفتاء واستطلاعات الرأي، ليست نموذجاً كاملاً خالٍ من العيوب. فما بالك لو علّمنا أنّها في الحالة السورية تُعتبر مُستحيلة الحدوث في ظل القنص والقتل اليومي، مما جعل الناس مُسمّرين أمام وسائل الإعلام التي تفرض عليهم كل يوم مجموعة من الوصّافين والمُعلّقين على الأحداث، لا بل وخالقي التبريرات عن كل خطأ أو تجاوز صدرَ من قِبَل بعض المُحتجّين هنا أو هناك من باب التملّق وزيادة الشعبية.

عملياً كان الجيش وأفرع المخابرات، هي القوة الماديّة التي تحرّس وتحمي تمثيل بشار الأسد

السياسي للسوريين. وعوضاً عن مشاركة المجلس الوطني الناس بإيجاد حلول لتفكيك هذا التمثيل، عمّد أعضاء وأحزاب في المجلس الوطني إلى إنشاء وشراء ميليشيات مُسلّحة على الأرض تقف في وجه النظام، لكنها في الواقع محاولة لتقوية تمثيلهم للثورة ولمستقبلهم السياسي بعد سقوط النظام!. وهكذا صارت أموال الدعم الإغاثي تصل ليد ممثلي الخارج وتحوّل إلى سلاح وذخيرة ثم تدخل إلى سورية في تجاهل تام لهيئة الأركان التابعة للمجلس ذاته، وكان من الممكن نشوء نسخة إدارية متطابقة مع نسخة النظام. لكن التنافس فيما بينهم أفضى إلى ظهور عشرات النماذج السلطوية المُسلّحة الشبيهة بالنظام وبصورة أكثر ابتذالاً، وهو بالضبط ما حدث في العراق عقب الإجتياح الأمريكي، حيث لكل نائب أو مسؤول ميليشيا مُسلّحة تدعم تمثيله السياسي. وعندما اتجهت الأحداث نحو المذهب الإسلامي السياسي بدأت معارضة الخارج تميل مع هذا التوجه الغريزي نزولاً عند رغبة الجمهور.

تمّ أخذ الأمور باتجاه حكومة سُميت بالمؤقتة، ليس لها أي تأثير جذي لا في الداخل ولا في الخارج، فالحالة الميليشياوية التي نشأت على الأرض تمنع أي وزير أو مسؤول فيها من الدخول وممارسة نشاطه في سورية، فهو إن لم يكن مطلوباً بشكل شخصي من هذا الفصل فإنه حتماً سيكون مطلوباً من ذاك، لأن الممثل الحقيقي على الأرض هو السلاح. بل أكثر من ذلك، قام حملة السلاح بإنشاء وارتجال محاكم شرعية، بمعنى أن هؤلاء خلّصوا إلى شكل الدولة التي يريدونها ويقاثلون من أجلها حتى قبل أن يسقط النظام، ولا نعلم ما هو موقف الحكومة المؤقتة في هذا.

ويمكن قراءة إنشاء حكومة مؤقتة على أنه تركيزاً للتقسيم، خاصّةً إذا أخذنا بالحسبان تماسك النظام مؤسساتياً وانضواء نصف السوريين تحت إرادته، مما يُدخل تلك الحكومة المؤقتة بأزمة تمثيل سياسي جديدة.

كانت المظاهرات وغيرها من أشكال الإحتجاج هي المعيار الأساسي، وكان للمتظاهرين الكلمة الفصل، لكن بعد ثلاث سنوات من الثورة المُسلّحة وظهور التنظيمات الإرهابية، تمّ إنهاك المجتمع النائر وإضعافه بحيث أنه عاجز تماماً في الوقت الحاضر عن الخروج بأي مظاهرة لقول أي شيء. لذلك نحن لن نعلم مدى قبول الناس لهذه المسألة أو لذاك السياسي، وكل الإنتخابات التي تحدث بين صفوف المعارضة الآن تحصل في غرف مغلقة بين أشخاص محدودين، كل واحدٍ منهم يتبع لدولة ممثلاً مصالحها في الثورة السورية.

هاجسنا: دولة المواطنة

جديع عبدالله نوفل - مركز الديمقراطية والحقوق المدنية

قابلة للعيش والتطور، ونالنا الكثير والكثير من المآسي والآلام من كذبة الحرب الثورية... وحول السؤالين الثالث والرابع ليس لدينا معلومات للجواب عليهما، لأنه بتقديرنا أن الجواب الصحيح يقتضي قاعدة بيانات صحيحة، وهنا نرى أن أجوبة الأغلبية الساحقة من السوريين وخاصة في الحقل السياسي هي مواضيع انشائية ورغبات وشعراً أكثر بكثير من الأجوبة المستحقة.. نعود للعلاقة بالعالم الخارجي: نحن نعتقد أن الخطاب السوري بمجموعه حكومة ومعارضة ما زال يستند للخمسينات، خطاباً يستند على أن العلاقة بين دول العالم مبنية على الصراع والتنافس.. نحن نرى ونعتقد أن عالماً جديداً بدأ يتشكل منذ انهيار المنظومة الاشتراكية، وهو عالم يخطو بخجل نحو الانسجام، وهذا استحقاق تاريخي أيضاً. عالم عمره ربع قرن تقريباً.. عالم يحمل تركة ثقيلة من حربين عالميتين وحرب باردة استمرت ما يقارب النصف قرن تقريباً.. وهذا العالم الذي يحبو وببطء.. يفسر لنا المواقف غير المنسجمة وغير المتوافقة مما يجري في بلادنا.

نعود للداخل لأنه الأساس، ولأنه المكان الذي من الضرورة تسليط الضوء عليه: سؤال يؤرقنا ونسمعه من غيرنا من السوريين، نحن الذين في الداخل: من أعطى هذه الجهة أو تلك تمثيلنا؟ هل يريحنا من يقيم في الخارج وهذا حقه، الإقامة من حقه.. هل يريحنا من إدارة شؤوننا من الخارج..؟ هل نستطيع نحن من ندعي طلاب التغيير الديمقراطي، ونتطلع لمستقبل إنساني لبلادنا، هل نستطيع أن نفهم ونتقبل بأن قاطرة التطور الانسجام والتوافق وليس الصراع والمؤامرة هي التي ستسير؟

هل نستطيع أن نقبل أننا جميعاً ثمرة التشويه الذي طال بلادنا منذ ١٩٥٨ وحتى اللحظة؟ فقد كان العام ١٩٥٨ بداية التأسيس لاستبداد وعنف الدولة الممنهج والمدرّوس جيداً، والذي أنتج ما سمي نقيضه والذي هو على شاكلته؟ هذه هواجسنا... وإن تجربنا أكثر نقول: هذا شيء من جنوننا.. مع احترامنا لكل الآراء.

قائمة قبل انفجار الوضع، عندها هذا التصور عن الدولة المطلوبة، ولا هي قادرة على بناء الدولة المطلوبة لا بالشكل ولا بالجواهر نتيجة بنيتها الفاسدة العاجزة عن الإصلاح. ولكون هذه الدولة أصلاً ليست من تطلعاتها. وكذلك بالنسبة لما سمي بالمعارضة على كل المستويات، فمسألة الدولة المستحق تاريخياً غير واضحة المعالم ولا هي من برنامجها، وهذا ما لاحظناه وما نلاحظه الآن في الأداء السياسي للمعارضة في الداخل والخارج. نعود لنقطة أخرى قبل الأجوبة على الأسئلة وهي: أن الدولة السورية القائمة الآن ليست كلاً متجانساً في كافة المجالات وعلى كل المستويات، وهذا ينطبق على ما يسمى معارضة. بمعنى آخر سقطت الدولة ككيان موحد، وبالتالي لكل مستوى من المستويات غير المتجانسة المصطفة تحت مظلة الدولة أهداف وآليات في التعامل مع أحداث البلاد. وهذا ينطبق على المعارضة والتي هي معارضة. وأول خطأ نقع فيه عندما نرى الدولة جسماً متجانساً وكذلك الأمر بالنسبة للمعارضة. وبالتالي ستكون أجوبتنا خاطئة، لأنها أجوبة لأسئلة خاطئة. وتالياً التقسيم بين معارضة داخلية وخارجية هو تقسيم لفظي أكثر بكثير مما هو واقعي، لأن الاصطفاة والتقسيم يجب أن يكون على أساس البرامج والتوجهات نحو دولة المستقبل. التنسيق في المواقف ضرورة ملحة بين كل مكونات المجتمع السوري -نحن نتكلم عن مكونات مدنية سلمية- من أجل الخروج من عنق الزجاجة، نحو الدولة المنشودة والمقبولة تاريخياً. ومن هنا ضرورة التنسيق بين مكونات والداخل والتنسيق مع كل من يقف معنا في العالم ومن يتفهم مطلبنا، نقول مع كل من يقف معنا... على كافة المستويات ومهما حتى ولو كانت مواقفهم لا تلي كل طموحاتنا، فالآخرين ليسوا عمالاً عندنا... نقول مكونات مدنية سلمية لإيماننا إن صح التعبير بأن أهم أسباب تأخرنا في بناء الدولة المستحقة العيش والاستمرار هي (العسكراطية) بكل مستوياتها وأشكالها، بدءاً من السلاح وانتهاء بالتفكير... العسكراطية تؤسس للعنف والقتل ولا يمكن أن تبني دولا

المقالة بالأصل عبارة عن رسالة وجهها الكاتب باسم «مركز الديمقراطية والحقوق المدنية» إلى «التحالف المدني السوري-تماس» بمناسبة الملف الذي طرحته مجلة حنطة في عددها السابق.

الزملاء الأعزاء في تماس.. وتجاوبا ما طرح للنقاش وإبداء الرأي حول أسئلة مجلة حنطة، نحن مركز الديمقراطية والحقوق المدنية في سورية نرى ما يلي:

من أجل إجابة تقارب الحقيقة، لابد من تحديد الأسباب الجوهرية التي فجرت الوضع في سورية في آذار ٢٠١١. وبقراءة سريعة للأحداث في البلاد العربية في الأربع سنوات الأخيرة، وخاصة تلك التي شهدت صراعات داخلية مسلحة، نعتقد أن أحد أهم الأسباب الجوهرية لتفجر الأوضاع في هذه البلاد، ومنها بلادنا سورية هو: أن شكل وجوهر ما يُسمى (بالدولة) في هذه البلاد، أصبح عاجزاً وغير قادرٍ على تلبية وتأدية وظائف الدولة العصرية الحديثة، بمعنى أن استحقاقاً تاريخياً للدولة القادرة والمقبولة على العيش والاستمرار حضر بقوة في المنطقة، والتي هي دولة المواطنة التامة، دولة الحقوق والدستور، دولة تحترم وتلتزم بتطبيق حقوق الإنسان. وهذا الحضور للاستحقاق التاريخي للدولة هو مطلب الضرورة العالمية للتطور في كل المجالات، أكثر بكثير من كونه مطلباً من مطالب شعوب المنطقة. هذا الاستحقاق التاريخي حضر في بلدان ما كان يسمى بالمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، في بداية تسعينيات القرن الماضي ونعرف جميعاً ما آلت إليه الأمور في تلك البلدان.

السبب المباشر للانفجار في بلادنا وغيرها، هو الفساد وتناحجه عبر خمسين عاماً من شمولية الدولة الأمنية في كل مجالات الدولة، والقمع الذي مورس على كل صوت كان معارضاً أو حتى ناقداً لهذه الأوضاع، والآليات المتخلفة لإدارة أمور الدولة في كل مؤسساتها، نتيجة لآلية تعيين الموظفين الفاسدة والتي جوهرها المحسوبية والأقلوية، لا الكفاءة والمواطنة. وبناء على ذلك، المطلوب في بلادنا بناء الدولة العصرية الموصوفة أعلاه، وهنا نؤكد نحن، بأنه لا الدولة التي كانت

كلام في إعلام المعارضة السورية

مصطفى عدي



القطيعة، والكرهية، والفتنة التي روج لها النظام وإعلامه بضياغ فرصة «الأخلاق في الإعلام»، وهذا مردّه غياب أي أفق أو رؤية صحيحة للقاء بين على المؤسسات الإعلامية، فغالبيتهم يعلمون من منطلقات «شخصية» تخدم الأجندة الحزبية الضيقة وليس القضية أو المجتمع.

لو أخذنا المعيار الغربي لمقاربة الإشكالية بين الإعلام والأخلاق سنجدهم قد تجاوزوا مسألة أن الإعلام هو مجرد عامل من عوامل التغيير التي تساهم في قلب موازين القوى أو تثبيتها. بل غدا العامل الرئيس الذي تتجلى فيه وبواسطته العوامل الأخرى الأمنية والاقتصادية والسياسية وسواها.

لقد أصبح المعلق الصحفي والمراسل بالنسبة إلى المشاهد أو القارئ كمن يأتيه باليقين المفقود، بل ومصدر طمأنينة حتى بالنسبة إلى المتابع الذي تدور الأحداث في منطقته، لذا فإنه من المهم أن يكون الخبر، ومحرره متمتعاً بالكثير من الدقة والصدق، أو سيصبح مجرد بوق آخر لا يسمع خطابه احد.

٤

المطلوب: الشفافية، وبناء إعلام مؤسساتي يكون بمثابة وكالات أنباء وTV وFM باللغة العربية، والانكليزية وغيرها، ينقل «حقيقة الأحداث» وليس «الأجندات»، ينقل «معاناة الناس» وليس «توزيع سلة غائية»، ينقل هموم وآمال الناس وليس «مهرجانات ومؤتمرات المعارضة وصور الزيارات» إلى الداخل والعالم بلغة العالم، ومهنية الإعلام وروحه.

مأدلة، وغالب المنشور فيها يعتمد على «اجتهادات فردية»، و«متابعات مكتبية» تهدف ليس لنقل أخبار «البلد» و«مآسي الناس» بقدر ما تعمل على «التحفيظ النفسي» و«الدعم المعنوي» و«ملء الصفحات» أو تغطية فقرات البث، لذا فإننا «دائماً وفي أي حرب منتصرون» و«مدننا بحسب إعلامنا» تعيش رخاءً وازدهاراً، ومنجزات لا تنتهي، فيضيع المتابع، أو القارئ أمام صورة الأحداث ومجرياتهما في «الشاشة»، وبين ما يحدث على الأرض، سواء أكان «معركة» أو «حالة مجتمعية». فالوسائل الإعلامية الحالية تفتقر إلى «مصادر الأخبار»، وهي مليئة بالمغالطات والتناقضات، لذا فإن «صفحة فيس بوك لناشط» باتت تضاهي في محتوياتها الخبرية أكبر وسيلة إعلام وتتجاوزها قراءة، أو مشاهدة. هذا إلى جانب أن الخلافات بين الأطراف السياسية والعسكرية في المعارضة، وارتباط الإعلام بالجهة الممولة / الحزب، هو الذي يُشكّل فيصلاً في تمهامي دور الوسيلة مع قدرتها في أن تكون مع «الناس» وليس مع «السياسة» ولعلّ لذلك أيضاً دوره الكبير في أن يكون «الخلاف بين الوسائل الإعلامية كبيراً». بذات الخلاف بين «أحزاب وشخصيات المعارضة» والذي ينعكس في الحالة على «الشارع» و«المجتمع».

٣

إعلام المعارضة لم يستطع مراعاة العلاقات، وتنميتها ولم يستطع طمأننة الأقليات ومكونات المجتمع السوري، ولم يعمل على إيصال رسالة الإعلام ونظرة ودور الفصائل المعارضة في الداخل ورؤيتها إلى جانب تجاهله العمل على تنمية حسن الجوار والعلاقات التاريخية وعلاقة الدم؛ ولم يعمل على طمأنتهم بل نجده يزيد من الاحتقان الديني، والقومي، والطائفي. ويُغني «الآخر» باستخدامه خطاباً «سياسياً» متعنّناً، بعيداً عن أي عمق استراتيجي، برسائل تهديد بدل تهدئة. لتصبح لغة «العنف» هي «خطاب الإعلام»، كنسخة معدلة عن خطاب إعلام النظام، ولتتم تسخير خدمة للأهداف النبيلة للثورة السورية، فضاعت معه «الرسالة» لتصبح أداة مطيعة ليس أكثر، في وقت نحن فيه الأحوج إلى كل الشركاء والمكونات السورية، وأن يكون إعلامنا هو الوسيلة الأنجع لاختراق حالة

١

تعاني «المعارضة السورية» من الكثير من المشكلات، منها ما هو بنيوي، ومنها ما هو تنظيمي إلى أيديولوجي، وغياب خطاب إعلامي واضح لهم، وبقائهم في حالة «تغريب إعلامية» وقطيعة. فالفوضى في مصادر المعلومات وغيابها في الكثير من الأوقات، يساهم في نقل صورة مشوهة عن مجتمعنا وحقيقة الأحداث التي تجري على الأرض، حيث تبحث الوسائل الغربية أو العربية عن البديل «شخص» ينقل لها الحدث، لتصبح وجهة نظره هي التي تشرح وتنقل الحدث وفي الكثير من الأوقات.

الكثير من المناطق في سورية باتت ساحة ساخنة لأحداث مهمة، سواء أكانت من ناحية التطورات العسكرية، أم الإنسانية. ورغم حالة الامتناع -وخاصة بين المثقفين من تجاهل الإعلام الاجنبي لأحداث الثورة السورية، وتراجعته عن الاهتمام بها، وتغطيتها- إلا أنه وفي الاتجاه الآخر، نتجاهل تماماً بأن الجهات التي تدير تلك المناطق تضع الكثير من العراقيل أمام تلك الوسائل حينما تطلب تصريحاً بالدخول إليها، وحتى بعد «التغطية» تُعمم بأن يكون «التقرير المبدع» متطابقاً مع «أجنداتها» وأن تغض النظر أحياناً عن الأخطاء أو الأخبار التي «لا تناسب مقاييسهم».

مناطقنا «مغلقة» إلا أمام الإعلام الرسمي الخاص بالقوة المسيطرة، حيث اعتقل ووبخ وطرّد العديد من مراسلي المحطات والقنوات، وتمّت تصفية واعتقال الكثير من الإعلاميين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يتم «احتكار» مراسلي المحطات والتلفزيونات الأجنبية حينما يُقبل بدخولهم إلى منطقة ما، فتكون حريتهم مقيدة في العمل وتغطية الأحداث الدائرة في المنطقة، إلا بحسب الجهة أو الفصيل العسكري الذي يسيطر على هذه المنطقة. لذا فإن هذا المراسل الغريب، الذي لا يعرف شيئاً عن الخارطة السياسية أو الاجتماعية في المنطقة، سيقوم بنقل أخباره، ومتابعاته بشكل «ضيق» ولن تلقى الصدى المرجو منها.

٢

في متابعة المواقع والوسائل الإعلامية الخاصة بالمعارضة، نجد أن غالبها «مدونات» وتلفزيونات

فراس طلاس على بيدر حنطة

حاوره: محمد الجرف

-لدي قناعة بأنه لا يحق لمن كان جزءاً من النظام أو قريباً منه أن يكون في أي موقع قيادي في سورية المستقبل ومن الطبيعي أن أنفذ قناعاتي هذه على نفسي.
-هشاشة الشعور بالانتماء الوطني ليست نتيجة ما يجري في سورية بل الأرجح أنها كانت سبباً له.

-رؤيتنا تقوم على ثنائية التنمية والتمثيل.

-الشكل الأمثل لنظام الحكم المأمول هو نظام نصف رئاسي مع قانون إدارة محلية عصري.

-نحن نعيش عدة ثورات لا تشبه بعضها وكأنها ثورة واحدة.

الثورة منحتني الفرصة لأصوب مسار حياتي، وأنتقل للصفة التي أفخر بالانتماء إليها، وأشعر أنني خرجت رابحاً من هذه المقايضة.

يسير معك شخص يمسك بيدك ويسير بنفس سرعتك ووقع خطواتك، وأيضاً يمكن أن يسير شخص آخر لا تعرفه ولا يعرفك، يتأخر عنك وتتأخر عنه، لكنه يستمر بالسير بنفس الاتجاه ولنفس الهدف، الشخص الأول هو رفيقك في الحزب، والثاني هو شريكك في التيار. أما موقعي ودوري في التيار، فأود أن أقول أن تيار الوعد السوري استطاع أن يمتلك شخصيته المستقلة، وبدأ يُؤلّد مؤسساته وقياداته، وقد قلت سابقاً أنني مقتنع بأنه لا يحق لمن كان جزءاً من النظام أو قريباً منه أن يكون في أي موقع قيادي في سورية المستقبل، ومن الطبيعي أن أنفذ قناعاتي هذه على نفسي، فالتيار له قياداته ومؤسساته، ودوري منذ اللحظة الأولى لولادة الفكرة هي مستشار التيار، وكما أكون واضحاً أكثر، فقد كان لي دور في تأسيس التيار حين التقت أفكار وأفكار مجموعة من السوريين ومعظمهم من الشباب، عملنا معاً لتصبح أفكارنا واقعاً، ونعمل معاً الآن لتوسيع التيار وإطلاق المشاريع والبرامج، ولكن في كل المراحل لم يتعدّ دوري تلك الصفة التي قلتها لك، أي المستشار.

عام يؤسس لسورية جديدة. طبعاً يدرك تيار الوعد السوري أن الطريق شاق وطويل، ولذلك وضع التنمية وسيلة حتمية لعبور هذا الطريق، لأن حياة ومعيشة السوريين هي الواجب الأول لكل غيور على سورية ومحِب لها. وقد يبدو أن كلمة تنمية غير واقعية في ظل الظروف التي تزداد سوءاً كل يوم، لكن كل من يعرف السوريين، يعرف أن أكبر مساعدة يمكن أن تقدمها لهم هي فرصة العمل لا المساعدة المباشرة، وأنه يصعب عليهم تلقي المال أو المواد الغذائية، لكنهم سيكونون أكثر رضى إذا ما فتحت لهم الفرصة ليعملوا وينتجوا مهما كانت الظروف، والمشاريع التنموية التي نستعد لإطلاقها متناسبة مع الظروف وهي واقعية ومجدية، وحين يتم الإعلان عنها سيدرك الناس ما معنى التنمية التي نقصدها.

أما لماذا لم يكن حزباً، فببساطة لأنه ليس حزباً، هو طريقة تفكير أكثر مما هو تنظيم، هو السير باتجاه محدد يمكن أن تلتقي فيه مع آخرين قد لا تتطابق معهم بالضرورة، ولأقل لك الفكرة بطريقة أخرى: أنت تسير في طريق ويمكن أن

• في ٩ نيسان الماضي، كتبت بوسطاً على موقع التواصل الاجتماعي تقول فيه «أعلن أنني انضممت إلى مجموعة من الشباب والصبايا، وسينضم إلينا الكثير من السوريين الذين وضعوا همّ بلدهم فوق كل اعتبار، وآلوا على أنفسهم العمل حتى وصول بلدنا إلى شطّ الأمان، والوصول إلى مؤتمر سوري عام بتمثيل حقيقي من السوريين». وكان هذا البوست هو الإعلان عن ولادة تيار «الوعد السوري»، كيف تصف التيار، ولماذا لم يكن حزباً، وأين موقعك الحقيقي منه؟

• تيار الوعد السوري وصف نفسه في بيان تأسيسه، وفي رؤيته السياسية، وفي كل ما صدر عنه من وثائق وبيانات، ولا أقول جديداً حين أقول، بأنه تيارٌ وطنيٌ تنمويٌ يؤمن بسورية موحدة ديمقراطية، ويأخذ على نفسه تخفيف آثار الحرب على السوريين من خلال إعادة تدوير عجلة الحياة وخلق مشاريع تنموية، خصوصاً في المناطق التي تشهد فوضى كبيرة، وهدفنا النهائي هو الوصول لشكل تمثيلي حقيقي، يُمكن السوريين في لحظة ما من الوصول لمؤتمر وطني



• طرح «تَيّار الوعد السّوري» في أولى بياناته العمل على «خلق الوعي بالهوية السورية بوصفها انتماء» وعلى «استعادة قيم رواد الاستقلال السوري». كيف ترون الهوية السّورية الآن في ظلّ هشاشة الشعور بالانتماء الوطني بعد أكثر من ثلاثة سنوات على بداية الحراك، وأكثر من أربعين عاماً من محاولة «صهر» المجتمع السّوري في بوتقة واحدة؟ من جهة ثانية، كيف يمكن ربط هذه الهوية بالقيم التي ناضل بها ولها رواد الاستقلال السوري؟

• هشاشة الشعور بالانتماء الوطني ليست نتيجة ما يجري في سورية، بل الأرجح أنها كانت سبباً له، وأنا أرى أننا لم نمتلك كسورين شعوراً عميقاً بالهوية الوطنية، وإلا لما كنا وصلنا لما نحن فيه اليوم، ورجالات الاستقلال الذين نرفع شعار استعادة قيمهم، كانوا أصحاب مشروع يقوم أولاً على بناء هوية وطنية جامعة، وسريعاً ما جاء زمن الانقلابات العسكرية ليطيح بهذا المشروع قبل أن يتاح له التشكل. وما ننادي به الآن هو العودة للحالة الوطنية التي سادت صبيحة الاستقلال، حيث أفرزت الحالة السياسية رجالاً مؤمنين ببلدهم وبطاقات شعبهم، متطلعين لسورية ديمقراطية تعددية، تعيش قيم العصر وتعمل وتنتج. ولو راجعت أدبيات الأشهر الأولى من الثورة، لشعرت أنها محاكاة للصورة المرسومة في وجداننا لعام ١٩٤٦. بلاد فتية تستعد لبناء اقتصادها وجيشها ومؤسساتها الديمقراطية بإرادة أبنائها.

• قُلْتُ - في بوست آخر على موقع التواصل الاجتماعي- أنّ الهدف الأساسي لتَيّار «الوعد السّوري» هو طرح خارطة طريق تُتيح لكلّ السّوريين العيش معاً في وطن يُشبههم (إلا القلّة القليلة جداً بحسب وصفك)، حبذا لو تُعطينا فكرة عن خارطة الطريق المأمولة، ومن تقصد بالفئة القليلة المستثناة منها؟

• باستثناء النظام وتنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام» (والنصرة بالنسبة لي مجرد يريقة داعشية في طريقها للتحويل) فإن سورية المأمولة هي مكان رحب يتسع للجميع. وخارطة الطريق التي يرسمها الوعد تم الحديث عنها كثيراً، ولا أريد تكرار ما قيل لكنها تقوم باختصار على ثنائية التنمية والتمثيل. والتنمية بمعناها الواسع الذي يعني خلق فرص للحياة وإطلاق مشاريع وتعاونيات ويعني تحسين آلية الإدارة المحلية

فالتنوع والتعقيد في البلد لن يتيح إنتاج كتلة برلمانية أكثرية، وبالتالي فأى حكومة ستنجح عن انتخابات ديمقراطية ستكون حصيلة تحالف بين كتل برلمانية عديدة، مما يجعل البلاد دائماً عرضة لشلل العمل الحكومي. ونظام الإدارة المحلية الذي نحتاجه يجب أن يتيح للمناطق إدارة شؤونها الذاتية بآلية تمثيلية حقيقية، وهذا الموضوع المعقد جداً موجود في عقلي بشكل كامل ويحتاج لجلسات حوار طويلة..

• كيف يُقِيم فراس طلاس العمل المسلح ضد النظام بعد ثلاثة أعوام على تبنيه كاستراتيجية (وحقيقةً كإيديولوجيا) لمحاربة النظام السّوري؟

• هناك فارق كبير بين أن أقيم العمل المسلح، وبين أن أقيم هذا العمل المسلح. فالعمل المسلح هو استراتيجية لجأت إليها الكثير من الثورات عبر التاريخ، نجح بعضها وفشل بعضها، ولكل بلد ظروفه الخاص، أما هذا العمل المسلح فلا يحتاج لتقييم مني، والجميع صار على دراية بكم الأخطاء الذي رافق مسيرته، وعلى رأسها الفوضى والتشتت، وألاعيب المال السياسي، ومسخرة الدعم الدولي. ولكن أودّ أن أوضح أن العمل المسلح لم يكن سوى خياراً اضطرارياً، ولم يكن إيديولوجياً، بل جاء كخيار من لا خيار له، والأشهر الأولى من الثورة شاهدٌ على أن خيار السوريين لم يكن العمل المسلح.

• كيف ينظر فراس طلاس لحال «الثورة السّورية» بعد أربعين شهراً على انطلاقها، هل

وتسيير حياة الناس اليومية، وخلق آلية واقعية للتمثيل تبدأ من المناطق الصغيرة إلى الأكبر فالأكبر.

- برأي فراس طلاس، ما هو الشكل الأمثل للدولة السّورية العتيدة، وما هو أفضل نظام سياسي وإداري ممكن لإدارة «التنوع الهائل في المجتمع السّوري»، هذا التنوع الذي يحمل على ضفتيه ثنائية (النعمة/النقمة)؟

- هناك عدة مستويات لهذا السؤال، فحين تقول الشكل الأمثل للدولة، فالسؤال يتضمن المأمول والواقعي، الحلم والماثل، يتضمن أيضاً الحدود الجغرافية ونظام الحكم رئاسي أم برلماني، وفيدرالي أو لا مركزي أو مركزي. سورية بحدودها الحالية هي الشكل الوحيد الذي يؤمن تنوع الموارد الكافية للقيام بأعباء الدولة، ولو نظرنا إلى خارطة المياه وحقوق النفط والأراضي الزراعية ومحطات توليد الكهرباء والمطارات والموانئ ومراكز الصناعة وغيرها، لوجدنا بأن أي حديث عن تقسيم سورية أو اقتطاع أجزاء منها أو إقامة حكم ذاتي، هو أمر غير ممكن اقتصادياً وتنموياً، فحيث يوجد النفط لا يوجد توليد كهرباء، وحيث يوجد القمح لا يوجد صناعة، وحيث يوجد مياه لا يوجد جامعة ومطار، وهكذا.

بالنسبة لنظام الحكم فإن الشكل الأمثل المأمول هو نظام نصف رئاسي مع قانون إدارة محلية عصري، فلا أرى فرصة واقعية لنظام برلماني يؤدي دوره بكفاءه وإنما برلمانات محلية،

ما زالت حيّة، هل ماتت، هل انطفأت جذوتها وتحولت لمجرد صراعات عسكرية بين عدّة مجموعات مسلحة؟

•• أظن أنه صار من واجبنا الاعتراف بأننا نتحدث عن عدة ثورات لا تشبه بعضها وكأنها ثورة واحدة، فما العلاقة -مثلاً- بين غياث مطر، وأبو صقار، وأبو بكر البغدادي؟ نحن نتحدث عن ثلاثة أمهات مختلفة لا رابط بينها سوى أنها تتابعت زمنياً في منطقة واحدة وضد عدو واحد، ولكن ما يبقى بصيص الأمل في هذا النفق المظلم، هو أنه -ورغم كل ما جرى- فما زال هناك ملايين من غياث مطر، هم محبطون الآن، وصامتون، ويأسون، لكن بذرة الثورة السورية ما زالت داخلهم، وإيماني أنهم هم الرافعة الحقيقية لسورية عندما يحين الآوان .

• لنعد قليلاً إلى الوراء، من المعلوم أن والدكم السيد العماد مصطفى طلاس، كان من أكبر الداعمين لتوريث بشار الأسد رئيساً للجمهورية في العام ٢٠٠٠، وأنت منذ فترة قلت بأنك كنت «تُحب» حافظ الأسد. بالتأكيد حدثت تطورات كثيرة بعد ذلك، انشقاق شقيقكم العميد مناف طلاس، وأحاديث كثيرة، وأقاويل طاولت العائلة، كيف تنظر الآن إلى تلك الفترة؟

•• قلت سابقاً، وأكرر ما قلت بأنني لست في موضع الدفاع عن تاريخ العماد مصطفى طلاس،

هو كان جزءاً من مشروع، في مرحلة حساسة، ومهما قلنا عن جيل حافظ الأسد فقد كانوا مجموعة من السوريين لديهم تصورهم عن سورية، عملوا جاهدين لتحقيق هذا التصور، كيف انحرف عملهم عن إيمانهم الذي بدأوا فيه فهذا الموضوع تدرّج وتغيّر. وصدقتي، منذ ثلاثة أعوام كنت ألومهم أكثر بكثير من الآن، لأنني شاهدت كيف ينحرف الجميع عن قناعاتهم، كانوا يعتقدون أن ما يقومون به هو لمصلحة سورية وتعزيز مكانتها. وكي لا أبذو وكأنني تجاهلت جزءاً من سؤالك، فما زال حافظ الأسد يثير إعجابي بطريقة ما، وأكرهه جداً بطريقة أخرى، يثير إعجابي لأنه انسان ذكي جداً وقيادي جداً، وأكرهه جداً لأنه كان بإمكانه أن يبني مستقبلاً رائعاً لسورية، ولكنه - بدلاً من ذلك- بنى لها مستقبلاً أسوداً.

• بعيداً عن السياسة وأجوائها، كيف يحيا فراس طلاس حياته بعيداً عن «معشوقته» دمشق، وما الذي جعلك تتراجع عن رفضك لفكرة القيام بأي عمل خارج سورية؟

•• أعيش خارج دمشق لكنها لا تعيش خارجي، وفي كل لحظة من حياتي خارج دمشق أنا اتحدث مع شخص موجود في دمشق، أو قادم من دمشق، أو أجلس مع أجنبي لأحدثه عن دمشق التي أوّمن بعودتي إليها كإيماني بأن الشمس

ستشرق غداً.

بالنسبة للعمل، فكل ما كنت أملكه سابقاً كان موجوداً في سورية، وقد خسرت كلّه، وأعيش الآن في بيت مستأجر لأنني مؤمن بأنني عائد إلى دمشق، وأنا منذ سنوات طويلة ألزمت نفسي بمسؤوليات تجاه كثيرين، وكان لا بد من العمل كي أستمّر بالقيام بمسؤولياتي، كما أنني مؤمن بأن خير ما نفعله لبلدنا الآن، هو أن يعمل كل منا، أو يدرس، أو يُطور خبراته، ففي لحظة ما سنعود لبلد مدمر يحتاج لعقولنا وخبراتنا وأموالنا، وسنبنيه معاً، وإن لم نعمل فلن يكون لدينا ما نبني به بلدنا، الخبرة التي يكتسبها محرورو مجلتكم في المنفى الآن ستحتاجها سورية، والعمل الذي أنبئه الآن ستحتاجه سورية.

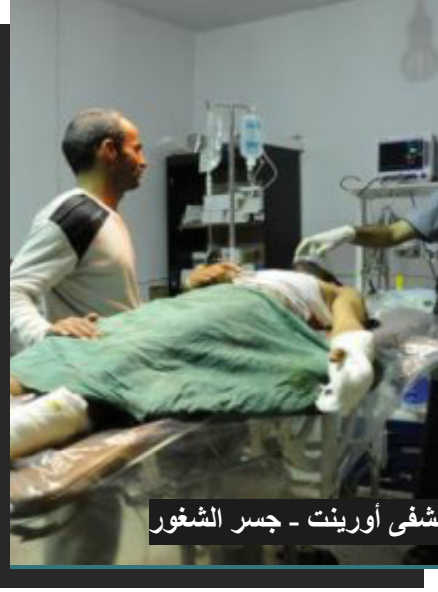
• أبو مصطفى، كلمة أخيرة؟

•• الثورة السورية بالنسبة لي كانت أكبر مقايضة يمكن أن أحظى بها في حياتي، لقد خسرت شركتي ونفوذتي وبلدي وبيتي وملكيّتي، وكسبت بالمقابل معرفة سورية بشكل عميق، ومعرفة سوريين حقيقيين أعزّ بهم وبأني عرفتهم يوماً، ومنحتني الفرصة لأصوب مسار حياتي وأنتقل للصفة التي أفرح بالانتماء إليها، وأشعر أنني خرجت رابحاً من هذه المقايضة.



الواقع المؤلم للمشافي الميدانية في ريف إدلب

مكتب إدلب - حسن ممس



مشفى أورينت - جسر الشغور

وأضاف أيضاً:

سأهموا في تخفيف العبء عن المشافي الميدانية (يقصد الداعمين) ليستمر الأطباء والممرضين في دورهم لإنقاذ الجرحى وهو واجب إنساني وعمل خيري يتنافس فيه المتنافسون يامن تستطيعون المساعدة ستسألون عن تقصيركم في تلبية نداءات الأطباء وغرغرة أرواح الشهداء الذين لم يطلبوا شيئاً أكثر من دواء لإنقاذ أرواحهم في ظل وجود قاتل ظالم لا يرحم.

هذا وقد تعرض المشفى لعدة هجمات من قبل النظام وآخرها قصفها بصاروخين فراغيين أوقع شهيد و٥ جرحى وأضراراً مادية بالمباني.

يتحدث أطباء المشافي الميدانية في ريف إدلب عن الكثير من الإصابات التي عجزوا عن علاجها نتيجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية واقتصار تقديم خدماتهم لعلاج الإصابات الإسعافية، في حين أن الحالات الحرجة كانت تحول إلى دور الاستشفاء السورية في تركيا، ولكن و بعد تحرير الأماكن الحدودية، أمكن ذلك إيصال الكثير من المساعدات الطبية للداخل وصار الوضع الطبي أفضل بكثير. أكثر الإصابات التي يتم تحويلها إلى تركيا حسب ما ذكر طبيب مختص هي إصابات الكسور التي تحتاج لأجهزة تثبيت ويشرح أن الكوادر الطبية تضطر لتحويل تلك الحالات إلى تركيا بعد وضع جبيرة عليها فقط، كما يحكي أيضاً عن النقص في الكثير من الاختصاصات المطلوبة كالجراحة العصبية والجراحة العينية والمفصالية الدقيقة والجراحة الصدرية. يؤكد أحد الأطباء أنه ونتيجة لكثرة الإصابات التي تم علاجها ارتفعت خبرة الأطباء الجراحين العاميين وصار علاج حالات حرجة كالجراحة الصدرية أمراً اعتيادياً كما خفت نسبة التحويل حيث من أصل كل عشر إصابات يتم تحويل أربع أو خمس أما الآن يتم تحويل حالة واحدة إذا كانت الحالة حرجة. ورغم تغيير الحال إلى الأفضل بعد تحرير كثير من المناطق الأمر الذي أتاح جلب أجهزة طبية حديثة علاوة على تزويد المشافي عن طريق التواصل مع الجراحين الاختصاصيين اللذين يشرفون على أداء العديد من العمليات الجراحية، إلا أن الكوادر التمريضية مازالت تعاني من نقص نتيجة الخوف أمنياً فكما هو معروف

تعاني المشافي الميدانية في ريف ادلب من نقص حاد في المواد الطبية والكوادر الإدارية وبتزايد وتيرة قصف قوات النظام للريف الإدلبى بجميع أنواع الأسلحة الجوية والأرضية، تزداد أعداد القتلى والجرحى في كل وقت وتزداد معها المعاناة داخل المشافي نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من الجرحى ذوي الحالات الخطيرة والمتوسطة وهذا يستدعي وجود طاقم متكامل مزود بمعدات وآلات وأدوية.

يعاني مشفى أورينت في ريف جسر الشغور من نقص في الأدوية والكوادر الطبية حيث أجرى مراسل **حانطة** مقابلة مع أحد العاملين هناك للتكلم عن أوضاع المشفى فقال نحن هنا نتعرض لمعاناة كبيرة وأغلب المرضى نحولها إلى مشافي أخرى نتيجة عجزنا عن مداواتها وهي قلة الأطباء المتخصصين ونقص الأدوية الواصلة للمشفى وقلة الدعم المادي الذي يعتبر بمثابة مبلغ رمزي يوزع للعاملين هنا.

هذا فضلاً عن الوضع الأمني المتردي للمشفى فلا يوجد وحدة حماية لها سوى أربعة حراس على مداخل المشفى فضلاً عن أنها قد تعرضت للقصف من قبل الطيران الحربي والقذائف العشوائية.

ومشفى باب الهوا الذي لم يسلم من القصف منذ تأسيسه حتى الآن يعاني الأمرين نتيجة القصف المتكرر وأعداد الجرحى التي تتوافد يومياً من جميع مناطق الريف الشمالي لمحافظة ادلب عليها

وقد أجرى مراسل **حانطة** مقابلة خاصة مع الدكتور مروان رحال في سؤال عن أعداد الجرحى الوافدين إلى المشفى وحالاتهم كيف يتم التعامل معهم:

قال المشفى في وضع جيد نوعاً ما، الكادر يقوم بدوره على أكمل وجه ولكن أعداد الجرحى والمرضى كبيرة جداً والمشفى لا تستطيع تحمل مثل هذه الأعداد حيث يقدر عدد الجرحى يومياً ٢٥ جريحاً وما فوق أما حالتهم تتراوح ما بين الخطيرة والمتوسطة بحسب الإصابة

وقد قال أحد المصابين داخل المشفى أن الممرضين والأطباء يبذلون أقصى ما عندهم لخدمتنا لكن قلة الدعم الواصل إليهم يعرقل بعض الأمور

فإن أي شبهة بخصوص العمل ضمن مشفى ميداني تعرض صاحبها للاعتقال والموت داخل سجون النظام، إضافةً إلى أن المنطقة المحررة لا تعد آمنة تماماً لأنها مازالت عرضةً لطائرات جيش النظام.

أما في الفترة الأخيرة بات النظام يركز قصفه على المشافي والمراكز الصحية أكثر من ذي قبل وخصوصاً في مناطق إدلب؛ ما خلق هاجساً وحالة من الخوف في نفس كل مريض يفكر في زيارة المشافي لتلقي العلاج.

وقد قصف النظام بالطيران الحربي ثلاث مشاف في معرة النعمان؛ ما ألحق الأضرار بأحدها وتم إصابة عدد من المرضى والجرحى، فيما طالت صواريخ الطائرات المشفيتين الآخرين، ولكن بالرغم من ذلك ألحقت بهما أضراراً خفيفة.

ونتيجة الغارات والقصف تحدثت حالات هلع وذعر بين المرضى وحتى الكادر الطبي وخصوصاً أثناء إجراء الإسعافات الأولية والعمليات الجراحية؛ ما يؤدي إلى خلل كبير في نظام المشفى المستهدف.

وفي دورها قامت بعض الجمعيات بالدعم في ريف إدلب لسد حاجة بعض المشافي الميدانية من بطانيات ومواد بسيطة ومن هذه الجمعيات التي إتقينا بها منظمة جانسيو للتعاون والتضامن.

ومع ازدياد حالات القصف على المشافي، يسعى القامئون على الشأن الطبي في المناطق المحررة في ريف إدلب للفت الأنظار لهذه المعضلة، طارحين حلاً مؤقتاً يتمثل بإيجاد ملاجئ أكثر أمناً يتم تجهيزها، بحيث يحمون مرضاهم وأنفسهم من القصف المستمر ولو بنسبة ضئيلة

ليس للطفولة غير لغتها.. الأطفال ينتمون للأغاني

عباس علي موسى

عالياً في طفولته». ومن الحالات التي أثر فيها برنامج النادي إيجاباً الطفل أحمد دارا الذي تحدثنا عنه أمه حين التقيناه: «كان أحمد طفلاً انزعالياً قبل الآن وكونه الطفل الوحيد للعائلة فقد كان يأخذ مجده في إطار المنزل أو منزل جده إلا أنه لم يكن يستطيع التألف مع الضيوف أو الغرباء ولم يكن يخرج إلى الشارع ولا الاندماج مع الأطفال في الروضة التي ارتادها لمدة سنتين. لم يستطع تجاوز هذه المشكلة، ولم يندمج مع محيط الأطفال، الأمر الذي اشتكى منه أنسائه، لكن الآن وبعد التحاقه بالنادي صار يستطيع الغناء، ويجلس في الغرفة ويرسم لأوقات طويلة ويحكي لي عن رسوماته، فنحن نعتبر مجرد إمساكه للقلم إنجازاً كبيراً فما بالك بالأغاني والرسم واندماجه مع الأطفال».

مع الأطفال تغدو الرسوم بديلة عن الشحنات التي يكتسبونها من الشارع، أو أصوات الرصاص أو الانفجارات بين كل فترة وأخرى، أو الأحداث السياسية التي تلقى بظلالها على الأحاديث العائلية وحتى أحاديث الأطفال بطريقة أو بأخرى، تقول الآنسة سمية وهي آنسة الرسم في النادي، «أشعر بالأطفال وهم يرسمون كيف أنهم يعكسون مشاعرهم ومشاكلهم على رسوماتهم، فالأطفال الذين يعانون من مشاكل بين الوالدين تكون رسوماتهم مليئة بالألوان السوداء والأطفال الذين يشاهدون العنف بأعينهم سواء في المنزل أو الشارع تكثر في رسوماتهم الألوان الحمراء، لكن هذه تبقى ملاحظات أولية يتم رصدها ومقارنتها مع الوضع العائلي للطفل وتفسيرها على ذلك الأساس بعد أن تتم المناقشة مع المرشدة النفسية، ويتم اقتراح الحلول أيضاً على أساس دراسة حالات الأطفال».

يقوم النادي من ناحية التمويل على عاملين اثنين الأول هو الدعم المادي الشخصي من كنان حسن الذي يقول: «إن من يحمل فكرة جديدة وجديرة كفكرة «Kenar kids club» عليه أن يقضي ستة عشر سنة في الغربة هي الفترة التي قضيتها في كازاخستان وتعاملت فيها مع دور الأيتام والليقطة وكسبت مهارات ومعارف وتعرفت على التجربة الفنلندية السبابة في مجال النوادي

ونحن في النادي نعمل على تأصيل هذا الانتماء». كنان حسن يصف تجربة النادي على أنها هي الأولى في المنطقة: «ففي دول الجوار لا توجد مثل هذه التجربة، فقط سنجد مثيلاً لها في لبنان ودي، ونحن بإمكاناتنا البسيطة استطعنا النهوض بهذه التجربة بدءاً من مدينة قامشلي، وسنفتتح شيئاً فشيئاً فروعاً أخرى في المدن والبلدات الأخرى في الجزيرة على أمل تعميم التجربة في عموم سورية».

تقوم فكرة النادي على نظامٍ مدروسٍ بعناية إذ لا يوجد لها منهاج معين ولا كتب ولا تكليف لوظائف منزلية للأطفال، بل يقوم كامل المنهاج على مبدأ التفاعل بين الأطفال ومادة الرسم مثلاً أو الموسيقى واللغة، فكل فكرة أو درس هي عبارة عن حلقات درشة ومناقشات.

مع الأطفال ذاتهم، وهم من يختارون عن طريق التوجيه غير المباشر من المرشدة النفسية/والآنسة أو الأستاذ المواضيع ويعملون عليها، وثمة خطة عمل للنادي تتضمن أربعة مراحل كل منها أربعة أشهر، وللأطفال من عمر الأربع سنوات إلى اثني عشر عاماً تشبه بذلك الفصول الأربعة، تكون الفترة الأولى هي فترة اكتشاف للمواهب للعمل عليها لاحقاً في المراحل الأخرى، في المراحل الأخرى يكون هناك تركيز على مواهب الأطفال مع عدم حرمانهم من المواهب الأخرى، فالطفل محب الرسم يحضر جلسات العزف والغناء أيضاً. يجري تعليم الأطفال على أداء الأغاني وتدريبهم عليها أداءً وموسيقاً عن طريق تعلم النوتة الموسيقية وفي حصة الرسم يكون لدور مدرسة الرسم والمرشدة النفسية/ة كبيراً حيث يكون الرسم تفرغاً للشحنات ومعالم عن الانكسارات النفسية في العائلة، فالمجتمع عن طريق العائلة والأبوين بخاصة يحاول جبل الطفل على شاكلته، وبالتالي تنمية نسخة عنه في جميع أفكاره وتوجهاته، تقول الآنسة سلافة المرشدة النفسية في النادي: «إن الرسوم هي مرآة وصدى لنفسية الطفل ومعاناته الشخصية وتأثير العائلة فيه، فالطفولة يجب أن تنمو كلبلاٍ وتتسلى دون أن تكبح جماحها بعد أن تدلي لها خيط الحقيقة الحياتية التي ترشده دون أن تتدخل في خياراته بطريقة مباشرة ليحس الطفل بالحرية ويحلّق

صحيح أن الكبار هم من يصطنعون الخلافات ويزرعونها في نفوس الأطفال، لكن ثمة من يعمل على نزعها من هذه النفوس البريئة أيضاً. إن فكرة الحزب الواحد والأب القائد وطلائع البعث الذين سيبنون بلاد السعادة للبعث الأبوي أثبتت تشويهاً لنفوس أجيال عديدة منذ عهد الأسد الأب إلى ما قبل الثورة التي كسرت أول ما كسرت هذا الانسياق صوب الفكرة الأبوية التي كرسها البعث ودعائه وزرعوها في كل ركن من أركان حياتنا، فلقد تربت أجيال كثيرة وهم يهبون الشجرة الأولى التي يزرعونها للأب القائد، ويهدون أول طلقة رصاص يطلقونها في صفوف الفتوة في المرحلة الثانوية إلى صدر العدو الغاشم! مع هبوب نسائم الحرية وانكسار الجدران حول قلعة الصمود والتصدي، وبين ركام الدمار الذي تركته آلة القتل، تمت على أنقاض هذه الجدران زهور متسلقة صوب الأفق.

في تجربة جديدة وجديرة افتتح نادي كنار «Kenar kids club» نجد كيف أن الأطفال ينتمون إلى طفولتهم متجاوزين حاجز وهاجس اللغة ومعها كتحصيل حاصل للفكرة القومية، لأول مرة ستتفاجئ بالأطفال وهم يندنون أغنية كردية بإتقان مع مدرّسهم، بل إن الوصف الأجدى لمدرّسهم هو صديقهم، كان من بين الأطفال من هم من مدينة حمص وحلب وديرالزور يتقنون الأغنية كردياً، المشهد صادمٌ بقدر ما سيسعدك. إذن، بإمكاننا أن ننتمي إلى أوطانٍ بدون أن نلغي لغة الآخر.

إنّ اللافت في هذا المشهد ليس فقط كون الأغنية بالكردية؛ اللغة التي منعها البعث لأكثر من أربعة عقود، بل اللافت والجميل هو كون الأطفال ضمن جدران النادي منتمين للطفولة والطفولة فقط، يغنون بالكردية والعربية وبكل اللهجات التي يتكلمها الأطفال دون أن يقف رقيبٌ ما، ويكّم أفواههم.

يقول الأستاذ كنان حسن صاحب فكرة المشروع، ومدير النادي: «مع أن أرباب الأطفال وعائلاتهم ينتمون إلى تيارات سياسية ومرجعيات مختلفة دينية وقومية، ولغات ولهجات مختلفة، إلا أن النادي يرفع فيما بينهم كل الحواجز كي يكون الكل مع الكل، لأن الطفولة هي ذاتها انتماء،

المرافقة للثورة، كان الأطفال ضحية ولا يزالون، فضلاً عن التشوهات التي تركها النظام في الأجيال السابقة والتي أثرت في الطفولة، الأطفال في سورية يتعرضون للتشوه النفسي في المناطق الساخنة، إذ يُضنون يومياتهم مع أصوات الرصاص والقصف اليومي، ومن يكثر في المناطق الهادئة النسبية يتعرض للضغط المترافق مع حديث الشارع، وسط هذا الضغط تنمو مشاريع صغيرة وتكبر مع أصوات الأطفال وهم يغنون، «Kenar kids club» يعمل بخطى ثابتة ويمضي بعمله دون أن يقيّد خطاه بقيود الأطراف، في النادي انتماءً للطفولة فقط، فالطفولة أيضاً انتماءً.

لأجل ذلك لم أبخل على النادي بمالي الخاص الذي جمعته في غربتي، إضافة إلى خطة اقتصادية تسعى إلى تمويل النادي ذاتياً، حيث نأخذ من الأطفال رسوماً رمزية تتضمن ٢٠٠٠ ل.س. دون أن يتضمن ذلك اليتامى والفقراء الذين لا يستطيعون الدفع بعد معرفة عدم قدرتهم بالفعل على الدفع. وهذا المبلغ يقسم إلى أقسام بعد أن قمنا بدراسة اقتصادية للاستفادة من المبلغ بحيث يخصص منه جزء يتضمن حتى المساعدات الدوائية للأطفال المحتاجين لأدوية نوعية نقوم على تأمينها». وسط الفوضى العارمة التي خلفتها الأحداث

والتعامل مع الأطفال. بعد عودتي، وبعد أن تبنت فكرة النادي وعملت عليها على أرض الواقع ابتداءً من شباط ٢٠١٤، واجهتني العديد من المشاكل، لدرجة أنني بعد أشهر من ذلك عزمت على التراجع والعودة إلى غربتي، إلا أن الهاتف الذي كان يرّ كان يُسمعني صوت الأمهات وهن يُثنين على العمل ويسألن عن أطفالهن، والعبارة التي ترواها وتدفعني قُدماً إلى الأمام كانت عبارة سمعتها من أم أحد الأطفال ألا وهي: «ماذا فعلتم بأطفالنا» عندها ارتعدت لكنها استدركت وقالت لقد سحرتهم أطفالنا فهم لا يتحدثون إلا عن النادي،

اعتراض على الجبهة الإسلامية بشأن تبادل الأسرى في الساحل السوري والجبهة ترد

مكتب اللاذقية - احمد ناعسة

بين لواء الحق في حمص، ولواء التوحيد في حلب، وبرعاية الجبهة الإسلامية». ويصف أبو محمد: «أن هذا العمل عملٌ سياسي، وكان للجبهة الإسلامية دورٌ كبير في إدارة هذه العملية بسبب أننا نريد إخراج المجاهدين من حمص بسلاحهم، وعزتهم، وكرامتهم. وإخواننا في غرفة عملية جبل الأكراد ساعدوا في خروج المحاصرين من حمص، والذين حوصروا من قبل قوات النظام لمدة تزيد عن ٧٠٠ يوماً، فكان من واجبنا أن نساعد في هذه العملية، وكانت وظيفتنا في هذه العملية هي الوساطة فقط لا غير، ونحن في الجبهة الإسلامية لا يوجد لدينا أي أسرى في الساحل السوري، والذين تم مبادلتهم كانوا موجودين لدى غرفة عمليات جبل الأكراد، وهم وافقوا على العملية إكراماً لأهل حمص». ويقول أبو محمد: «إن بادرة حسن النية التي تمّت من خلالها إطلاق سراح ثلاثة أسرى نساء لا تمت للجبهة الإسلامية بصلة، ومن أطلق سراحهم هو الشيخ فداء مجذوب».

ويصف أبو محمد البيان الذي أطلقه القادة العسكريون والناشطون الميدانيون، بأنه بيان في جملته خاطئ، وهو انفعالي هوائي، لأن أغلب المعلومات الموجودة فيه غير صحيحة، وهو مبني على افتراضات غير واقعية، وليس لدى الجبهة الإسلامية أي أسرى في الساحل، والأسرى موجودون لدى غرفة عمليات جبل الأكراد، وهم يقررون لوحدهم، بدون أي تدخل منّا، إلا إذا طلبوا منّا التدخل كما حصل في عملية فك الحصار عن مجاهدي حمص.

عملية التسليم مع المعارك الدائرة في كسب، وتمّ ذلك عبر مفاوضات بين الجبهة الإسلامية وقوات النظام، وكان يرأس المفاوضات عضو الهيئة السياسية للجبهة الإسلامية «أبو محمد صليبة». ويضيف طارق، أن جميع الأسرى الذين أطلق سراحهم كانوا محتجزين لدى «أبو كامل»، وهو قائد ميداني في الجبهة الإسلامية. ويقول طارق أيضاً، أن موضوع الأسرى المحتجزين في جبال الساحل هو موضوع رأي عام والكل معني به، والهدف من إصدار بيان بهذا الخصوص هو عدم تسليم الأسرى بصفقة ذلّ وعار كما حصل في السابق، ونطالب بتبادل الأسرى لدينا بمعتقلين لازالوا يقبعون في سجون النظام، وأن يتم ذلك تحت رقابة من الجيش الحر والإعلام في الساحل السوري. ويضيف طارق أيضاً، أننا أطلقنا هذا البيان ليس على عداوة مع أحد، والقصد منه ليس محاربة لأي جهة ولا فصيل بعينه، ولا يوجد مشكلة شخصية مع أحد، كلامنا موجّه لأي شخص أو جهة تتولى عمليات تسليم الأسرى، كائناً من كان، وليس لفصيل بعينه.

وفي سياق آخر، قال أبو محمد صليبة، عضو الهيئة السياسية للجبهة الإسلامية لـ(حانطة): «نحن لم نُسلم أسرى، بل بادلنا الأسرى. وقضية الأسرى هي قضية سورية، وليست قضية الساحل فقط، وهي مبادرة كريمة من غرفة عمليات جبل الأكراد بالساحل الذين قدموا جزءاً من الأسرى لتسهيل عملية خروج المجاهدين المحاصرين في حمص». ويضيف أبو محمد: «إن عملية التبادل هي عبارة عن غرفة عمليات تمّت على مستوى سورية ما

نشرت الكتائب المقاتلة في ريف اللاذقية بياناً على مواقع التواصل الاجتماعي، جاء فيه تبرؤ بعض الكتائب المرباطة على محور كفرية وجبل النوبة من عملية تبادل لأسرى علويين تم تسليمهم للنظام، وتعد هذه المحاور خطوط مباشرة مع قوات النظام في ريف اللاذقية، وجاء في البيان أيضاً أن الكتائب المرباطة على هذه المحاور ستمنع أي عملية تسليم للأسرى عبر هذه المحاور.

واعتبرت هذه الكتائب أن أي عملية تسليم للأسرى دون الإفراج عن المعتقلين لدى النظام هي خيانة للمعتقلين وللشعب السوري أيضاً. من جهة أخرى، أطلق قادة عسكريون وناشطون ميدانيون بياناً يستنكرون به عمليات تسليم الأسرى التي تقوم بها الجبهة الإسلامية على حد قولهم. وحملوا في بيانهم الجبهة الإسلامية مسؤولية كل عمليات تسليم الأسرى في ريف اللاذقية. وحذروا الجبهة الإسلامية من الإقدام على أي عملية تسليم دون الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات لدى سجون النظام، كما حدث في العمليات السابقة، وطالبوها بوضع جدول زمني للمفاوضات على تبادل الأسرى، وأن يتم ذلك تحت رقابة الجيش الحر والإعلام. يقول طارق وهوب، وهو أحد الناشطين الموقعين على البيان، أن عمليات تسليم الأسرى تتم بشكل دائم بدون مقابل، فمنذ حوالي الستة أشهر، قام الشيخ فداء مجذوب، وهو المسؤول عن ملف الأسرى في الساحل، بإطلاق سراح ثلاثة أسرى كبادرة حسن نية، ومن بعدها قامت الجبهة الإسلامية بتسليم أربعين أسيرة للنظام مقابل ما قالو بأنها صفقة لإخراج مقاتلي حمص، تزامنت

عدم ظهور نتائج مرحلة الشهادة الثانوية لكافة المتقدمين: أهو تقصير في وزارة التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة، أم إهمال الطلاب في إستكمال شروط تقدمهم؟

مكتب حلب - عماد نجم حسو

لطالما كانت التعليم هو النواة التي تقوم عليه كل الحضارات والدول المتقدمة، فبالعليم تنهض الأمم من نومها، وتستفيق من جهلها وتخلفها لتبني مُستقبلها العظيم.

طُرح خلال الثورة السورية شعار (لا دراسة ولا تدريس إلا بسقوط الرئيس) فكان أداة مقاومة لاعنفية، وتعبيراً عن إصرار الطلاب على استمرار الثورة السورية وتحقيق أهدافها، إلا أنه وبعد أربعة أعوام على الثورة السورية، وقد حُرّم الكثيرون من استكمال سنواتهم الجامعية، كما حرم آخرون من التقدم لإمتحانات الشهادة الثانوية، كان لابد من مؤسسات تعليمية ثورية تحلّ مكان مؤسسات النظام الأسدين فتستقبل الطلاب وتأهلهم ليكونوا بناء المستقبل .

٩٥٠٠ طالب سوري، هم من تقدموا لإمتحانات الشهادة الثانوية الحرة خلال السنة الحالية وفق المنهاج السوري المعدل، حيث قامت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة، بالإشراف على العملية الإمتحانية، وخضعت هذه الإمتحانات لرقابة دولية فلقد حضرها مجموعة من المراقبين الأوربيين من أصحاب الإختصاص فاكستبت مصداقية كبيرة كذلك أصدرت الحكومة التركية قراراً بقبول الشهادة الصادرة عن وزارة التربية في الحكومة المؤقتة حيث فتحت ١٨٣ جامعة تركية أبوابها للطلاب السوريين، كما أعلنت فرنسا عن منحة دراسية لـ ٢٠ طالباً من حاملي الشهادة الثانوية الحرة. مع كل تلك الأخبار المباشرة بمستقبل جيد لطلابنا، تم في الأيام الماضية تداول خبر حرمان ١٠٠٠ طالب ممن تقدموا لإمتحانات الشهادة الثانوية الحرة من النتائج الإمتحانية، فكان لا بدّ لنا من التركيز على هذا الخبر، والوصول إلى كل الأطراف المسؤولة والمتابعة بغية الوصول إلى حقيقة الأمر وإيجاد الحلول لطلابنا.

التقينا بالسيد نزهت شاهين المسؤول الإعلامي في المكتب التعليمي لمجلس محافظة حلب



مركز تصحيح الأوراق الإمتحانية التابع للحكومة السورية المؤقتة

الذين حُجبت نتائجهم لايتعدى المائتين، أما رقم الألف فهو غير واقعي على الإطلاق ويعود سبب حجب نتائج بعض الطلاب إلى جملة أمور أهمها: ١- نقص في ثبوتيات الطالب لاسيما شهادة التعليم الأساسي، وبمجرد تقديم الطالب للثبوتيات يتم إعلان نتيجة الطالب.

٢- مخالفة التعليمات الإمتحانية كحالات الغش أو التشابه في إجابات البعض.

٣- مخالفة شروط التسجيل لاسيما فيما يتعلق بعمر الطالب.

ويُكمل خانجي قائلاً: «وقد تمّ قبول الطلاب المتجاوزين شرطياً ريثما يستكملوا أوراقهم الثبوتية مراعاة للظروف التي يمرّ بها البلد والطلاب، ويتمّ استكمال الثبوتيات عبر مديريات التربية والدوائر الإمتحانية. وقد فتحت الوزارة باب الاعتراض للطلاب لتصحيح أي خطأ ومعالجة أي مشكلة».

إذاً هي مجموعة من المخالفات والمشكلات التي ترتبط بالطالب بشكل خاص، حيث النقص في أوراقه الثبوتية، وعدم سوية سلوكه أثناء العملية الإمتحانية، هو ما كان سبباً في حرمانه من نتيجته الإمتحانية وحجبها. فهل تعد هذه الأسباب مقنعة، وهل تقع المسؤولية على الطالب، أم على الوزارة، أم على كليهما معاً؟

هذه ما حولنا مناقشته مع الأستاذ أحمد اليميني رئيس أحد المراكز الإمتحانية، ومدرس مادة الجغرافية، وعضو في اللجنة الرئاسية لنقابة التعليم الوطني. يحدّثنا الأستاذ أحمد قائلاً: «لا

وأحد النشطاء المتابعين والمهتمين بالشأن التربوي والتعليمي، يحدثنا نزهت حيث كان أول من كشف عن عدم اكتمال في النتائج الإمتحانية لكل الطلاب المتقدمين قائلاً: «إنّ جهد ألف طالب تمّ حرمانهم من نتائج الثانوية العامة نتيجة قرار فردي يُلغى جهد عام كامل من التعب والدراسة، هو إلغاء لجهد معلم يتعذب متطوعاً ومن دون مقابل مادي سوى بعض المكافآت. لقد كنت متابعاً للموضوع منذ البداية وترددت إلى الوزارة أكثر من مرة، ونتيجةً لذلك علمت بهذا القرار من موظفي الوزارة، وهذا القرار لا يُعبّر إلا عن تفرد في الرأي، وعدم الأخذ برأي أغلبية الموظفين بإنزال النتائج كاملة، فهذا أشبه بدكتاتورية ضمنية وعدم مبالاة واضحة بمستقبل الطلاب وحرمانهم من نتائجهم، إنها وزارة الشعب الذي ضحى تحت ضغط القصف ومواجهة الموت بالأمل والعلم. بعيداً عن اللغة الخطابية يجب أن يحصل هؤلاء الطلاب على نتائجهم وأن تبين لنا أسباب تعليقها».

إذاً حرمان بعض الطلاب من نتائجهم بعد عام من التعب والجهد في هذه الظروف السيئة، والتي لا يمكن أن تُشكل مناخاً ملائماً للدراسة هو واقع بإعتراف موظفي الوزارة، وبصدمة بعض الطلاب الذين راحوا يبحثون عن مُخلصهم الإمتحاني، إلا أنهم لم يجدوه. فكان لابدّ من توجيهنا إلى وزارة التربية والتعليم، حيث التقينا الأستاذ عزام خانجي مدير التربية المركزية في الوزارة، فشرح لنا القرار قائلاً: «نُبَيّن بدايةً أنّ عدد الطلاب

لما اقترحنه». لذا، بين الواقع السيء الذي تعيشه البلاد، وعدم نزوح المؤسسات الثورية، إضافة لتقصير بعض الطلاب، قد تضع أحلام الكثيرين منهم بعد أن تجددت من خلال فتح أبواب بعض الجامعات التركية لهم. لذلك وجب على كل الأطراف التحلي بالمسؤولية الوظيفية والأخلاقية، ابتداءً من المدرس، وانتهاءً بالوزير. فهؤلاء الطلاب هم من ستقوم عليهم سورية المستقبل، وإلا سنحصل على جيل متخلف جاهل يرجع البلاد مئات السنين نحو الخلف بدلاً من تطويرها.

لم تستطع بعد عامين دراسيين أن تؤسس قواعد اتصال مع المدارس في مناطق اللجوء أو الداخل، على الرغم من تطور التقنيات، وتنتظر إلى فترة ما قبل الإمتحانات بمدة لا تكفي للإعداد الجيد والمنظم لمثل هذه العملية، إضافة إلى أنها تختار أشخاصاً أعتقد أنهم غير مؤهلين للقيام بمثل هذه الأعمال التي تتطلب الدقة، كل هذا يجعلها عاجزة عن القيام بواجبها، وتحاول تبرير ذلك بأسباب غير موضوعية. علماً أننا قد اقترحنا (كناشطين تربويين) على الوزير دراسة هيكلية لوزارة ثورية تربوية فوعدنا خيراً، لكنه لم يأبه

أعتقد أن ثمة أسباب فنية لحجب النتائج، فإذا ما صدر قرار بذلك، يصدر الاسم بالكشوف ويبين السبب بشكل واضح، وعادةً ما يكون ذلك بسبب الغش، ولكني لا أعتقد أنهم حاسبوا لذلك قياساً على أي كمندوب تربوية، اقترحت مُعاقبة رئيسي مركزين تعليميين، ولم يؤخذ بهذا الاقتراح على الرغم من أن مخالفة رئيس المركز لها أثر سلبي أكبر على العملية التربوية من مخالفة الطالب. والصحيح أن يحاسب الجميع». ويتابع الأستاذ اليمني قائلاً: «أعتقد أن السبب تتحمله الوزارة ممثلة بإدارة الإمتحانات التي

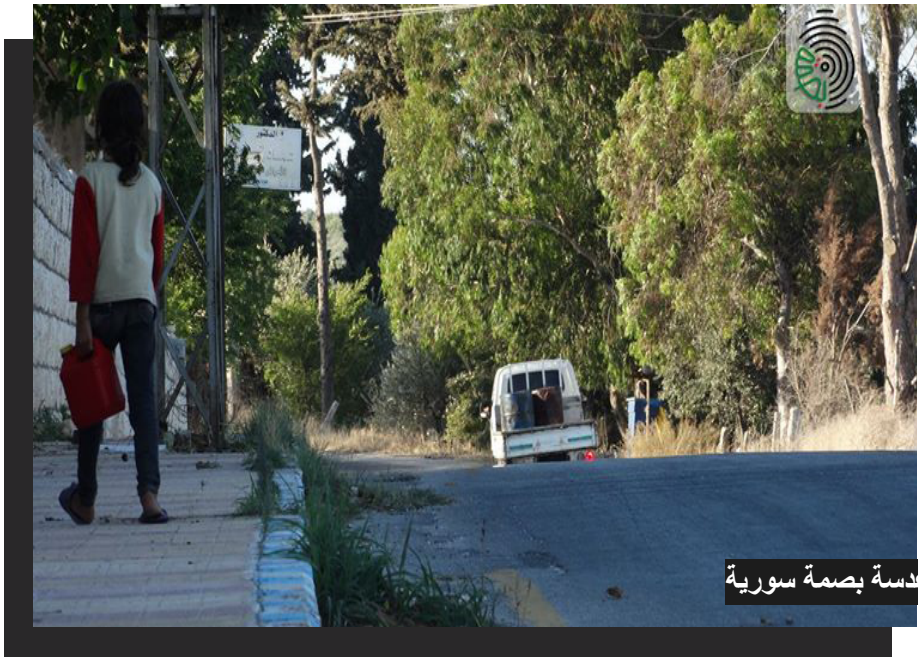
عودة مهاجر

مكتب اللاذقية - هشام حاج سليمان

عرفته منذ ستة أشهر: أبو إياد، مهاجرٌ أتى إلى سورية في أوئل سنة ٢٠١٤ من إحدى دول الجوار، تنقل بين فصائل إسلامية عدة كان أولها «الحركة الإسلامية» في القلمون، ومن ثم «الكتيبة الخضراء»، ومن ثم «جبهة النصرة في الساحل». حيث أخذ يتحدث عن مسيرته التي عاشها في سورية بكنف تلك المجموعات المسلحة، قائلاً: «لقد رأيت كما رأى غيري على التلفاز ممن له غيرة على دينه وعرضه جرائم ترتكب بحق أهلنا في سورية من قتل وإغتصاب وتشريد، فقررت أن ألتحق بصفوف المجاهدين وأدود عن أهلنا، وكنت على يقين أنني سأقتل في وقت ما، وفي مكان ما على تراب الشام».

عند سؤاله له كيف دخلت إلى سورية، وهل كنت على تنسيق مع فصيل الحركة الإسلامية؟ أجاب: «نعم، كنت أنسق مع شخص من بلدي أعرفه من قبل، ومن ثم ذهبت إلى تركيا، ومن هناك دخلت إلى شمال سورية عبر الحدود برفقة مهربين محليين. ومن ثم تم إرسالنا إلى القلمون برفقة كتيبة».

جلست ثلاثة أشهر هناك أنتقل بين «الحركة الإسلامية» و«الكتيبة الخضراء»، ولكن لم أشاهد الجهاد الذي تحدثوا عنه، حتى أنني كنت ألتقي مقاتلين من حركة «أحرار الشام» ومقاتلين من «دولة البغدادي» ومقاتلين من «الجيش الحر»، ولكن الغريب في الأمر أنهم كانوا متناحرين ويبغضون بعضهم أكثر من بغضهم لحزب الله



عدسة بصمة سورية

وعدم جديتهم لفتح معركة هناك قررت العودة. وفي ليلة مظلمة فررت خارج المعسكر بعد أن جهزت أغراض الشخصية في النهار، وخبأتهم بالقرب من المعسكر خارجاً. تسلمت بظلمة الليل ومشيت لمسافة كيلو متر واحد، وكان هناك شخص قرر مساعدتي بانتظاري، وتوجهنا إلى الحدود التركية، ولم يكن بحوزتي أي مال. قام ذلك الشخص بتأميني في منزل بمدينة أنطاكية، ومن ثم أرسل لي المال من أهلي وسافرت إلى بلدي رغم معرفتي أن هناك خمس سنوات سجن بانتظاري، ولكن سجن خمس سنوات أفضل لدي من أن أقتل سوري مظلوم، أو يقتلني سوري أتيت لنصرته».

حمل حقيبته الصغيرة التي أفرغها من جميع ذكرياته في سورية وملأها ببعض الهدايا البسيطة من تركيا، واتجه نحو المطار وعيونه ترتقب حدود بلاده.

والنظام السوري. كنا لانثق بغير عناصرنا وهذا سبب ضعفنا. حتى قررت أن أتجه إلى الساحل في ريف اللاذقية، وعند ذهابي على الطريق تم القبض علي من قبل «الدولة الإسلامية»، واتهمت بأني من «الجيش الحر» فقدمت إثباتاتي أنني من الكتيبة الخضراء، وأني مهاجر. فأتهمتم بالمرتد كوني لم أبايع الدولة الإسلامية، وقال لي أحد أمرائهم وهو تونسي، كيف تكون مهاجراً ولا تنتمي للدولة الإسلامية. وتم سجنني لمدة أسبوع حتى تدخل أحد الأشخاص من «الكتيبة الخضراء»، فتم إخلاء سبيلي وإرسالنا إلى شمال سورية في ريف إدلب. ومن هناك أرسلني أحد أمراء «النصرة» إلى الساحل، والتحققت بفصيل يتبع للنصرة بقرية دورين على خط الجبهة. بقيت حوالي ثلاثة أشهر هناك دون أن أشارك بأي معركة، وبعد أن رأيت مارأيت من طمع في السلطة، وحقد أعمى، وتكفير لباقي الفصائل

الكهرباء باتت من ذكريات سكان ريف اللاذقية المحرر

مكتب اللاذقية - طارق الهادي



قطع النظام الكهرباء عن قرى الرّيف المحرّر في محافظة اللاذقية منذ بداية الثورة التي ترافقت مع تحرير جبلي الأكراد والتركمان مع نهاية عام ٢٠١١ على أيدي أهالي المنطقة المنتمين إلى الجيش الحر، الذين قطعوا خط إمداد النظام من محافظة اللاذقية إلى محافظة إدلب بقطع أول استيراد دولي في سورية.

قطع الكهرباء كان بمثابة العقوبة الأولى لأهالي المنطقة التي احتضنت الثورة، ومدتها بأبنائها وأموالها لإجبارهم على التخلي عن الثورة أو هجر منطقتهم واللجوء إلى المخيمات، أو المصالحة مع النظام، لما للكهرباء من أهمية كبرى على حياتهم اليومية والاقتصادية، واعتمادهم عليها في كل نواحي الحياة.

فمياه الشرب وري الأراضي الزراعية والصناعة البدائية وورش التصليح والمتاجر تعتمد بمجملها على الطاقة الكهربائية.

ومعظم القرى كانت تعتمد على الكهرباء للتزود بمياه الشرب من الآبار المنزلية، لا سيّما تلك التي لم يمد لها النظام شبكة مياه، أما القرى المزودة بشبكة مياه فكانت تعتمد مضخاتها على الطاقة الكهربائية لضخ المياه إلى خزاناتها التي توزعها على المنازل.

العجوز أم عيسى في جبل الأكراد قالت: منذ ثلاث سنوات لم تجرّ المياه بحنفيات المنزل، ولم أنظف منزلي بشكل جيد، وأرضه قذرة وأعتمد على أطفال القرية للتزود بالمياه التي يحضرونها لي بواسطة العبوات البلاستيكية من عين ماء القرية، والذي يبعد عن منزلي أكثر من ٢ كيلو متر، وأنا عجزو لا أستطيع الذهاب إلى العين فجزاهم الله كل خير.

أما الموظف بمديرية المياه ببلدية سلمى سابقاً قبل انشقاقه، والمسؤول عن محطة مياه وادي الأزرق حالياً، فقد قال والحزن بادٍ على محياه: قطع النظام الكهرباء عن قرانا منذ ثلاثة أعوام، ولم نتمكن من ضخ المياه إلى قرى سلمى ودويركة، من حينها والقرى تعاني من نقص كبير بمياه الشرب نتيجة لذلك، وقد تبرعت لنا جهة خيرية بمولدة واستبشر الأهالي خيراً بإمكانية

من عمري ثلاثين عاماً، وليس لي مورد مالي آخر سوى إنتاجه، ولا أملك مالاً لكي أشتري مولدة كهرباء لضخ المياه من البئر».

وأضاف: «حتّى ما تنتج أشجار التفاح بوضعها الحالي، نضطر إلى بيعه كله خلال موسم القطاف وبأسعار زهيدة، لتوقف وحدات الخزن والتبريد الموجودة بالمنطقة عن العمل لعدم توفر الطاقة الكهربائية، ولعدم مقدرة أصحابها على تشغيلها لارتفاع أسعار الوقود اللازم للتشغيل، وعدم التناسب بين التكلفة والأسعار الرائجة حيث تصبح التكلفة أعلى من ثمن المنتج المبرد».

وانقطاع الكهرباء له انعكاسات سلبية كبيرة على استقرار الأهالي في المنطقة، فحاجة الناس إلى الطاقة شديدة جداً، وخصوصاً في فصل الصيف، نتيجة ارتفاع درجة الحرارة وعدم عمل الثلاجات المنزلية، وما يسببه ذلك من تلف للأطعمة المطبوخة، وعدم القدرة على حفظ الخضار غير المتوفرة أصلاً في القرى، والتي يتم شراؤها من منطقة بعيدة، وبالتالي انعكسا سلباً على السكان من ناحية التغذية لعدم تناولهم الخضار واللحوم، واعتمادهم بشكل أساسي على الحبوب والمساعدات الممنوحة لهم من قبل الجمعيات الخيرية.

أم جميل تقول وهي في قمة السخط: «يا أخي لنا ثلاث سنوات والكهرباء مقطوعة عنا،

تزويد القرى بالمياه ولكنها كانت من نوع رديء، فلم تعمل سوى أيام قليلة وما زلنا من حينها نسعى لتوفير طاقة كهربائية بديلة ولم نستطع، ولم يعبأ المجلس المحلي للمحافظة بنا رغم توفر الأموال لديه، وتوفر المولدات في الأسواق.

انقطاع الكهرباء أدّى إلى توقف العجلة الاقتصادية في المنطقة كلها، حيث تراجعت الزراعة بنسبة كبيرة نتيجة عدم تمكّن المزارعين من ري مزارعهم السنوية، أو الأشجار المثمرة طيلة ثلاث سنوات متواصلة، وهذا أدّى إلى انعدام الزراعات السنوية أو الفصلية كالتبغ والبندورة والفاصولياء والبطاطا.. الخ. وهاك بعض المناطق الصغيرة التي تعتمد على ينابيع المياه الجارية إلا أنّها قليلة جداً.

المزارع أبو العبد، فلاّح يعتمد على بستان التفاح الذي يملكه في قريته، قال بحرقة وهو يقرأ بكتاب تحت شجرة في بستانه: «أملك بستاناً كبيراً، زرعته بكل أنواع الأشجار المثمرة التي تنمو بمنطقتنا، وخصوصاً أشجار التفاح التي يشكل إنتاج البستان منها موردي الوحيد الذي كنت أعيّل منه أسرتي لعشرات السنين، أشرف على الهلاك بسبب عدم ريه، نتيجة لعدم وجود الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل بئر الماء الذي حفرته بالأرض، وبدأت الأشجار بالهزال، وبدأ اليباس يتسرب إلى الأغصان، وهذا البستان أخذ



قرية السمرا المحررة

والأطعمة تتعرض للتلف، ونضطر أن نطبخ يومياً مرتين عل الأقل لكي يبقى الطعام طازجاً، ولا نستطيع الاحتفاظ بالخضار لأكثر من يوم واحد، ولا يوجد لدينا ماء بارد حتى في شهر رمضان، وقد تعبت من غسل الثياب باليدين والتي لا أستطيع تنظيفها جيداً». ثم ضحكت وهي تقول: «إنني أشتاق إلى صوت الغسالة ((كم كان صوتها جميلاً))، حتى ثيابنا بتنا نلبسها بشكل مزٍ حيث لم تُكوى منذ قطع النظام عنا الكهرباء، ولنا ثلاث سنوات لم نر تلفازاً يعمل في منزلنا، وأطفالي لا يعرفون أفلام الكرتون، وأصبحنا بشبه عزلة عن العالم، وحتى أخبار الثورة لا نعرفها إلا نقلاً عن الناس».

أما من أجل الإنارة فقد عاد الأهالي إلى استعمال الوسائل البدائية والموروثة، مثل: القنديل، والسراج، ولمبة الكاز، واللوكس لإنارة منازلهم ليلاً، ولكن مع بدائية هذه الوسائل وسهولة استخدامها كانت هناك مشكلة بتوفير وقود الكاز المفقود، وارتفاع أسعاره إن وجد، إلى أن حضر البديل الذي قدم خدمة لعدد كبير من السكان المحليين الذين نظروا إليه كاختراع عظيم الفائدة.

الليزر صديق الليل

يقول أبو أحمد، والذي يعمل سائق لشاحنة: «عندما رأيت شريط الليزر المضيء أول مرة، كان ذلك في نهاية عام ٢٠١٢ في أحد المحلات في مدينة سمر، لم تكن المنطقة تعلم عنه شيئاً كوسيلة إنارة، استفسرت عنه وعن طريقة استخدامه، واشترت خمسة أشربة وجلبتها معي إلى قريتي، وكم كان مدهشاً، حيث أن الجيران كانوا يأتون للسهرة عندنا يومياً، ومن ثم انتشر بين الناس». أبو سعيد صاحب محل سمانة أوضح أنه يبيع أعداداً كبيرة من أشربة الليزر ولمبات الليزر شهرياً، حيث أنه اقتصادي، ورخيص الثمن، وسهل الاستعمال.

أما أبو خالد فقال: «إننا نضع على نوافذ المنزل ستاراً عازلاً للضوء قبل إنارة المنزل بالليزر، نظراً لقربنا من مرصد النظام، ووصلنا كل المنزل بشبكة أسلاك موصولة بستة أشربة ليزر، إنارتها ممتازة ووصلناها بمفاتيح تشغيل كالكهرباء تماماً».

يحتاج شريط الليزر إلى مدخرة سيارة مشحونة، يوصل إليها بأسلاك إلى المكان المراد إنارته، ويمكن للمدخرة أن تشغل خمسة أشربة ليزر حوالي

خمس عشرة يوماً، أما مدخرة الدراجة النارية المشحونة، تشغلها خمسة أيام والصعوبة تكمن بشحن المدخرات.

ذكرى

«الكهرباء أصبحت من الذكريات عند أهالي ريف اللاذقية المحرر» هكذا قال خالد عندما كان يستعد لإنارة منزله على موعد الإفطار بشبكة معقدة من الأسلاك الرفيعة، التي تم توصيلها بين غرف المنزل وملحقاته، وبعد انتهائه من التوصيل أصبح المنزل مضاء بشكل يُمكن الإنسان من رؤية الأشياء والتحرك بحرية.

الليزر اختراع مفيد أدخل النور إلى المنازل المظلمة، استخدمته كل الأسر في المناطق المحررة، فهو سهل الاستخدام لا تكلفة تذكر له، ويمكن للجميع استعماله بتوصيله إلى الأماكن التي يراد إنارتها بأية أسلاك كانت ومن أي نوع.

إن قطع التيار الكهربائي عن المناطق المحررة في ريف اللاذقية كان له أثر سلبي جداً على حياة الناس، وخصوصاً بارتفاع نسبة البطالة والفقر، وتخلى البعض عن منازلهم ولجؤهم إلى المخيمات، إلا أن من بقي في القرى وريف اللاذقية عموماً، أكد على عدالة الثورة وحمية انتصارها، من خلال تمسكهم بأرضهم ومنازلهم، وتأقلمهم مع شظف الحياة، وتمسكهم بأرضهم، ودفعهم الثورة إلى الأمام، ولجؤهم إلى بدائل تمكنهم من الثبات والاستمرار.

خمس عشرة يوماً، أما مدخرة الدراجة النارية المشحونة، تشغلها خمسة أيام والصعوبة تكمن بشحن المدخرات. ووصف العجوز أبو وليد شريط الليزر بأنه: «اختراع عظيم هذا الليزر ينير المنازل ولا تكلفة له، ولا نحسب حساباً لقطع الكهرباء، وابني سائق جرار بالبلدية يعمل على شحن كل المدخرات الموجودة في القرية خلال عمله يومياً لجمع القمامة، وتغذية المنطقة بالمياه، والتي ينقلها بواسطة الصهريج من منطقة بعيدة، ونور الليزر قد خفف عنا بعض مصاعب الإنارة».

أما بالنسبة إلى أصحاب المحلات التجارية كالمطاعم، فمن كان له مقدرة مالية فقد اشترى مولدة كهرباء، ومن لم يستطع فقد أغلق محله وتحول إلى عمل آخر لا يحتاج الطاقة الكهربائية. وأما بالنسبة إلى أصحاب المهن والحرف، كمحلات الصيانة الإلكترونية، والتصويج، وورش التصليح، وكل المهن الأخرى، فقد خضعت لنفس المعيار فمن استطاع شراء مولدة حافظ على مهنته ولمن لم يستطع ترك العمل.

وانقطاع التيار الكهرباء انعكس سلباً على حياة الناس بكل النواحي، فقسم هجر المنطقة ومن بقي تأقلم مع الوضع المزري، وتعايش مع الارتفاع الجنوني بالأسعار نتيجة ارتفاع قيمة

مالك الجندلي .. محارب نبيل بسلاح الموسيقى

مرهف دويدري



يجلس خلف سلاحه، ويبدأ بالقصف بكل ما أوتي من صدق وحب للحرية، في وجه الفكر الديكتاتوري الذي يجسده نظامٌ اعتاد على القتل وسفك الدماء.

يحاول بأصابعه الواثقة الصادقة أن يدافع عن الثوار، الذين استقبلوا الرصاص الحي بصدورهم ثمناً للحرية التي يعشقها.

بدأ رحلته المتمرّدة بسيمفونيته «نشيد الأحرار»، مُجسّداً من خلالها فهمه للثورة، الذي راح يرسله عبر آلة «البيانو» للعالم أجمع، من أجل أن يسمع العالم صرخة الحرية التي عشقها وأدمنها فأدمته، لتطال يد الظلام والبغي العجوزين اللذين أرضعاه مع حليب الطفولة ألباء الحرية.

مالك الجندلي، مؤلف الموسيقى، استطاع أن يضع الإيقاع والهارموني لأقدم تدوين موسيقي اكتشف في العالم في مدينة أوغاريت السورية، وتقديمها على أهم مسارح العالم بمرافقة أكبر الفرق السيمفونية العالمية، ليذهب باتجاه هؤلاء البسطاء الذين قالوا لا لديكتاتور الذي يحرق البلاد والعباد، ويجعل من الصوت الشجي، الذي انطلق من الحنجرة التي اقتلعها النظام السوري لبلبل الثورة إبراهيم القاشوش، وأهزجته التي حفرت مفرداتها في ضمير كل مواطن سوري يهفو إلى الكرامة: «يا الله إرحل يا بشار»، هذه المقطوعة التي جعلت من -الجندلي- ذاك الفاسد، والمطرود من وطنه، وفق توصيف النظام، وهذا حال كل الذين خرجوا عن حظيرة الطاعة والولاء، خاصة أنه لم يقدم «سمفونية» تجعل هذا القائد الديكتاتور، المخلص، المبيجل، والبطل في التصدي للإرهاب والمؤامرة الكونية التي اعتاد مؤيدو المجرم على تكرار أسطوانتها المشروخة، من أجل إقناع الجميع أن هذا «الطاغية» بريء!

لم تعد صالات المسارح الكبرى، ودور الأوبرا في العالم تتسع لأحلامه الحرة التي تحلّق في فضاءات مالك الجندلي، فراح يعزف موسيقاه من أجل أطفال سورية في محطات القطارات في كبرى العواصم العالمية؛ ففي الحفل الذي أقامه مالك الجندلي في محطة قطار سان لازار في العاصمة الفرنسية باريس، أسمع الموسيقار المبدع كل ركن في قاعة أوروبا صرخته من أجل

الشخصي، الذي يمكن أن يجعل منه شخصاً ذا نفوذ إنساني واجتماعي عظيم؛ المكانة ذاتها التي وصل إليها الموسيقي العملاق «كارل اورف» بعد سمفونيته العظيمة «كارمينا بورانا»، أو كما فعل «بيتهوفن» عندما جعل للفرح نشيداً، والذي مازال حتى الآن يعزف على مسارح العالم، تحت عنوان «نشيد الفرحة».

مالك الجندلي ليس أقل أهمية من هؤلاء العباقرة الذين استطاعوا أن يضيفوا مفاهيم جديدة للموسيقا، إلا أن مالك الجندلي استطاع أن يُصَدّر مفهوماً جديداً لمعنى المحبة التي تجعل من الإنسان، والطفل، والحرية، وصراع الديكتاتور من الأهمية بمكان، الأمر الذي يجعله عبقرياً موسيقياً، وعبقرياً إنسانياً، فالموسيقا والإنسانية صنوان لا انفصام بينهما.

لكل هذا، استحق الموسيقار السوري الثائر مالك الجندلي أن يكون له ركنٌ خاصٌ في ضمير كل مواطن سوري حر، وهو الذي استطاع أن يقدم لنا مفهوم المثقف الذي تمكن من أن ينزل إلى ميدان المعركة بسلاح البيانو، المكان الوحيد الذي لم يستطع النظام تدمير الحب فيه!

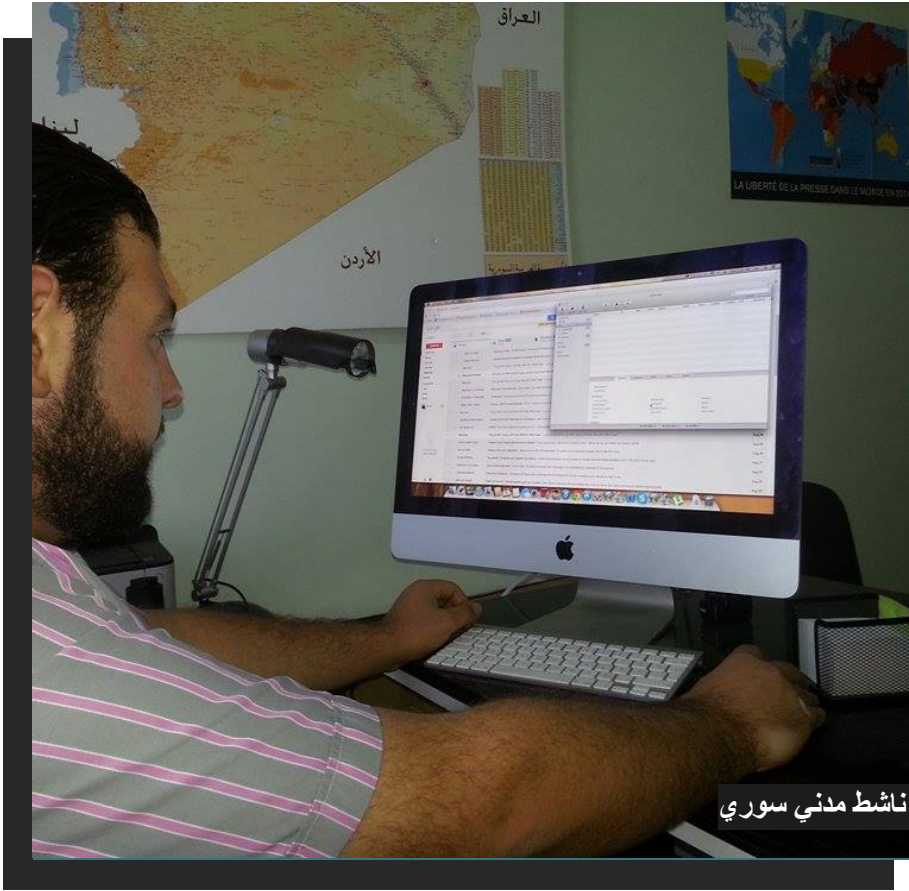
إنقاذ أطفال سورية، الذين يموتون بلا سبب، من خلال مشروع أطلق عليه تسمية «صوت أطفال سوريا الأحرار».

وفيما يقدّر عدد الأطفال القتلى في سورية ١١٧٤٧ طفلاً دون سن الـ ١٦ سنة، حسب تقديرات منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة، فقد استطاع أن يحظى هذا المشروع باهتمام المواطنين الفرنسيين، الذين اجتمعوا حول بيانو مالك الجندلي، معلنين بدموع رقيقة تضامنهم مع موسيقاه ومع أطفال سورية، وبدأت هذه الفكرة تكبر في قلب مالك الجندلي، ليعزف صرخته في قاعة مسرح توزيع جوائز نوبل العالمية معلناً الحرية والسلام لأطفال سوريته التي أحبها وعاش فيها طفلاً، السبب ذاته الذي دفعه للعزف في كنيسة «مارليون» في مدينة لندن.

مالك الجندلي، ذلك الإنسان الذي استطاع أن يحول الموسيقا إلى لغة محبة وتضامن مع عذابات السوريين الذين يتعرضون يومياً إلى قصف وقتل ممنهجين، وهو الإنسان الذي انحاز، ومنذ بداية الثورة لها، رافعاً لواء الحرية فوق سلاحه الذي يتقنه تماماً، فهو مثل أي سوري اتخذ مكانه إلى جانب الثورة، ابتعد عن المجد

إيميل الذاكرة والموت

عمر يوسف سليمان



ناشط مدني سوري

كتبُ جامعية ودفاتر تحوي مسودات قصائد ويوميات، جهاز كمبيوتر وأقراص معدنية وأوراق رسمية وجواز، كلها كانت مبعثرة في أرجاء الغرفة الصغيرة من منزل العائلة في الخالدية، والتي أقمتُ بها خلال سنوات الدراسة، هذه الغرفة كانت تخزن أرشيفاً كاملاً عن تلك السنوات، وحين اضطررت إلى مغادرة حمص عام ٢٠١٢، مررت بالبيت، فتحت باب الغرفة، وخطر لي أن أجلب معي كل ما فيها، فهو لن يأخذ حيزاً كبيراً من وسائل النقل، لكن ماذا عن حواجز التفتيش؟ إذا فتّشني الجنود سيجدون أسباباً عدة لمصادرتها ولاعتقالي، وهذه الأشياء العزيرة تبدو قيمتها من كونها توثق أعمق لحظات العمر، والعديد من المظاهرات، لذلك كان من الأفضل الإبقاء عليها في مكانها، وقد كانت فكرة خرقاء، إذ أن البراميل التي هبطت فوق المنزل بعد شهر من الخروج حوّلت الغرفة مع كل ما فيها إلى أطلال.

ثمة طريقة اتبعتها كثير من السوريين بخبرتهم العالية في أخذ الحيلة والحذر، والتي سبّها تغوّل الرقيب، وهي حفظ الملفات الهامة: كتابات، صور، مقاطع فيديو، عن طريق إعادة إرسالها عبر الإيميل، بحيث يكون الشخص المرسل هو المستقبل، وبهذا يضمن حفظ مستنداته حتى ولو زالت عن الجهاز أو الأقراص، كنت أقوم بهذه العملية روتينياً، وقد أنقذت عشرات الملفات الشخصية الهامة، كما أنقذتني من ضياع تام ومحتم بعد أن زال كل ما أملكه، فهل نقول إن هذا العالم الافتراضي قادر على حفظ أشياء كثيرة لا نستطيع المحافظة عليها في الواقع أحياناً؟

كان الأمر أشبه بالمولودج، ترسل رسالة فيظهر في العداد أن أحداً ما راسلك، أنت المرسل والمستقبل، ثمة حوار بين (أنا) و(أنا) ثانية، وبعيداً عن الشيزوفرينيا التي تكاد تصبح حالة عامة بين السوريين، فإن العالم الافتراضي يزيد معرفة النفس بأسرارها عن طريق إثارة الذاكرة والحفاظ عليها، كما أنه قد يدمر هذه الذاكرة.

مرة أعدتُ فتح إيميل كنتُ قد أهملته لعدة سنوات، فأبهرتني كم هائل من العلامات التي تدل على (أنا) ماضية، رأيْتُ ملامحي لا بواسطة صورة شخصية، بل بمراسلات وحوارات

حلولاً لهذه المعضلة، وهي أنه من حق الوريثة الدخول إلى حسابات المتوفين، وفي حال لم يكونوا قد أوصوا بذلك فإن للوريثة أن يغلّقوها بتقديم شهادة قانونية، وبهذا ينتهي الأرشيف إلى الأبد، حتى ولو كان يعود إلى شخصية هامة ومؤثرة، ذلك الأرشيف الذي كثيراً ما تحول إلى متحف من الرسائل والمسودات قبل وجود الإيميل.

هذا العالم الافتراضي حفظ أشياء كثيرة لم يكن بمقدور الواقع أن يحفظها خلال الحرب، وهو ذاته العالم الذي يحو كثيراً من الأسرار والحقائق عند الموت.

***تعقيب:** من وجوه محو العالم الافتراضي للذاكرة السورية، حذف الرسائل والأحاديث التي كانت تجري عبر الفيس بوك بين سوريي الداخل خشية اختراق حساباتهم من قبل المخابرات، وبهذا ضاعت كثير من اللحظات التي توثق الجانب الإنساني من المرحلة.

هامش افتراضي: كلما فتحن السكايب أو الفيس بوك ننتظر أصدقاءنا الذين خطفتهم الحرب، أسماؤهم ما زالت على القائمة، لا بد أنهم يظهرون كمتصلين لأننا لم نحذف أسماءهم.

وأصدقاء سابقين، خزان من الذكريات يتوارد خلال دقائق، فالإيميل يعني بطريقة ما توثيقاً للتاريخ الشخصي، وهو يأخذ معنى شاعرياً أيضاً، كسائر الأمكنة المهجورة التي تعيد ذاكرتنا إلى لقاءات حميمة ومفارقات يومية وحوادث هامة تجاوزناها أو لم ننتبه إليها، ثمة (أنا) من الماضي يُحضّرنا العالم الافتراضي الآن، وثمة مسافة بينك وبينها، ولهذا تراها بشكل أوضح، وكأنك في تلك اللحظة العجيبة من مدهامة الموت، والتي قال جميع من مروا بها ثم عادوا إلى الحياة بأن شريط حياتهم مر بكامله أمامهم، هذا يحيلنا إلى فكرة أخرى: الوفاة واقعياً وبقاء الحسابات الافتراضية مفتوحة، أي البقاء حياً على الإنترنت، وما أكثر ما حدث هذا في سورية خلال السنوات الماضية، ندخل إلى صفحة أحد الأصدقاء الشهداء على الفيس بوك، وينتابنا فضول في أن نرسل إليه رسالة، لعله يرد من العالم الآخر!

في إيميل المتوفي أرشيف غزير من حياته، فالذاكرة الرقمية هي المهيمنة على ذاكرتنا اليوم، لكن ما مصير هذا الأرشيف؟ سيما وأن كلمات السر ترافقه إلى قبره، شركات الاتصالات أوجدت

البحث عن الحمص المفقود

لقمان ديركي



كم أحب الحمص أو المسبحة كما يقولون له في دمشق، في حلب اسمه حمص على أية حال، وفي الدول العربية إذا جاز التعبير بكلمتي الدول والعربية بأن، فإن اسمه حمص بالطحينية كما يكتبون على غلاف معلبات الحمص المتواجدة في البقاليات والمولات، لكن الحمص من عند الحمصاني غير شكل، خاصة عندما يديره بالعصا الخشبية على الصحن، فتطير به إلى البيت محاذراً أن تسول لك نفسك أن تلحس ما تيسر على الطريق. تقاوم، أنا في منتصف الطريق الآن ولم أمد إصبعي إلى صحن الحمص، ليس ترفعاً، وإنما خوفاً من انكشاف الأمر، فاستعادة رونق الصحن كما في ماركته المسجلة من عند الحمصاني أو الفوال شبه مستحيلة، إن لم نقل مستحيلة، بينما كان من السهل علي الرشف من مرققة الفول المدمس على الطريق ببذخ لا مثيل له، فنقص المرققة بالكاد يمكنه أن يكون دليلاً على جريمة سوء لائتمان، أما الحمص فالإعتداء عليه مصيبة، وجريمة قد تصل عقوبتها إلى الجلوس على مائدة الطعام ممنوعاً من التفكير حتى بالحصول على لقمة حمص، كل ما تشاء إلا حبيبك الحمص يا من وسوست لك نفسك الأمارة بالسوء بالإعتداء على الأمانة التي حملتك إياها العائلة الكريمة ألا وهي صحن حمص من عند أبو عبدو الفوال، الطريق طويل يا أمي ولم أستطع تمالك نفسي، الحمص لذيذ، الحمص شهيق، الحمص هو وجبتي المفضلة في كل الأوقات، أعطني حمصاً فأعطيك شعراً ومسرحاً ومقالات، أعطني حمصاً فأعطيك إبداعاً على الدوام، وجبتي المنفردة مع فحل بصل، صحتي المفضل حتى لو كان مرافقاً على مائدة زعيمها الكباب، إنه الحمص صديق الفقراء، زميل الطلبة، رفيق الحزبيين من اليمين إلى اليسار مروراً بالوسط، زاهدٌ وقتنوع صحن الحمص، لا يطلب مرافقاً له سوى البصل، أو البندورة، أو المخلل، أو فبلا حاشية أو مرافقة يستطيع القدوم إلى رغيف خبزك، لكنه حتماً لا يتنازل ولا بأي شكل من الأشكال عن زيت الزيتون على سطحه، يستغني عن الفلفل الأحمر المرشوش عليه، يستغني حتى عن الكمون، أما الزيت.. فلا وألف لا، لكنه لن يمنحك، تستطيع

أكله دون زيتٍ ورضاه بأن. مر وقت على خروجي من دمشق إلى بيروت، في بيروت الحمص موجود، والحمص البيروتي بالبقدونس موجود، لكن ما إن طرنا من بيروت إلى أربيل حتى بدأت المعاناة، في أربيل لا يوجد حمص، لا وجود للحمصاني أو الفوال، هناك اللحم فقط، الكباب يصدح برائحته مشويّاً في الشوارع منذ الصباح الباكر، الباجّة والتشريب والكياب وسائر أنواع اللحوم على موائد الصباح، لا وجود للحمص هناك، لكنني اهتديتُ إلى معلبات حمص قادمة من لبنان، أخلطها لمعلقتي طحينة وملعقتي لبن وسنيّ ثوم مهروس وأجرب، ليس سيئاً، لكنه ليس كالحمص الذي يقدمه الحمصاني، أعيد البحث فأعجز، يتحدثون عن إشاعات هنا وهناك من بعض الكورد السوريين عن افتتاح محل فول وحمص وفلفل، لكن لا إفتتاح، أمضي إلى تركيا، تركيا بلد الطعام، لا بد وأنك لفظت كلمة مطبخ تركي لكثير من المرات وأنت تتشدد بالحديث عن الطعام، لا بد وأن المطبخ التركي يحتوي على الحمص، لا شك بذلك، وتخبطك المفاجأة المزعجة، لا حمص في تركيا، أسمعُ عن مطعم هنا وهناك في الأنحاء والمدن، أسافر في الباص لساعات بحثاً عن الحمص المفقود، الحمص الذي كان جاري

الحمصاني في دمشق يتفنن في تحضير عدة أنواع منه، الحمص الكلاسيكي، حمص بالكمون، حمص بدبس الرمان، وأصل إلى المدينة البعيدة بصحبة أصدقاء، وندخل مطعم الفول والحمص، لكن لا.. ليس الحمص المشتهى، ليس الحمص الذي في ذاكرة اللسان، ونكتشف مطعماً آخر ومقلباً آخر، وصفة الحمص السرية بقيت في الشام، لم نرها في ميسين ولا عنتاب، لم نتذوقها في استنبول أو حتى على حدود اعزاز، طالما عبرت الحدود إلى هنا فعليك بنسيان الحمص، لم تجده في أوروبا، مطاعم كثيرة تدّعي الفول والحمص والفلفل في باريس، لكن لا حمص، وكأنا تختلف في هذه البلاد المواد، كما يقول أصحاب المطاعم في معرض دفاعهم عن أنفسهم أمام ملاحظاتك القاسية وأنت تلتهم آخر لقمة من صحن الحمص الذي قدموه لك، لا تستطيع مقاومته حتى لو لم يكن مثالياً، لكنك لن تتخلي عن حق إبداء ملاحظاتك الجارحة، فأنت ذوقك صعب، سوري مدمن على الحمص، متخصص في الحمص، خبرة في الحمص، ويشهد لك العالم بذلك، لذلك يطأطئون أمام حضرتك أصحاب المطاعم خارج البلاد، فأنت لا تريد شيئاً سوى الحمص، لكنك لا تريده إلا كما يكون، وكما تشاء.

الحكومة تطلق التعليم الإلكتروني قريباً

عمر أبو خليل



«التعليم الإلكتروني»، كان موضوع ورشة بحثية عقدت الاثنين ١١ آب ٢٠١٤ في مقر الحكومة السورية المؤقتة، بحثت أهميته ومردوده التعليمي الطلاب السوريين، لا سيما في الداخل المحرر، فهو سيكون نقلة نوعية في إيصال المعلومة إلى الطالب والمعلم وجميع المهتمين في المجال التعليمي، حيث سيكون على المدى البعيد رديفاً للتعليم التقليدي.

يذكر أن التعليم الإلكتروني مشروع مشترك بين وزارة التربية والتعليم، حيث تقوم بتشغيله وإدارة محتواه التعليمي، وبين وزارة الاتصالات والنقل والصناعة، باعتبارها مصممة المشروع ومشرقة تقنياً عليه.

يهدف المشروع إلى توفير فرص التعليم لكل مواطن سوري سواء في الداخل أو في بلدان اللجوء، مع مراعاة تحقيق أعلى مستوى من الجودة، وإدخال مفهوم التعليم الإلكتروني على العملية التعليمية في سورية وترسيخه والاستفادة من إمكانياته.

أدار الورشة وترأسها الدكتور محي الدين بنانة وزير التربية والتعليم والمهندس محمد ياسين نجار وزير الاتصالات والنقل والصناعة، وشارك فيها فريق وحدة إدارة نظم المعلومات، وعدد من الاختصاصيين التربويين المعنيين بتطوير المناهج وإدارة العملية التعليمية في وزارة التربية. انبثق عن الورشة لجنة مشتركة بين الوزارتين، تعمل على التحضير للمشروع وإطلاقه في أسرع وقت.

أهمية المشروع

«ليس مشروع التعليم الإلكتروني بديلاً عن التعليم التقليدي، بل هو رافد وداعم له، وسنعمل على تنفيذه ووضعه قيد التشغيل الفعلي فور اكتمال لوجستياته ومحتواه الرقمي التعليمي» حسبما أكد الدكتور محي الدين بنانة لمجلة حانطة.

ويهدف مشروع التعليم الإلكتروني لمنح الطلاب في الأماكن المنكوبة والمناطق المحاصرة فرصة التعليم، وعدم الابتعاد عن أجواء العلم والتعلم، ويعتبر هذا النوع من التعليم الخيار الأنسب، في حال الافتقار للكوادر التدريسية والمدارس وغياب الأمن، وانتشار الفوضى والحروب.

شوطاً كبيراً، وأعدت المشروع، وتعمل على تأهيل الكوادر المطلوبة لتشغيله وإدارته تقنياً. أما المحتوى التعليمي للمشروع والذي تتولاه حكماً وزارة التربية والتعليم، فقد بات شبه جاهز، يحتاج بعض اللمسات لتنزيله رقمياً، وسيكون المنهاج السوري الذي عدلته الوزارة أساس المادة العلمية، وستوفر المنهاج التدريسي المناسب لكل شريحة مستهدفة خارج الصفوف الدراسية التقليدية.

وتبقى القضية المعقدة، المتمثلة في التمويل المادي للمشروع، وهناك مؤشرات إيجابية لدعم متاح من أكثر من جهة، وحتى موعد إعداد هذه المادة، يوجد مصدر تمويل وحيد مؤكد هو الحكومة السورية المؤقتة، الذي قد يفي ببعض متطلبات بدء المشروع، ريثما يصل دعم من جهات داعمة أخرى، لتكمل لوجستياته.

الشارع السوري داخلياً وخارجياً يترقب إطلاق مشروع التعليم الإلكتروني، وينظر إليه باعتباره وسيلة مناسبة لتوفير التعليم لعدد كبير من الطلاب الذين حرموا منه، والذين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين ونصف طفل.

ورغم التفاؤل الذي يسود أجواء وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات والتقانة ورئاسة الحكومة، باقتراب موعد إطلاق المشروع، إلا أن الجميع رفضوا تحديد موعد دقيق لرفع راية إطلاقه.

يضمن الجودة بمستوى موحد في كل الأماكن التي يستهدفها، حيث يحصل الطلاب السوريون الذين حرمهم النظام حقهم في التعليم وهجرهم من منازلهم ومدارسهم، وأولئك الذين سكنوا المخيمات أو لجأوا إلى دول الجوار، أو الأماكن القصية، على منهاج تدريسي موحد أعدته مجموعة من الاختصاصيين المحترفين في وزارة التربية والتعليم.

ولن يحرم هذا الأسلوب الطالب فرصة التفاعل مع المدرس، من خلال الدروس الحية وتبادل النقاش وطرح التساؤلات بشكل مباشر، وإعداد الوظائف والواجبات المدرسية المطلوبة، ويجري اعتماد مراكز امتحانيه، لسبر مستويات الطلاب وترقيتهم إلى المستويات الدراسية الأعلى.

من السهل تلقي التعليم الإلكتروني وفق الدراسة التي قدمتها وزارة الاتصالات والتقانة، حيث يمكن استخدام الكمبيوتر أو الهاتف الخليوي باستخدام التطبيقات المناسبة، ويمنح الطالب فرصة الوصول إلى الدروس والمادة التعليمية في حالة انقطاع النت، إذ تخزن في حسابه الخاص.

جهد كبير

مشروع مهم وضخم بالشكل المراد منه، يحتاج تضافر جهود أكثر من جهة لدراسته وتشغيله تقنياً، وإعداد محتواه التعليمي وإدارته تربوياً، وتوفير مستلزماته وتمويله مادياً.

فيما يخص الدراسة والتشغيل التقني، تقوم وزارة الاتصالات والتقانة بهذه المهمة وقد قطعت

المرأة والتشاركية

محمد الجرف- مركز المواطنة المتساوية (مساواة)



تعدّ التشاركية أحد أهم عوامل التحولات الاجتماعية، لأنها أساس التنمية البشرية التي تضع الناس في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاتهم الجنسية، والعمرية، والمعرفية، والطبقية. والتشاركية، هي وسيلة تسمح بالإصوات لأصوات الجماعات الضعيفة والمهمشة، مثل: النساء، والفقراء، والمعوقين، والأطفال، والقرويين، والعاطلين عن العمل. وتمنحهم الفرصة للتعبير بحرية وبصراحة.

والتشاركية تتضمن الطرق والأساليب التي تساعد هذه الجماعات على التدبير الذاتي، وذلك بحصولها على الثقة، وعلى الفهم، وعلى الشعور بامتلاك مشاريع التنمية التي ستحدث تغييرات دائمة. هذه الطرق والأساليب تستهدف احترام كرامة الناس وتحسين ظروف عيشهم. كما أن إشراكهم يعني أنهم مَقْرُون بالتزامهم وبموافقتهم على تحمل المسؤولية وعلى التحسينات المقترحة. تؤدي المقاربة التشاركية إلى حدوث نوع من الاستقلالية الفكرية للجماعات بدل التبعية والخنوع للآخر، سواء كان القطاع العام أم المنظمات الدولية المانحة. بحيث يصبح المواطن فاعلاً ومتفاعلاً ومسؤولاً، يمكنه اتخاذ القرار بنفسه، والتحكم في مصيره واختيار الحلول لمشاكله وبالتالي تنمية نفسه بنفسه. وهي مقاربة تنقل الناس من وضعية الانتظار التي ينتجها الفهم غير السليم والممارسة الخاطئة للمقاربة الحقوقية، إلى المبادرة والفعل، وتكون المساعدات الخارجية في هذه الحالة (المساعدات المالية والتقنية) للتغلب على المعوقات لا أكثر.

ويمكن اختصار مفهوم المقاربة التشاركية في عبارة «العمل مع» عوض «العمل من أجل»، بمعنى عمل في اتجاه أفقي عوض العمل في الاتجاه العمودي من أعلى إلى أسفل.

تعمل أغلب الحكومات والمؤسسات العمومية في الأنظمة المركزية التي تفرض على شعوبها سياسات فوقية دون استشارتها ودون إشراكها في التنفيذ والتتبع والتقييم، وهذا ما يفسر فشل هذه السياسات بالرغم من صرف أموال طائلة على الدراسات القبلية التي ينجزها أحسن الخبراء. بعبارة أخرى المقاربة التشاركية جاءت

ذلك بالرجوع الى قدرتها المتنامية في القيام بدراسات ميدانية، تعطي الجواب الشافي على احتياجات الفئات المستهدفة والفعاليات الأخرى المشاركة في صياغة المقاربات التنموية. وقد تطور مفهوم التشاركية من المقاربة التشاركية إلى الديمقراطية التشاركية، وهي شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي يتأسس على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي، وهي تشير كذلك إلى نموذج سياسي «بديل» يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي.

المشاركة والجندر

شكل مفهوم «المشاركة والجندر» جزءاً من الخطاب التحرري وممارساته على مدى العقد المنصرم، وقد زعم دعاة هذين المفهومين أنهما يسمحان بتمثيل أكثر الفئات تهميشاً، أي النساء والفقراء.

ومنذ السبعينات، ازدادت أهمية الجندر (النوع الاجتماعي) كمسألة بارزة في التنمية. وأدرك العاملون في مجال التنمية، أن النساء حُرمن من معظم منافع أنشطة التنمية. فتم تأييد جدول أعمال «النساء في التنمية» رداً على ذلك، والذي يهدف إلى زيادة مشاركة -النساء المحليات في اقتصاد السوق وأنشطة المشاريع. ولكن سرعان ما ظهرت المشاكل المرتبطة بهذه المقاربة، فالنساء -ولا سيما الفقيرات منهن- كنّ بالأصل يعملنّ بجهد، وكانت عمالة النساء جزءاً من السوق،

لتصحيح المنهجية المعتمدة في العمل العمومي والمتمثلة في الاعتماد على الخير وعلى القطاع العام في إنجاز مشاريع وبرامج التنمية دون إشراك المواطنين المستفيدين من هذه التنمية، كما جاءت لتصحيح أيضاً المنهجية المعاكسة التي التجأ إليها المجتمع المدني والمتمثلة في استشارة وإشراك المستفيدين دون الرجوع إلى الخير ودون الاعتماد على إمكانيات وقدرات القطاع العام.

وعلى هذا، يُشكل العمل التشاركي ركيزة أساسية من ركائز تفعيل المجتمع المدني الذي يصبو الجميع إلى تكريس أهدافه وبلورة غاياته، وذلك بالنظر إلى الدور الريادي والأهمية القصوى التي تنهض بها فعاليات المجتمع المدني في ضبط العلاقات مع الدولة والمساهمة « المكثفة» في إعادة إنتاج حقل السلطة على صعيد شتى تجلياتها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية .

إنّ الوظيفة الوسائطية، باعتبارها من أبرز وظائف المجتمع المدني، هي التي ترسم البعد التشاركي لفعالياته في الصيرورة التنموية. هذه الفعاليات تلعب دوراً وسائطياً ذو وجهين : الأول بين الفرد والدولة، والثاني بين الفرد والمنظمات التنموية. وذلك من منطلق أنها تسعى إلى التحفيز وبإيجابية على تبني ثقافة التشارك على مستوى خلق المبادرات واقتراح البرامج وبلورة المشاريع، وبالتالي دعم «الإبداع التنموي» وكل



مقبولة الشلق كاتبة وحقوقية - دمشق ١٩٤٤

رغم عدم الاعتراف بذلك وعدم تقاضيهن أجراً مقابل عملهن. فزيادة «مشاركتهن» في المشاريع والسوق، كانت تؤدّي مبدئياً، وفي بعض الأحيان إلى زيادة عبء عملهن.

في الواقع، هناك توجهات أعاق العمل التشاركي حول الجندر والتنمية، منها :

- تميل الأطر العملية إلى معاملة الرجال والنساء وكأنهم يشكلون مجموعات يمكن تحديدها فوراً بالاستناد إلى عامل الجنس وحده وكما لو أنّ للنساء مصالح مختلفة ومطالب تتنافس مع الرجال. مما يعزل الرجال والنساء عن نسيج العلاقات الاجتماعية الهامة لرفاههم.

- قد يُخفي التركيز على النساء أشكالاً أخرى من الأبعاد والاختلافات ضمن فئة «المرأة»، كما تنشط النساء أيضاً في علاقات قائمة على الهيمنة والحرمان، ولسّن بالضرورة مستعدات لمشاركة السلطة أو النفوذ أكثر من الرجال.

- تُشير العلاقات الجندرية إجمالاً إلى البعد القائم على العلاقة الجنسية بين الذكر والأنثى فعلية كانت أو محتملة. ويتم تجاهل غيرها من أنواع العلاقات بين الذكر والأنثى، كما يتم الأبعاد الجندرية في العلاقات بين أبناء الجنس الواحد. تفترض بعض المناهج التشاركية أن المجتمعات متجانسة إلى حدّ ما، وبإمكانها التوصل إلى توافق في الآراء حول نطاق واسع من المشاكل والحلول. وتفترض بعض المقاربات الجندرية أنّ للنساء مجموعة من المصالح تختلف عن المصالح التي يتشاطرها الرجال. إلا أنّ ثمة أمثلة تظهر اليوم إجماع هذه المقاربات في إدراك أنها قلّلت من أهمية التنوع والنزاع القائم ضمن المجتمعات، وضمن مجموعات النساء والرجال، كما أدركت أنّ الاختلافات قد تكون متعددة: الإثنية، والطبقية، والعرقية، والثقافية، والجنسية، والتربية، والقدرة الجسدية. بالإضافة إلى الجندر والاختلافات الاقتصادية وغيرها من العوامل.

كذلك واجهت النساء عقبات اجتماعية مثل إبعادهن عن الأماكن أو الفضاءات العامة لأسباب ثقافية وعن النشاطات العامة. وتمحور تعبير النساء عن مصالحهن بالإجمال حول مسائل مثل الصحة العامة، والعناية بالأطفال، والتغذية، والعمل في المنزل، والنشاطات المنزلية المدرة للدخل، وبالتالي شكل ذلك وصفاً مقبولاً

في سورية

• مؤشر الفرص والمشاركة في الاقتصاد:

تراجعت سورية في مؤشر الفرص والمشاركة في الاقتصاد واحتلت المركز الأخير بين الدول المدرجة في التقرير ١٣٥/١٣٥. نظراً لزيادة فجوة الجندر في الدخل المتوقع بمعدل القوة الشرائية، ذلك أنه يبلغ لدى المرأة ١٣٦٢ دولاراً أمريكياً، ولدى الرجل ٩٠٧١ دولاراً أمريكياً.

والشكل التالي يوضح موقع سورية في تقرير فجوة الجندر للعام ٢٠١٢ من خلال مؤشر الفرص والمشاركة في الاقتصاد

• مؤشر التمكين السياسي:

احتلت سورية مرتبة متأخرة في مؤشر التمكين السياسي ١٣٥/١١١، حيث بين التقرير أن نسبة المرأة إلى الرجل في البرلمان ١٤٪، وفي الوزارة ١١٪. وانخفض تمثيل المرأة في الدورة الحالية لمجلس الشعب إلى ٣٠ من بين ٢٥٠ عضواً، وبالتالي تبلغ نسبة المرأة إلى الرجل ١٣،٦٪، في حين يبلغ عدد أعضاء الحكومة الحالية ٣٥ وزيراً بينهم ثلاث وزيرات، وبالتالي تبلغ نسبة المرأة إلى الرجل في الوزارة ٣٧،٥٪، فما لم تستلم أي امرأة رئاسة الحكومة في سورية.

والشكل التالي يوضح موقع سورية في تقرير فجوة الجندر للعام ٢٠١٢ من خلال مؤشر التمكين السياسي.

من الناحية الاجتماعية لنشاطات المرأة. كما أبعدت النساء عن عملية رسم خريطة الموارد الطبيعية، وفشلت كافة الطرق المستخدمة في إدماج عدد من الاهتمامات النسائية مثل أعباء العمل والعنف المنزلي، بسبب صعوبة التعبير عنها من إحصائياً خلال الرسوم والخرائط. إضافة إلى ذلك، فقد طغى العام على الخاص، مما أدّى إلى وجهة نظر موحدة حول المصالح وخفف من أهمية الاختلافات والنزاعات.

تشير الكثير من الحالات المدروسة إلى أنّ أهم القيود التي تحول دون قيام الرجال أو النساء الفقراء بتحديد مصالحهم والتفاوض بشأنها هي التالية:

- تميل المناهج التشاركية إلى التركيز على المجتمعات «إلا أنّ المجتمعات ليست وحدات متناسقة لها مصالح موحدة. إن اعتماد المجتمع ركيزة غطى على الاختلافات في المصالح بين مختلف المجموعات الاجتماعية وعلى الآراء التي يعبرون عنها.

- للمنظمات التي تقوم بعملية التسهيل، كما الأفراد أنفسهم، نظرة متحيزة إزاء واقع الفقراء والنساء. وقد ساهموا في إقصاء أو إبعاد أصوات عديدة من الصيورات التشاركية وذلك عندما لم يعيروا الصيرورة القائمة على الأبعاد الاجتماعية الأهمية التي تستحق.

الحرية (وجهة نظر سوري)

خصوبة المفهوم وإشكاليته

مأمون جعبري

واحدة (نعم)، وأسقطت خوفاً مفردة (لا). وتمّ تنمية العصبية القبلية، والمذهبية، والقومية، والشللية، وتجهيزها، في دعم لاشريعة استمدت استمراريتها من كلّ ما هو مخالف للقانون، وزرع الخوف والمآل من كل هذا استمرار نهب مقدرات شعب بكل مجالاتها، مع قتل كل ظاهرة فردية أو جماعية تحاول تحريك العقل كمفهوم حر خوفاً من طرحه السؤال الإشكالي (ماذا) الذي يعني تحطيم جدار الرعب.

السوري خلال أربعين عاماً دُجّن ليصل إلى عبادة رأس النظام، الذي أسبغ عليه الصفات الألوهية، وأصبحت سورية جغرافيا وتاريخ وشعب، ما هي إلا رد فعل لتفاعلات ذلك الإله المفترض، ومن لم يعترف بتلك الألوهية المطلقة، فمكانه في سورية خلف القضبان وخياراته الموت أو الرحيل. وانتمائك السوري لأربعين عاماً مقبول فقط إن حققت هذا الشعار بعثياً عربياً مالياً، وكلّ خروج عن هذه المنظومة هو خيانة وكفر، على الرغم من أن هذه المنظومة وضعت سورية بالمقارنة مع مقدراتها في أسفل الدرك الإنساني والحضاري، والأبدية المزعومة للإله ترجمت في استمرار هذه الصفة في نسله، أي إعادة استعباد الشعب إلى مالانهاية كمفهوم توريثي.

وساهمت المنظومة الدينية، وكعاداتها التاريخية في دعم الإستبداد عن طريق محاصرة العقل الحر بكل إنفعالاته وتأطير الإنسان السوري ضمن أطر تقوده إلى الرضوخ للعبودية، ورغم كل هذه العوائق لم يقنع الإنسان السوري بوقف البحث عن إنسانيته، ودوره الطبيعي ضمن منظومة العقل بوصفه فاعلاً حضارياً كما كان في حضارة غابرة، وكل المحاولات لتغطية وجه الانتفاضة أيديولوجية كانت أم دينية، أم قومية، هي محاولات تصبّ لإعادة السوري إلى قممته، وخوفاً من انتشار فعل الحرية بمفهومها الحقيقي لأنها تهدد كل منظومة تُبنى على مفهوم استبدادي، حيث في القرن الواحد والعشرين تُختصر المسافات، وهذا ما زاد عدد المتآمرين المحاولين خنق الانتفاضة بكل الأساليب الممكنة من شراء شعاراته بدفع ملايين الدولارات، إلى محاولة إدخال الطابع المتشدد الأصولي إلى

لو أنّ جاليلو وكوبرنيكوس وابن سينا وغيرهم، لم يطلقوا عقولهم من قيودها المصطنعة المضافة إلى القيم الأخلاقية حينها، لا بد كنّا لا نزال نتداوى بالسحر والتعاويذ، واندثر وجود إسمه الفضاء الخارجي، فأى تاريخ لمنطقتنا دون هؤلاء المفكرين، فما الذي يخيف صانعي القيد من إنطلاق العقل من قممته؟

يبدأ إرهاب العقل الحر بسؤال لماذا؟ وهنا يبدأ قلق كل السلطات (دينية، سياسية، ذكورية...) لأن لماذا تقود إلى مفهوم السببية، والبحث العميق في العلّة، وصولاً إلى إيجاد تفسير مقنع للعقل أولاً، وحين تنتظم الجهود الباحثة عن الإجابة لهذا السؤال المتولد من العقل الحر تشكل طاقة خلاقة تؤدي في تعاضدها لإحقاق حق المسلوب ممن اغتصبوه.

ومن هنا كان محاولة العقل التزامه بفاعليته الإنسانية (الحرية) تهديداً لكل مغتصب، أيّاً كان، وبناءً عليه يأتي سؤالنا الأكبر حول مشروعية الانتفاضة السورية، التي انطلقت رافعة شعار الحرية، فأى حرية تلك التي كان يبحث عنها الشعب السوري، ومن يظن أن العوز المادي هو فقط المحرك لانتفاضة الحرية يكون قد ظلم الشعب السوري كثيراً، فحرية العقل تنطلق من إثبات وجوده ككائن بشري، والسوري ككائن فاعل بشرياً، أثبت في مرحلة من التاريخ وجوده الحضاري المميز، وبالتالي هي حاجة لا تُشترى أو تُقايس، ولم يزل يدفع ثمنها أعلى مقتنياته فهل هي حقيقة تستحق ما دفع لأجلها؟

المراجع للتاريخ السوري المتوقف عن أي فاعلية فاعلة، منذ أربعين عاماً على الأقل، يُدرك أنّ العقل السوري، وبالترايط الإنساني كان غائباً عن فعله النوعي، كونه يعيش ضمن قيود مصاغة تحت بنود مختلفة، غايتها الأساسية أن يبقّى السوري في حالة قطيعية تضمن استمرار نظام مُغتصب لشعب كامل بكل تشكيلاته القومية، والمذهبية وما بينهما وخارجهما.

شعبٌ كامل يُحكم بمنطق الواحد الفرد، ويقوم على ترسيخ هذه الوجدانية حزب واحد جيّر كلّ مفاهيمه، ومنطلقاته لاستمرار أبدية نظام. وخلال أربعين عاماً لم يُسمع في سورية إلا كلمة

ينفرد الإنسان عن بقية الظواهر الطبيعية، كونه الكائن العاقل الذي يمتلك القدرة على أن يتحول إلى إرادة فاعلة وفق مبادئ مولودة من ملكية خاصة به هي العقل كفاعل، العقل هو المحدّد لمبادئ الفعل الأخلاقي، ومن هنا تصبح الحرية مُنتج خاص للعقل، تقوم عليها كل إمكانية التفكير. أي أنّ الشرط الأساسي للعقل كي يكون مشرعاً أخلاقياً أنّ يكون حراً، وهذا يعني قطعاً متلازمة العقل والحرية. هذا ملخص مدخل الفيلسوف (كانط) في بحثه عن مفهوم الأخلاق، فهل الربط بين الإنسان بوصفه كائناً عاقلاً والحرية هو شطط فلسفي أم حقيقة؟

من هذه المقدمة سنحاول الوصول إلى جزء من الحقيقة، وإعتماداً على صحة النظرية الكوانتية حتى الآن، والتي تقول أنّ خصائص الكل الفاعلة تبدأ من خصائص الجزئي المُشكّل، أي أنّ الأولوية للوصول إلى استنتاج ما عن ظاهرة، هي ضرورة دراسة الجزء أولاً. وفي محاولتنا هذه يُعتبر الجزء هو الفرد، والذي سوف نتوسّع منه إلى مفهوم الجماعة.

حكم على جاليلو بالموت لأنه اعتبر أنّ ما قاله كوبرنيكوس عن دوران الأرض حول الشمس صحيحاً، بالإضافة إلى قوله أنّ عدد نجوم الكواكب السيارة هي أكثر من سبعة، وهذا مخالف للتعاليم الكنسية. وفي مرحلة من مراحل الحكم الإسلامي، اعتبر كلّ من (الرازي، التوحيدي، أبي العلاء المعري، الحلاج، ابن سينا، عمر الخيام، الجاحظ) زنادقة ويجب قتلهم.

إذاً نحن أمام كارثة حقيقية تقول أنّ هناك صدام وجودي بين مُفرز عقلي اسمه الحرية، ونتاج تجميعي بشري اكتسب قدسية ماورائية اسمها الأخلاق، فأين هي الحقيقة وهل الحرية على تضاد مع الأخلاق؟

بالعودة إلى الوصايا العشرة، التي أقرتها الأديان السماوية، ومن قبلها الأساطير نجد أن كل المتهمين السابقين لم يخرجوا عن هذه الوصايا وجرمهم كان حقيقة، هو السماح لملكة الحرية (العقل) بالتغريد خارج قوالب ونظم أُضيفت إلى الوصايا العشرة لغاية سنّائي على ذكرها لاحقاً، ولنتخيّل لو امتثل هؤلاء المفكرين إلى تلك القوالب، أي

لحقوق الإنسان، لذلك نجد المحاولة المستميتة من الوجه الآخر للفاشية، المتمثل في السلطة الدينية السياسية، القضاء على محاولة السوريين بحثهم عن وجودهم المتميز ككائن بشري كون هذه السلطة الدينية السياسية على طرفي نقيض مع مفهوم الإنسان الحرّ.

التفكير، وصولاً إلى إنتاج بنية معرفية فلسفية، تستند إلى مفاهيم الإنسان الحر المنفلت من تعصباته، ومن كوامن خوفه الوجودي المهدد في لحظة إشراعه لرؤية الرفض عند لزومها، والمنفتح على البحث في الماضي من وجهة نظر نقدية متجاوزة تابو التحريمات والمسلّمات، مُسقطاً عن أي نصّ قدسيته إن تعارض مع الشرائع العالمية

بنيانها، فانتفاضة الشعب السوري هي ثورة إنسان باحث عن إنسانيته، وجدارته كفاعل بشري، وتأخير قيام هذه الثورة بالمعنى الحقيقي هو حكم على أجيال كاملة بالإنتماء إلى قطيع لا يحمل صفات الإنسان المرتبطة حتمياً بالحرية كمتلازمة عقلية مع النوع البشري، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا بتخطيم حاجز الخوف من

محاور الصراع الأمريكية

عصام الزعيم

«من المؤكد أن النفط عنصر اقتصادي بقدر ما هو استراتيجي، وأنه عنصر تبادل بقدر ما هو عنصر للحرب، بالتالي الوصول إلى النفط والتحكم فيه من القضايا الملتهبة دائماً، لها أبعاد اقتصادية واستراتيجية معاً، وخلال الفترة التي مضت تغيرت الخارطة النفطية في العالم كثيراً، وتمكنت الولايات المتحدة أن تضع موطئ قدم لها في بحر قزوين وآسيا الوسطى، وكان الصراع على الغاز شديداً، وتداخل فيه المصالح الأمريكية ومصالح الدول الكبرى مع المصالح الإقليمية لكل من تركيا وإيران. هذا البعد يستحق التركيز، لما له من انعكاسات مباشرة على المنطقة العربية بشكل عام. أمريكا كانت وما تزال تنتهج استراتيجية نفطية عالمية، حيث ركزت تركيزاً شديداً على بحر قزوين وآسيا الوسطى، وأفريقيا الغربية، وهاتان منطقتان جديدتان. إفريقيا، وخاصة (نيجيريا وأنغولا والموزامبيق وتشاد والسودان..) محور هام من محاور الصراع الأمريكي، وهذا ما يفسر الصراعات الدائرة في دارفور وتشاد والقرن الأفريقي. واستطاع الأمريكي أن يعقدوا حلفاً استراتيجياً مع أذربيجان، وتحقيق انتصارات في القفقاس، والتحكم بإنتاج هام في النفط في بحر قزوين.

ولكن كل هذا لا يخفف من أهمية النفط العربي، لأن المسألة كبيضة القبان، فيمكن بإنتاج محدود أن تتحكم بالسوق العالمية، كما فعل الغرب ببحر الشمال من أجل زعزعة قوة أوبيك تفاوضياً. وهناك موضوع التغير الكبير في آسيا والشرق الآسيوي، حيث تبين أن الروس قوة أولى في إنتاج الغاز الطبيعي، وأنهم أصبحوا مزودين رئيسيين لأوروبا، وكذلك الصراع الياباني الصيني حول من



الباحث الاقتصادي الراحل عصام الزعيم

وتصطدم الولايات المتحدة بأن الدول النامية بما فيها السعودية، لا تريد أن تعيد دخول الشركات الأمريكية في النفط المحلي. فالأمريكان حاولوا أن يعيدوا الدخول إلى آرامكو، التي كانت بالأصل شركات أمريكية، تضم أكثر من شركة احتكارية، وجرى تأميمها في السبعينيات.

وإذا أخذنا البرازيل وكوبا وفنزويلا، فهناك درجة أعلى من الصراع والوعي في الوقت نفسه، بالعلاقة مع الولايات المتحدة، لم نجدها لدينا نحن. أما بالنسبة للصراع بين الصين والولايات المتحدة، فالصين تعتبر أول دولة طلباً على الطاقة، وهي مستهلكة ٤٣٪ من الطاقة العالمية.

من حوار أجراه موقع الحوار المتمدن

٨ حزيران ٢٠٠٧

يستحوذ على الغاز الروسي. فاللعبة السياسية كبيرة، والروس يتصفون بكثير من الروية وضبط النفس، فهم لا يريدون أن يقطعوا الجسور بينهم وبين اليابان، بالعكس، هم يرغبون بتجديدها للحصول على الغاز من جزر ساغالين. فالرد على العولمة الجديدة، وزوال التوازن الدولي، هو التقارب الروسي الصيني «لقاء شنغهاي».

في أمريكا اللاتينية اعتبر الأمريكي أن الغاز والنفط هما من عناصر الأمن الاستراتيجي الأمريكي، ولكن الأحداث جاءت لتغير الكثير من المعطيات، وفي المنطقة العربية يلاحظ تحول دولة قطر إلى أول دولة مصدرة للغاز في العالم، وأن السعودية تسعى إلى اكتساب موقع متميز في الغاز، لا تقل أهميته عن النفط، ولكن في الوقت نفسه تحاول أن تقيم علاقات تضمن لها الحد الأدنى للتحكم،

معالجة التشدد

رياض درار

معالجة التشدد لا تكون بتشدد مماثل، ولا بد من تفكيك أسباب التشدد ومن ثم معالجة مخاطره، وهذا يتطلب تصحيح الأوضاع المسببة له، وتبيين مواطن الخلل في أصوله ومنابعه، ووضع العلاج المناسب له.

أولاً- تعريف التشدد

والتشدد هو عبارة عن تطرف فكري، وعن مادي أو معنوي. حيث أن:

— **التطرف الفكري:** يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو متعارف ومُعتاد عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً.

— **العنف:** ويكون مادياً أو معنوياً، ويحتوي نوعاً من القهر للآخرين بغية تحقيق هدف يؤثر في حرية القرار لدى الخصم.

التطرف يُمثل الناحية البعيدة من كل شيء، وقد يأخذ معنى الغلو في الأمر أو الدين، أي الزيادة وتجاوز الحد. ويرتبط التطرف بالانغلاق والتعصب للرأي، ورفض الآخر وكرهيته وتسفيه رأيه وأفكاره، وقد يصل به الحد إلى التخوين في الوطنية، والتكفير في الدين، وقد يقود إلى استباحة الدماء.

لاشك أن هذا ضد الاعتدال والتوسط، وضد الرفق والتيسير.

والتطرف السلوكي عادةً ما يكون نتيجة التشبع بتطرف في الفكر وفي القناعة والاعتقاد، وهو بين إفراط وتفریط، أي بين تشدد أو تميع، بين غلو أو تجافي.

والغلو منهّي عنه لما فيه من هلاك، فقد روى الإمام أحمد وبعض أهل السنن عن ابن عباس: (إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم).

ووصف الإسلام المتطرفين أوصافاً سالبة، فهم المتطعون، وهم الغالون. عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (هلك المتنعون . هلك المتنعون . هلك المتنعون). والهلاك: ضد البقاء، يعني أنهم تلفوا وخسروا. والمتنعون: هم المتشددون في أمورهم الدينية والدينية، ولهذا جاء في الحديث (لا تشددوا فيشد الله عليكم).

والتشدد ظاهرة موجودة في كل مجتمع، فهي



المعارض السوري رياض درار

أنَّ المُعرضين يستترون وراء شعارات عريضة، ويتشددون في الشكليات، ويتهاونون في أمور جوهرية، وذلك من سوء فهم الدين أو من اجتهادات مغالية، ومن آراء شخصية واحتكام لمعارف محلية وشعبية، لا لروح الدين وغاياته التغييرية.

٣- **التعصب:** فالمتعصب (يعبد الله على حرف، فإنَّ أصابه خيرٌ اطمأنَّ به، وإنَّ أصابته فتنة انقلب على وجهه، خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين) وذلك من قصر النظر والجهل. فالمتعصبون يقفون على طرف الأمر لا يقتحمون مآلاته، وبالتالي يبقون منفصلين، بعيدين عن الصواب، يخشون الفتنة فيقعون في التقصير، ويغلقون على أنفسهم باب التطور الفكري، فهم بما يُمارسون من محافظة يظنونها ديناً أو مبادئ والتزاماً، إنَّما يوقفون الزمن، ويُجمّدون روح المكان، وللدين خاصة روح يجب أن تتنفس في كل مكان وعبر الزمان، ولا تتوقّف على مظاهر وشكليات فقط، بل على مقاصد وجوهر مُتجدّد ومُتطور.

نتيجة التعصب للرأي والقناعات وإلغاء الآخر، وله عدة عوامل:

١- **الجهل والمعرفة الناقصة:** الجاهل تربة خصبة لكل زرع يثير الفتنة ويؤجج الغرائز، وأسوأ من الجاهل ذاك الذي حصل على معارف قليلة جعلته يُصاب بالعجب، فلا يقبل نصحاً ولا يعترف بقصور. والجهلة يُشكّلون جماعات ضغط على العلماء بما يواجهونهم به من اعتراضات سفيهية، وبتسلطهم وتخويفهم. قال الشيخ محمد الغزالي (المصيبة أن بعض المتحدّثين في الإسلام لديهم مقدار هائل من قصر النظر، وقلة الوعي، والأذهى أن يتحوّل هذا الفكر السقيم إلى مبدأ تؤلّف فيه الكتب، وتنتهي إليه مواقف).

٢- **المغالطة في الفهم:** والمواقف السطحية التي تقود إلى ضلالات، وتشتت الجهد، وتركز على المظاهر على حساب الجوهر، كما تُفسّر النصوص والأحكام الشرعية بصورة بعيدة عن روح الإسلام وتسامحه، وتؤدّي إلى ممارسات متعسّفة حديثة تُضعف منطق الدعوة، وتُنفر منها (ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك)، عدا عن

ومعروف أنَّ العصبية تقود إلى الاقتتال وتدمير النسيج الاجتماعي، وتفريط بحرمة الدَّم والمال والعرض، وإلى الفتنة، والفتنة ضلال، وهي كُفْرٌ إذا أدَّت إلى قتال، قال النبي في خطبة الوداع (لا ترجعوا بعدي ضللاً يضرب بعضكم رقاب بعض)، وهذه دعوة إلى الحوار وعدم استخدام السلاح حين الاختلاف، والصبر على الحجة، واستخدام المنطق للإقناع.

إنَّ التطرف، والتشدد يقود إلى التفريط بالقيم والمثل، ويقود إلى الغلو الذي يصل إلى أحكام ومواقف تكفيرية وتخوينية مُدمِّرة لأسس الاجتماع، ولعقلية الأفراد.

والغلو مع التطرف والتشدد إنما تنشأ في أجواء النقص والحاجة (كاد الفقر أن يكون كفراً)، كما تنشأ في بيئة الجهل والأمية، وفي ظل مناهج التعليم المتشددة، لكنَّ القهر أكبر أسبابها فهي تنشأ في ظل الاستعباد والاستبداد، وتنتظر الفرصة السانحة حتى تظهر، في ظل إنكار الحاجات الإنسانية الأساسية كالحاجة إلى الأمن والكرامة. ومن علائم الاستبداد كذلك عدم الاعتراف بالهوية للجماعات المختلفة، ومنع أصحاب الأفكار من الدعوة لها مما يلجئهم إلى السرية، وبالتالي التطرف والتشدد، ثم تأتي ردود الدول العنيفة، من الاعتقال العشوائي، والسجن من غير محاكمة، وقوانين الطوارئ والأعمال التعسفية، واقتحام المنازل من غير إذن، والحد من الحريات، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من العنف والإرهاب.

والإرهاب وسيلة أو أداة لتحقيق غاية سياسية، فالإرهاب ذو طابع رمزي لا يقصد لذاته، بل هو رسالة موجهة تخيف الضحايا المحتملين، وتوقع الرعب في القلوب، وتثير التساؤل عن ماهية الضحية التالية، وهو يتضمن انتهاكاً عمدياً للقواعد القانونية والشرعية.

طبيعة الفعل الإرهابي تفترض إشاعة الإحساس بعدم الأمان، واستحالة التنبؤ به، والإرهاب لا وطن له، ولا دين ولا جنس.

ثانياً- معالجة التشدد:

قلَّ بداية الحديث أنَّ معالجة التشدد لا تكون بتشدد مماثل، ولابد من تفكيك أسباب التشدد، ومن ثمَّ معالجة مخاطره. ويجب التفريق بين معالجة التطرف الفكري والقناعات الراسخة، ومعالجة التطرف المادي والسلوك العنفي. فالأولى من الأفضل أن تكون المعالجة بالأساليب السياسية والفكرية، أما الثانية فلا بد من

الأساليب الأمنية والبوليسية.

الأسلوب السياسي والفكري: ويكون باستيعاب المتشددين وفتح قنوات للحوار، والسعي للإصلاح والتأثير بالطرق السلمية، وأفضل تلك الطرق:

١- إنهاء للأحادية والتفرد السياسي الذي تمارسه الحكومات، والتوقف عن سياسة القمع وكم الأفواه، وفتح باب الحريات المسؤولة.

٢- إعطاء الفرصة للحركات الاجتماعية والمدنية للمشاركة في العلاج عبر الأنشطة والبرامج والفعاليات الثقافية، ومشاركة الأسرة والمرأة بشكل خاص.

٣- إعطاء الاستقلالية للتوجيه الديني من أجل التصدي لمظاهر الفهم الخاطيء للدين، والتوقف عن توظيف المؤسسات الدينية لمصالح السلطات، وأن تكون محمية كأي جهة مدنية، وترك الحركات الواعية تمارس دورها بحرية.

٤- السعي لوقف التطرف العلماني بمواجه التطرف الديني، ووقف التصريحات المعادية من الطرفين.

٥- إطلاق حملات إعلامية شاملة، وحزمة كاملة من البرامج، والأنشطة، والفعاليات.

٦- تقليص الفجوة بين العناصر المسحوقة والمقهورة في المجتمع، وبين المتنفيين وأصحاب الثروات المتحكمين بمقدرات البلاد.

٧- التعاون الدولي، ودعم الانتقال لإقامة أسس الحكم العادل والراشد من خلال مؤسسات دستورية، وقيام القانونية التي تحترم حقوق الإنسان، وإيجاد قواعد التداول السلمي للسلطة وفق الدستور.

وهنا، يرد السؤال:

هل يتوقف نمو الإرهاب على نشر الديمقراطية؟ الإرهاب ينحدر من عوامل أكثر خصوصية من نوعية الأنظمة، فالقاعدة، والدولة الإسلامية في العراق والشام، وملحقتهما لا تقاتل من أجل الديمقراطية. بل إنَّ الديمقراطية كانت تبشر بصعود الإسلاميين منصفة الحكم، ولقد راهنت مشاريع غربية وأمريكية على تنظيمات بعينها، ولكنَّ المقامرة على الإسلاميين إذا ما وصلوا إلى السلطة لا يمكن توقع نتائجها، فالغرب يُفكر بالتعاون مع التنظيمات المُصنَّفة معتدلة، وهذا غير مضمون النتائج بسبب الخلفية الفقهية والعقائدية التي تلزمهم مع بقية الفصائل بما فيها المتشددة، فالمرجعية المشتركة تلزمهم ولا تسمح لهم بالاندفاع نحو مزيد من التحديث

والمعاصرة، والتحدي ليس في البنيان واستخدام أدوات العصر، فلا بد من تصحيح مواقفهم مع مفهوم الجهاد والقتال ودار الكفر والإيمان، وأيّ دور يريدون للمرأة، وتسلمها مقاليد الحكم والإدارة، وموقفهم من تداول السلطة ومشاركة الآخرين من بقية المواطنين، ومفهوم أهل الذمة والجزية، والموقف من مفهوم الردة، كل هذه وغيرها يجب أن تنضبط في صيغ مقبولة قبل أن نتقدم الخطوة التالية.

الدولة الدينية هي هدف للإسلام السياسي والجهادي، وإنَّ كان التوجه لها تحت عناوين يبدوان مختلفين ولكنَّ النتيجة واحدة، فالإسلام الجهادي يريد إقامة دولة الخلافة، ويريد الإسلام السياسي تطبيق الشريعة، ولقد طوّر الإسلاميون في تنظيماتهم السياسية، نظاماً متكاملًا، خاصة بعد فشل الدولة الوطنية، اعتبروه بديلاً لها ولقي رواجاً.

الذين يربطون الديمقراطية بصندوق الانتخاب لا يدركون منها إلا الشكل، وصندوق الانتخاب قد يأتي مع التخلف، والجهل، وانعدام الوعي بأسوأ أنظمة الحكم، قبل الانتخابات لابد من ترقية العلمانية والوطنية، ومنظمات التحرر السياسي التي يمكنها أن تنافس على أرضية متكافئة مع الأحزاب الأخرى، الإسلامية خاصة.

الإسلاميون فازوا في عدد من الانتخابات، فازوا في المغرب، وفي اليمن، وفي الكويت، وفي مصر، وفي تونس، وفي ليبيا. وكلما أصبح العالم العربي أقرب للديمقراطية ازداد احتمال وصول الإسلاميين إلى السلطة، ومع ذلك هم يحملون السلاح ليتسلموا الحكم من بعضهم، وخطورة التشدد أنَّ الداعين لدولة إسلامية صاروا يملكون أطروحة سياسية تدعي أنَّها تملك الحل للمشكلات العالقة (لإسلام هو الحل).

يجب ألا ننسى أنَّ الديمقراطية لن توقف الإرهاب، وأنَّ أكثر الأعمال الإرهابية تجري في دول ديمقراطية، وتعزيز الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ رافقها تنامي كبير للأعمال الإرهابية، ذلك لأنَّ الإرهاب له منابع أخرى غير نظام الحكم.

إنَّ استراتيجية حفظ السلام لابد أن تعتمد تغيير الظروف المساعدة على التشدد والتطرف، وبالتالي على بروز الإرهاب، ولدينا عناوين كبيرة لابد من علاجها في الطريق إلى السلام: -مسألة الديمقراطية والإصلاح السياسي، تتطلب

وإعادة بنائها بشكل لائق بمجتمع مدني وحداثة ومعاصرة، ولابدّ مع ذلك من الاهتمام بإعادة بناء أنظمة الحكم الصّالح، وعدم ربط الدّين بالدّولة (منهج الأصوليات المعاصرة التي تسعى للرّبط بينهما).

لقد عملت الأنظمة السياسيّة على أسلمة المجتمع، لكن عبر ربطه بها والانخراط في التّدخل بالدّين وإلحاقه بأجهزة الدّولة، ما يتطلّب إعادة النّظر في المؤسّسة الدّينية واستقلّاليتها كفرع مدنيّ من فروع المجتمع المدنيّ، وليس كفرع سياسيّ. وهذا يُشجّع من جانب آخر رفض تسييس الدّين عبر إلحاق السّياسة به، سواء من خلال نموذج الخلافة، أو من خلال إلحاقه بالسّياسة الشّريعة، فهذه هيمنة أخرى على الدّولة باسم الدين، والفصل بينهما أصلح للدّولة وأبقى للدّين.

ومنها في مسيرات النّدب وأناشيدها المُحرّضة على الانتقام.

٢- تلاعب السّياسات الدّولية والإقليميّة بالمتطرفين، وتحويلهم إلى الاقتتال الدّاخلي لزعة المجتمعات والدّول.

هذا يتطلّب وقفه قبل السّعي لعلاج ظاهرة التشدّد والعنف المتأّتي عنه.

ويمكن التوقّف عند المعالجة الأمنيّة للظاهرة، إضافةً للمعالجة الفكرية. والمعالجة الأمنيّة تكون بالقوة نفسها لحماية المجتمع والدّولة، ولا تتحدّث عن البادئ والبادئ أظلم، ولكنّا هنا نتحدّث عن سلامة مُجتمع، وكيان دولة.

مع الإصرار على دور المرجعيّات والتّنظيمات الدّينية، وامتدادها في الإسلام الوسطيّ السّاعي إلى التجديد والنهوض الدّيني المعاصر، والذي يستوعب الحاجات الجديدة للحياة ولا يتناقض معها، تحتاج هذه الأطروحة لنقدٍ من داخلها،

مواجهة الاستبداد.

-مسألة الفقر ونقص التّعليم، تتطلّب مواجهة مسائل تتعلّق بالنّمية.

-مسألة السّلام العربيّ الإسرائيليّ، تتطلّب حلّ القضية الفلسطينيّة.

-مسألة العنف والتّشدّد، تتطلّب حلّاً تتوقّف عنده كونه من صلب هذه المحاضرة:

فظاهرة العنف والتّشدّد شديدة الخطورة على أمن العالم، عداك عن خطورته على الأوطان من ناحية أخرى، ومع إصرار البعض أنّ هذه ظاهرة عابرة لأن معظم المسلمين في ديارهم يكرهون العنف، ويكرهون العنيفين، ولديهم قاعدة تُفّرهم من العنيفين وهي تشبيههم بالخوارج إلّا أنّ هناك ما يطيل في عمر هذه الظاهرة، ونذكر عاملين:

١- الهجمة الإيرانيّة باسم التشييع، ممّا يثير نزعات قديمة وصراعات رأينا تعبيرات سيئة عنها،

منظمات المجتمع المدني السورية والحاجة إلى المعايير

زيدون الزعبي

حجم الاحتياجات التي ولدته الأزمة من جهة ومتطلبات المانحين من جهة أخرى.

يتعين على منظمات المجتمع المدني، إما أن تلجأ إلى وضع معايير داخلية لها، أو تبني معايير دولية- كتلك التي توفرها الأمم المتحدة- أو أن تلجأ إلى منظمات سورية بدأت تعمل في الفترة الأخيرة على وضع معايير تساعد في خلق بيئة احترافية داخل هذا القطاع.

الغيرة والإيثار والعاطفة والالتزام التي ظهرت مع بداية الانتفاضة، والتي سبغت هذا القطاع ستنهار قريباً إن لم تتحول هذه المنظمات إلى مؤسسات احترافية. ليس هذا هدفاً لهذا القطاع وحسب، إذ لا يمكن لأحد أن يملأ الفراغ الذي يمكن أن يولده غياب هذه المؤسسات. بعد توقيع القرار الأممي الذي يتيح تمرير المساعدات عبر الحدود ودون موافقة الحكومة السورية، تبين أن الغالبية الساحقة من المساعدات تمر عبر السوريين ومنظماتهم ومتطوعيهم. إن لم نرق إلى مستوى العمل الاحترافي فستأتي لحظة تنهار بها هذه المؤسسات تاركة فراغاً سيندم عليه العالم أجمع لا السوريون وحدهم.

السورية، كانت النتائج مخيبة لجهة الإجراءات والأنظمة التي تحكم هذه المنظمات. إذ لم يكن لدى غالبية هذه المنظمات حسابات مصرفية، ولا عمليات مالية ومحاسبية احترافية، ولا أنظمة موارد بشرية، ولا حوكمة ناهيك عن التخصص. بل أكثر من ذلك، كان هناك العديد من المنظمات التي تنطبق عليها معايير المنظمات غير الحكومية (غير ربحية، تطوعية، غير حكومية، وغير حزبية) إلا أنها لم تكن تعلم أنها كذلك. أحد ممثلي هذه المنظمات قال: (نحن لسنا منظمة مجتمع مدني، ما نحن إلا مجموعة من المتطوعين والذين لا يقبلون التعامل مع الحكومة ولا الانضمام للمعارضة، ونريد خدمة الناس ليس أكثر ولوجه الله تعالى!).

كانت الغالبية الساحقة من هذه المنظمات قد نشأت إبان الأزمة، وفي ظروف أمنية قاهرة ألزمتها على التعامل بالحد الأدنى من الاحترافية مع حجم أموال هائل يتدفق عليها من الحكومات والمنظمات والمتبرعين، مما ولّد فوضى في هذا الوسط وضعته أمام تحديات التشكيك والاتهام بالفساد والانحياز والمحسوبية. يضع كل هذا المجتمع المدني أمام تحد كبير هو رفع مستوى الاحترافية، وإلا فإنها ستنتهار أمام

تنامت منظمات المجتمع المدني في سورية منذ بدء الانتفاضة الشعبية في آذار ٢٠١١ كالفطر، مُواجهَةً تحديات جمّة لا تخفى على أحد. فبعد حوالي نصف قرن من تغييب المجتمع المدني عن الحياة العامة في سورية، وجدت منظمات المجتمع المدني نفسها وليدة تُواجه تحديات تعجز عنها المنظمات الناضجة والتي تملك تاريخاً وخبرات عميقة.

قبل آذار ٢٠١١ احتكرت السلطة المجتمع المدني، ولم تر فيه سوى منظمات تابعة بطريقة أو بأخرى للحزب الحاكم، مع بعض الاستثناءات المرتبطة بتشكيل جمعيات ذات طابع تكافلي يحكمها قانون الجمعيات الذي يسلط الأجهزة الأمنية والحزب الحاكم على جميع قراراتها، واستثناءات أخرى لمنظمات مرتبطة بالسلطة رغم ما تأخذ هذه المنظمات من شكل يقارب مثيلاتها في الغرب.

فجأة، ودون سابق إنذار، وجد المجتمع نفسه أمام احتياجات هائلة يجب أن يتصدى لها المجتمع المدني دون أن يعي الأخير ما هو المجتمع المدني وما هي متطلباته وما هو دوره الحقيقي. في بحث أجرته مؤسسة Integrity البريطانية لوضع مخطط لأهم منظمات المجتمع المدني

المشهد السوري: استعصاء الديمقراطية بإشراف دولي

حواس محمود

لا يمكن إلا أن نُعبر عن خلاصة التحليل والاستنتاج السياسي عن الحالة السورية الراهنة إلا بهذا العنوان أعلاه.

وهو يلخص كل المشهد السوري، مع ما يكتنفه من تناقضات وتناحرات وتنازعات وصراعات ومؤثرات محلية وإقليمية ودولية، وكل الجهود، رغم فشلها، تُكمل جهوداً أخرى للاستهلاك الإعلامي والإنساني فقط، لكي يتم التبيان للعالم أن القوى الدولية تهتم بالمشهد السوري الذي كان ثورياً وتحول إلى أزموي، والآن باتوا يطلقون عليه الحرب الأهلية، والفيوتات الروسية الأربعة لم تكن إلا نقاطاً وخطوطاً مُكملة للوحة الإهمال والتجاهل الدولية للمأساة السورية واضحة المعالم والتجليات.

لا ننسى تصريحات أوباما بنهاية الشرعية للنظام، وأن أيام الأسد باتت معدودة، واتخاذ أمريكا والدول الأوربية مجموعة عقوبات على شخصيات متنفذة في النظام، ولا ننسى بعثة المراقبين العرب، والمهلة التركية والروسية بداية الاحتجاجات السلمية في سورية، ومن ثم توجه نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وخطة عنان والمراقبين الدوليين، مروراً بجنيف^١، إلى جنيف^٢، ومن ثم فشل جنيف^٢، رغم الضجة الكبرى التي أثارها الإبراهيمي وبان كيمون من جهة ضرورة مشاركة الأطراف السورية لإنجاحه. ورغم مشاركة الطرفين الرئيسيين، وهما النظام والمعارضة ممثلة بالإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، إلا أن جنيف^٢ لم يُحقّق شيئاً يُذكر في ظل غياب الضغط الدولي على النظام، ومن قبل ذلك استخدام النظام السلاح الكيماوي ضد أبناء الغوطة واستشهاد حوالي ١٥٠٠ شخصاً، وتهديد أوباما بضرب النظام وتحريك السفن والبوارج الحربية الأمريكية باتجاه السواحل السورية، ومن ثم الاتفاق مع الروس لتدمير الأسلحة الكيماوية مقابل توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرب النظام، وصولاً إلى إعلان النظام السوري إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، دون أي احتجاج ملموس دولياً، وإعلان فوزه بهذه الانتخابات في ظل صمتٍ مشبوه ومثير للدهشة

والاستغراب، واستقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه كمبعوث عربي ودولي لإنهاء الصراع في سورية. كل هذه الضجة لم تساهم في تحريك الساكن السياسي السوري إلى خطوة ملموسة وفاعلة لتغيير موازين القوى المؤدية إلى إيجاد حلٍّ سياسيٍّ للمسألة السورية، ومن ثمّ تُركت الساحة السورية لرحمة التنظيمات الإرهابية كـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» وغيرها، وتداخل المشهدين السوري والعراقي لصالح الفوضى الكبيرة، وزيادة قوة ونفوذ هذه التنظيمات، وارتفاع وتيرة جرائمها وفظائعها التي ينذر حدوثها في التاريخ البشري، بخاصة ونحن نعيش القرن الواحد والعشرين في عقده الثاني، إذ أن المناطق التي حرّرت من النظام تركت لقصف

براميل النظام الجهنمية أو لوحشية «الدولة الإسلامية في العراق والشام» التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ دون رحمة عوضاً عن تحويلها إلى مناطق آمنة، وكأنّ هناك صفقة ثلاثية بين النظام، و«الدولة الإسلامية في العراق والشام»، والقوى الإقليمية والدولية. لبثت هذه الفوضى في انتظار ترتيبات جديدة في منطقة الشرق الأوسط لا نعلم حيثياتها وتفاصيلها، لكننا نتنبأ بحدوثها بسبب حجم وفظاعة الانتهاك الإنساني للشعب السوري، وهذا الصمت الكبير الغريب والمريب في آن.

يبدو أنّ تقاسم النفوذ الدولي والإقليمي أمرٌ واضح، رغم التعتيم عليه ورغم عدم البوح به صراحة من القوى الدولية، فروسيا لا تتخلى عن النظام لمصالحها الإستراتيجية الخاصة بها في سورية، ولن تغير موقفها على الأقل في المدى المنظور حالياً، وذلك مهما قدم السوريون من ضحايا بشرية في هذه المحرقة السورية الكارثية بامتياز، ومهما أصاب البنية التحتية في سورية من دمار وخراب وكوارث من صنع بشري بحت، وهي لا تتوانى في استعمال ليس أربع فيتوات بل مئة وألف فيتو. وهذه المعادلة السورية القائمة على التشدد الروسي والدعم الإيراني للنظام، والتراخي الأمريكي مع عنف النظام وعنف «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، والصمت العربي الكبير واستمرار المعارضة في المقاومة، هي معادلة مستمرة لضرب الحراك

والثوري الديمقراطي الذي لا يتوافق مع المصالح الدولية. وعلى الرغم من قول العديد من المحللين من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتضرر استراتيجياً من سياسة الضعف والتراخي واللاحسم في الموضوع السوري - وهم محقون بذلك إلى حد بعيد - بخاصة مع الأحداث العراقية وتمدد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في سورية والعراق، واستعادة العديد من المناطق من المعارضة السورية، بغية إرباكها وإضعافها أمام النظام لتشويه وتدمير المشروع الثوري الديمقراطي الذي هو أساس منطلقات الثورة السورية المباركة، والربيع العربي عموماً. ولذلك فإن الأزمة ستستمر على حالها، وربما إلى السيناريوهات الأسوأ من التقسيم، والتفكك، والتناحرات البينية، الإثنية، والطائفية، والمذهبية، بانتظار معجزة ما، محلية أو دولية مؤثرة على إحداثيات الواقع السوري، ولا ندري إن كانت الحملة الدولية الراهنة ضد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في العراق، واتخاذ مجلس الأمن قراراً بإيقاف الدعم المالي لـ«الدولة الإسلامية في العراق والشام» ومحاربتها، وتدخل أمريكا بشكل محدود عسكرياً عبر القصف الجوي لمواقع «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في شمال العراق، وتنحي المالكي واستلام العبادي رئاسة الوزراء، وتحرك العشائر السنية باتجاه معاودة محاربة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» إذا تلقت تعاوناً ودعمًا من الحكومة العراقية الجديدة برئاسة العبادي. أقول، لا ندري إن كانت هذه الأحداث والتحركات ستكون لصالح الثورة السورية التي تواجه قوى مسلحة عديدة إحداها «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

المشهد السوري يعطي إشارات قوية لمجمل صراع الشعوب مع أنظمتها الاستبدادية، ويفيد في دراسة المآلات التي تحولت إليها الساحات العربية الأخرى التي شهدت ربيعاً، سرعان ما تحول إلى ما يشبه خريفٍ حزين يشهد صراعات عديدة بين عدة قوى، أهمها القوى الإسلامية المتشددة، وقوى عسكرية مدعومة شعبياً من قوى قومية وليبرالية، وهذا ما نشهده في مصر وليبيا بصورة كبيرة، وإلى حدٍّ أقل في اليمن وتونس.

في عقر دار القيادات النقابية

ما الهدف من إثارة قضية مليون عامل يقبضون رواتبهم دون إنتاجية ؟

سعيد محمد

أمام الاتحاد العام لنقابات العمال، أعلنها صراحة رئيس حكومة تسيير الأعمال لدى النظام وائل الحلقي أنّ «هناك أكثر من مليون عامل في القطاع العام، من أصل ٢,٥ مليوناً، يقبضون رواتبهم دون أي إنتاجية، ودون الوصول إلى مراكز عملهم». هذا الاكتشاف الخطير الذي توصله إليه الحلقي بعد مرور ثلاث سنوات على الأحداث في سورية، يُجهّد برأي الكثير، لقرارات قد تتخذها حكومة الحلقي لن تصب في مصلحة العامل، بل على العكس، ستكون بمثابة المطرقة التي ستهدم حياة العامل وحياة أسرته، بعد الاستغناء عن خدماته، لأسباب وحجج عديدة، غالبيتها لا تستند إلى أي مستند قانوني . بل سينصب المستند الوحيد ضمن مزاجية الإدارات القائمة، والتقارير المرفوعة بحق العمال على خلفية ضعف انتماؤهم الوطني، هذا ما قد يرشح في الأيام القادمة على خلفية هذا التصريح.

و إذا كان أكثر من ٤٠٪ من موظفي القطاع العام يقبضون رواتبهم دون إنتاجية، بحسب ما أعلن عنه الحلقي، فهذا الرقم يدل على أنّ جميع الحكومات السابقة لم تكن قادرة، في يوم من الأيام، على إيجاد حلول ناجعة لهيكلية كوادرات مؤسسات القطاع العام، من حيث تعيين أيدي عاملة خبيرة، وتوزيعها ضمن مؤسسات القطاع العام على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، وهذا ما لم يتحقق على الإطلاق، بدليل أن تعيين الإدارات المتعاقبة في مؤسسات القطاعات العام، لم تكن حسب الكفاءة، بل كانت تتم وفق الانتماء الحزبي للشخص، وسياسة توظيف الكوادرات البشرية المؤهلة التي كان معمولاً بها على مدار عقود، لذلك فإنّ ما وصلت إليه مؤسسات القطاع العام، من تضخم في كوادراتها البشرية وانتشار ما يسمى بطالة مقنعة، لم يكن سببها سياسات الحكومة الاجتماعية الإيجابية، كما يدعي البعض في استقطاب أكبر عدد من العمال، بل يعود الأمر إلى سياسات حكومات فاشلة متعاقبة، كانت تغطي فشلها بهذا الجانب، لذلك فإن المنطق



الاتحاد العام لنقابات العمال - دمشق

مطالب العمال.

وتتضمن المادة ١٣٧ من القانون رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بتعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة: (يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، صرف العامل من الخدمة، وتُصَفَّى حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقاً للقوانين النافذة). والقصص عن آثار المادة ١٣٧ السلبية على العامل، كثيرة ولا تحصى، فآثارها الاجتماعية الخطيرة، أول ما تتناول قوت العامل المفصول وقوت أسرته، وانقطاع مصدر رزقه الوحيد. وإذا فتشنا عن أسباب الفصل، غالباً ما تعود لأسباب شخصية مع إداراته، فهل تلك اللجان النزيهة التي أشار إليها الحلقي تحققت من نزاهة قرار الفصل؟ وهل عملت وفق القانون؟

لقد أجاز القانون للعامل الطعن في قرار الفصل من خلال المادة ١٣٨ في القانون، وأجاز القانون للعامل الاحتكام إلى القضاء أمام المحاكم العمالية. والسؤال الأهم، هل توجد قضية واحدة لعامل مفصول حتى اللحظة قد بت بها القضاء وكانت النتيجة لصالح العامل؟ ما يُسلم به أغلب الناس ومن خلال متابعتهم، أنّ جميع قضايا المادة ١٣٧ رفضت أمام المحاكم العمالية لأسباب غير معروفة؟

والعقل يقولان: لو كان هناك جهات رقابية فعالة وتتابع عمل هذه الحكومات وتحاسبها، لم نكن لنصل إلى ما نحن عليه، فغالباً ما كانت الحلقة الأضعف في هذه المعادلة هي نوعية محددة من العمال ومتابعاتهم في كل صغيرة، وممارسة عليهم الحد من خلال الفصل عند أي خطأ يمكن أن يرتكبه عن عمد أم لا، بحجة أن الحكومة تحارب الفساد، بينما مفهوم محاربة الفساد، يبدأ من محاسبة رأس الهرم وليس من قاعدته كما هو معمول به لدينا.

وقد ذكر الحلقي في لقائه مع النقابات العمالية أنّ: «عدد العاملين المصروفين من الخدمة حتى الآن لم يتجاوز ٧ آلاف عامل»، مشيراً إلى أنّ: «من يُصرف من الخدمة، يُدَقَّق ملفه وفق لجنة تأخذ على عاتقها الوجداني والأخلاقي صرف هؤلاء». ونفهم من هذا الكلام أنّ الحلقي يُقلل من أعداد المصروفين من الخدمة بحجة أن صرفهم جاء وفق الأطر القانونية، ولجان تتمتع بالنزاهة!. فهل المادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين تنصف حقوق العامل؟! فهذه المادة التي أثارت زوبعة كبيرة بين الحكومة وممثلي العمال من حيث رفضها من قبل النقابات والإصرار عليها من قبل الحكومة، كانت كلمة الفصل بالنهاية، وكما هو معتاد، لصالح الحكومة، على عكس ما يحدث في دول العالم، لأن النقابات العمالية في أي دولة تسقط حكومات إن كانت لا تحقق

عن بطالة مقنعة في مؤسسات القطاع العام، في حين أنّ الزعامات النقابية تؤيد ما يقوله في عقر دارها، ومن دون أن تضع ولو ملاحظات، على كلام الحلقي. بل على العكس، كان التصفيق وبحرارة يؤكد أنّ دور النقابات في سورية هزيل، وما يزال يصطف إلى جانب الحكومة على حساب العامل، وهذا التصرف ليس بغريب من حركات النقابية، لكون معظم قياداتها هي معينة وليست منتخبة.

نسبة البطالة قاربت الخمسين بالمئة من اليد العاملة، وذلك في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد منذ أكثر من ٣ سنوات. وفي التقرير ذاته، خسر سوق العمل بسبب النزاع المسلح في سورية ٢,٦٧ مليون شخص بحلول الربع الرابع من العام ٢٠١٣، وارتفع معدل البطالة في عام ٢٠١٢ من ٣٧٪ إلى ٥٤,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣. إنّ هذه الأرقام المخيفة التي رشحت عن منظمات دولية، لم تتنّ الحلقي عن الحديث

نستنتج مما تحدث عنه الحلقي أنّ قرارات جديدة تلوح بالأفق لفصل فئات محددة من العمال، وحكماً ستكون الانتقائية حاضرة بحسب الولاء والانتماء للإدارات، حيث يتم التخلص من فئة العمال غير المرضي عليهم، وممن سافر خارج البلاد لأسباب قاهرة، بحيث يكون العنوان الرئيس لصرف هذه الفئات من العمال تحت بند مكافحة الحكومة للفساد!! لقد ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة مؤخراً، أنّ ٧٨٪ من السوريين باتوا تحت خط الفقر، وأنّ

اغتيال الليرة السورية

عبد العزيز دنو - باحث اقتصادي سوري

من الليرة السورية. وبالنظر الى مؤشر أسعار المعادن المذكور في البورصة الدولية نجد أنّ سعر الكيلو الواحد منه يبلغ أربعة دولارات. وبمقارنة الأرقام المذكورة مع سعر صرف الدولار في نفس الفترة يصبح سعر الكيلو غرام من المعدن ٨٠٠ ليرة سورية. وبقسمة السعر الجديد لليرة السورية على السعر القديم نجد أنّ كلّ ليرة سورية قد تضخمت لتصبح ٦,٦٧ ليرة من معدن الستانلس ستيل. ولسخرية القدر أصبح قانون غريشام الشهير للتداول النقدي، القائل إنّ «العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول»، غير مطبّق في سورية، لأسباب أقلّ ما يقال عنها بأنها جهل كبير بقواعد التداول النقدي لكل الأطراف الفاعلة في سورية، ليكون النظام هو الكاسب الأكبر حين يبيع الليرة السورية كسائك من الستانلس مضاعفاً قيمتها أكثر من ٦,٦٧ مرّة، واضعاً الفرق المقدّر بمئات المليارات من الليرات في سبيل إمداد آلتة القمعية لوقت أطول لتدمير السوريين، في أكبر عملية احتيال بقوة القانون في العصر الحديث. بات من الضروري، في ظلّ هذا الاستنزاف الكبير للثروات السورية بطرق عبثية وبأياد أقرب ما تكون إلى قطاع الطرق، الوقوف بحزم في وجه هذه التصرفات اللامسؤولة، والعمل بشكل جديّ للحفاظ على ما تبقى من الثروة القومية السورية للمساعدة في عمليات إعادة الاعمار، وتشكيل فرق عمل اقتصادية جادة ومسؤولة للوقوف بوجه هكذا تصرفات، لضمان مستقبل الوطن السوري وأجياله القادمة.

شرّعت جملة هذه الأسباب للنظام استخدام كافة الوسائل لإيجاد التمويل المطلوب. ويبدو أنّ الإنكارية المتبعة لدى الفريق الاقتصادي للنظام قد وجدت في تكرار تجربة القوى العظمى في القرن المنصرم، المعتمدة على سحب المعادن الثمينة من أيدي الشعوب وإبدال عملات ورقية بها، سبيلاً لسدّ حاجاته في البحث عن التمويل. ويبدو أنّ الستانلس ستيل المسكوكة منه الليرة السورية قد أسال لعاب الفريق الاقتصادي للنظام، لأنّه المعدن الوحيد المتبقي لدى المخزون السوري، ليصدر القرار رقم ٣٣٣٢ بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣، القاضي بسحب الليرة السورية المعدنية إصدار العام ١٩٩١ وما قبله من التداول نهائياً، معيداً إلى الأذهان قرار سلطات الانتداب الفرنسي بسحب الذهب من التداول في سورية، وإبدال العملة الورقية به بموجب القانون. وبالرغم من المعارضة الشديدة آنذاك لقرار سلطات الانتداب، والتي أدت الى فشله، لم يجد القانون الجديد أيّة مواجهة على الإطلاق، ربما لضعف الوعي الاقتصادي لدى السوريين ودموية الأحداث التي جعلت من مروره أمراً لا يذكر، رغم أنه يحمل في طياته انعكاساً خطيراً على ما تبقى من المخزون الوطني السوري المستنزف أصلاً. فبعملية حسابية بسيطة نستطيع الكشف عن ضخامة حجم التدفق النقدي الذي حصل عليه النظام من هذه العملية. إذ يبلغ وزن الليرة السورية مضمون القرار ٨,٣ غرام من معدن الستانلس ستيل عيار (٣١٦) plate، أي ان الكيلو غرام معدن ينتج تقريباً ١٢٠,٥ قطعة معدنية

مع دخول الثورة السورية عامها الرابع، يواصل النظام السوري عملية العقاب الجماعيّ بشتى الطرق العسكرية والنفسية وحتى الاقتصادية بحق الشعب السوري. ولعل وحشية أساليب التدمير الممنهج للبنية التحتية السورية، وعمليات القتل والتعذيب، اتباعاً لسياسة الأرض المحروقة، قد طغت على الأمور الأخرى التي يقوم بها النظام اقتصادياً واجتماعياً بحق سورية ككلّ. فبات الهاجس الاقتصاديّ آخر ما يؤرّق المواطن السوري الممزق بين شتات الخارج وقسوة الداخل. إلّا أنّ آثار هذا الدمار على الاقتصاد السوري ككلّ باتت جليةً مؤخراً، فبات انهيار العملة السورية أمراً علق عليه الكثيرون آمالهم، خاصةً بعد العقوبات الأوربية والأميركية، وحرمان النظام من مصادر الدخل النفطّي الذي كان يعتمد عليه في تمويل قطاعاته المختلفة، وخصوصاً العسكرية منها. إلّا أنّ النظام السوري وجد سبلاً مختلفةً لوقف الانهيار المتكرّر في قيمة العملة السورية بعدّة طرق، فبدأ باستنزاف المخزون الاستراتيجيّ السوري من العملات تارةً، وتارةً أخرى اعتمد على دعم حلفائه في إيران والعراق لضمان بثّ الثقة لمؤيديه في يوتوبيا إعلامية بثها في قنواته التلفزيونية ووسائل أخرى. ولكن استمرار العمليات العسكرية، المترافقة مع ازدياد حاجة النظام للأموال لكسب مؤيديه وتمويلهم وشراء الولاءات، جعلته بأمرّ الحاجة لأية مصادر تمويلية لضمان التدفق النقديّ الذي يعدّ المحرك الأساسيّ لآلة القمع الدكتاتوريّ لشار الأسد.

في قلب الحرب التي دمرت سورية لمدة ثلاث سنوات، تحتل النساء مكاناً هاماً في المجتمع المدني.

بقلم رفيف جويجاتي، المتحدثة باسم لجان التنسيق المحلية، والتي تسلط الضوء على الدور الحاسم للنساء اللاتي يقاتلن من أجل الحرية.

ترجمة ليلى كريم عن موقع LEXPRESS



صورة المقالة الأساسية

النساء، دعائم المجتمع المدني السوري

تحتل المرأة السورية دوراً قيادياً في المجتمع المدني في البلاد، خاصةً المساعدات الإنسانية، إنهن يعانين من العنف الرهيب ولكنهن مستمרות في الكفاح من أجل الحرية.

«صرخ : أين هو رأسها ؟ أريد رأسها !». لا، إنها ليست دعوى من الإسلاميين المتطرفين لقطع الرؤوس. لقد كان والد فتاة عمرها ثلاث سنوات، قُطعت رأسها للتو على إثر سقوط قنبلة بشكل عشوائي من قبل نظام الأسد. أراد الأب أن يدفن طفله بشكل صحيح، وبكرامة، حتى لو كان ذلك يعني الحاجة إلى استرداد أعضاء متناثرة من جسد ابنته المقتولة.

العنف في سورية يُمزق البلاد باستمرار. لانتوقف عن عد الأموات والضحايا، وهذا العدد يستمر في الارتفاع. وفي الوقت نفسه، فإن عدد اللاجئين والنازحين يزداد بوتيرة أسرع. العالم يُدرك الفظائع التي ارتكبتها نظام بشار الأسد ضد شعبه على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث اضطر أكثر من ٩ ملايين من السوريين إلى مغادرة منازلهم هرباً من العنف؛ أكثر من ٧٠٪ منهم هم من النساء والأطفال.

النساء السوريات، كما الرجال، خرجن إلى الشوارع في آذار/مارس ٢٠١١ للمطالبة بالديمقراطية، والمساواة، ورحيل الطغيان. أغاني الثورة أعلنت الحرية والكرامة والديمقراطية، النساء المدنيات العزل حلمن بسورية جديدة بعد الربيع العربي، وتظاهرن جنباً إلى جنب مع الرجال. وأثار القمع الوحشي للاحتجاجات من قبل نظام الأسد تصعيد العنف، الذي انعكس على المرأة بشكل كبير. بحيث أنّ الحسابات المأساوية للعنف الذي يُرتكب ضدّ النساء من قبل النظام والجهاديين، هي الآن جزءاً من حياتنا اليومية.

شهدت المرأة السورية عنفاً غير منطقي، فقد شهد العديد من الناس مراحل من القسوة

متجاهلات للمخاطر، ولا تزال المرأة مستمرة في لعب دورهام في توفير المأوى والغذاء والرعاية. نورا الأمير، نائب رئيس وفد المعارضة السورية خلال محادثات جنيف الثانية، خاضت التجربة ذاتها فقد سُجنت، وتمّ تعذيبها لـ «تورطها» في عمليات الإغاثة الإنسانية، والاحتجاجات ضد النظام. وقبل أن تنضم إلى الائتلاف الوطني السوري المعارض، كانت نورا ناشطة مناهضة للحكومة في هذا المجال. وعندما أخذت قرارها بالانضمام إلى التحالف، كان هدفها بالضبط الدفاع عن الحقوق، وتمثيل قيم المرأة السورية على المستوى السياسي. نورا، مع كل الإعجاب، تنتمي إلى مئات الآلاف من النساء اللواتي انضممن طوعاً إلى العمل من أجل التحول الديمقراطي، ومن أجل انتصار الحرية على الطغيان، ويجب أن تبدأ هذه الحرية من خلال استعادة احترام حقوق الإنسان.

المرأة السورية تلعب دوراً رئيساً في المساعدات الإنسانية

لا يُمكن وصفها: نساءً مستهدفات من قبل القنّاصة، مخُتطفات ومستخدمات كسلع في صفقات تبادل السجناء؛ مُعذبات ومغتصابات، وغالباً أمام أطفالهنّ وأزواجهنّ. كثيرة هي أيضاً شهادات النساء ضحايا الاغتصاب الجماعي من قبل القوات شبه العسكرية للنظام(الشبيحة). وبحسب مراقبين، كان في مدينة حمص وحدها حوالي ٤٠٠ بيت من «بيوت الاغتصاب»، في تشرين ثاني / نوفمبر عام ٢٠١٣.

على الرغم من جميع أشكال العنف ضد المرأة السورية، فقد بقيت ركيزة لا تتزعزع في المجتمع المدني في سورية. مجتمع مدني - وعلى الرغم من العنف - لا يزال نشيطاً ومستمرّاً في التظاهر السلمي، ويحاول بأفضل وجه ممكن إيصال المواد الغذائية والمساعدات إلى عائلات الضحايا، وإلى أصدقائهم والمحتاجين. إضافةً إلى التطوع في المستشفيات المؤقتة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر المناطق المتأثرة بالحرب في سورية.

لقد وضعت النساء تحت العديد من التهديدات،

أن نظام الأسد استخدم لفترة طويلة الأقليات السورية لتعزيز التعصب من خلال الزعم بحماية الأقليات على حساب الأغلبية. وقد تم تصميم هذه الدور لتغطية حقيقة أن نظام الأسد قد يُفَضَّل باستمرار، الأقارب والموالين، على مرشحين مؤهلين لشغل وظائف أخرى في الحكومة وفي القطاع الخاص.

و فيما يتعلق بحقوق المرأة، فسورية لم تكن تعاني أبداً من درجة القمع الذي كانت تعانيه مثلثتها في بعض الدول كالمملكة العربية السعودية، ويرجع ذلك إلى النضال وتحقيق المرأة السورية مكتسبات معقولة قبل فترة طويلة من صعود من بشار الأسد ووالده الى السلطة.

من بين أمور أخرى، فقد عَيَّن الائتلاف امرأتان في الوفد المفاوض في جنيف، وعَيَّن العديد من الاستشارات في الوفد، وقد وَسَّع أيضاً تمثيل الائتلاف الوطني السوري، ليعكس بشكل أفضل التنوع بين مكونات المجتمع السوري.

وقد دون الائتلاف هذه الرؤية في بيان جنيف، المُعتمد في حزيران ٢٠١٢، والذي ينص صراحة على تمثيل المرأة في العملية الانتقالية لضمان خلق مجتمع يحترم الحقوق المتساوية للجميع. وهذا يتناقض مع الأحكام المسبقة التي انتشرت عادة على نظام الأسد، بما في ذلك حقيقة أنه (علماني، ومدافع عن حقوق المرأة). وهذه الادعاءات تبين أنها ليست صحيحة. والواقع

متجاهلات للمخاطر، ما تزال النساء يلعبن دوراً هاماً في توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية للنساء الأخريات، والأطفال والجنود الجرحى، إنهن ينظمن أنشطة التدريب في مخيمات اللاجئين، ويساعدن على الحفاظ على شعلة الثورة السلمية أيضاً، فهن يعملن طوعياً كمدرسات، على بيئة من حقيقة أن مئات الآلاف، بل الملايين من الأطفال لا يستطيعون الذهاب إلى مدارسهم منذ أكثر من ثلاث سنوات.

الائتلاف الوطني السوري المعارض (CNS)، يُدرك تماماً الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في المجتمع المدني السوري، وهذا يكتسي، في حد ذاته، أهمية كبيرة في عملية التحول الديمقراطي. وهناك أمثلة



توحدوا
حاج... حاج
صراع و قتال بينكم... عدوكم أمامكم

عدسة بصمة سورية

الليلة الأخيرة في حلب

وداد نبي

الساعة الخامسة صباحاً.. وهدير الطائرة لم يتوقف بعد.. لكن أصواتاً أخرى تبدأ بالدخول إلى غرفتي.. صوت العصافير الصغيرة على الشجرة القريبة لنا فذتي. أشعة الضوء تبدأ بالتسلل إلى غرفتي وتزيح الظلال المعتمة عن الصور المعلقة على الجدران، أسماء الكتب على رفوف المكتبة تتوضح أكثر.. كل تلك الكتب كم أحببتها، كيف سأحملها معي خارج هذه المدينة والحرب الدائرة فيها . الساعة السادسة صباحاً .. اللعينة لم تتعب ولم تتوقف، وأنا .. لم أنم بعد وأمامي يوم سفرٍ طويل. أنهض من سريري.. أخرج أصوات القتلى من أذني .. أرفع صوت فيروز عالياً « من يوم تغربنا وقلبي عم بيلم جراح » أحضر حقيبة سفري الصغيرة واضحة فيها كل ما يلزم المرأة ليعيش ببلاد غريبة وحيداً بلا حنين، وتسقط دمعتي بين أغراض الحقيقة وأقسم أشد الأقسام أنني لن أشتاق لهذه المدينة بعد الآن ... لكن اليوم .. وبعد أكثر من أربعة أشهر أحنثُ بيميني. أنا أشتاق.. أشتاق يا حلب.

سأذهب لبلاد بعيدة لا أعيش فيها هذه الكوابيس الليلية، بلاد لن أعد فيها القتلى وأتخيّل صرخة الحياة الأخيرة بحنجرتهم، لكن صوت إسقاط الطائرة لبرميل آخر يهدر بأذني .. بغتة تتحوّل الحياة بأكملها في مدينة كحلب لصرخة ألم واحدة تتجسّد بلوحة للفنان (ادفارد مونش) الصرخة. الساعة الثالثة صباحاً.. ترى كم عدد القتلى؟.. لم أستطع عدّهم جميعاً. الساعة الرابعة فجراً.. لا بد أنهم يزدادون فالطائرة لم تتوقف والمدفعية لم تخرس وأنا لازلت أعد القتلى وأتخيّل صرخاتهم الأخيرة بلوحة ادفارد مونش. لقد قرّرت وهذا يكفي.. سأخرج من هذه المدينة قبل أن تشرق فيها شمس أخرى. شمس تخفي خلف نورها وجوه القتلى وصرخاتهم.. سأخرج من حلب. ولن أشتاق لها.. لن أملاً صفحتي الفيسبوكية بكاءً وحنيناً على مدينة أنام بها على صرخات القتلى بأذني .. لن أبكي بعد اليوم بهذه المدينة وعليها، لقد بكيت عليها وفيها بكاءً يكفيني عشرين عمراً وأكثر .

ليلة طويلة جداً.. حاولت تجاهل صوت الطائرة وهي ترتفع وتهبط وتقصف حيّ «السكن الشبائي» القريب من الحي الذي أسكن فيه «السريران الجديدة»، لكنني لم أتمكن من إشغال سمعي بصوت مارسيل وهو يغني «يانسيم الريح» كان لصوت الطائرة بتلك الليلة معنى آخر.. وجعاً آخر.. ترى هل لأنني قرّرت الرحيل من هذه المدينة!!.. هل لأنها ليلتي الأخيرة!!.. كانت هذه الأسئلة التي تخطر لي كلما مرت ساعة وأنا أنقلب في سريري وأعدّ القذائف التي تطلقها المدفعية من الأحياء القريبة، الأحياء التي تحولت بفعل الحرب لأمكنة بعيدة.. بعيدة جداً. حتى أنني صرّحت أحتاج ليوم كامل لأصل إلى الأشرقية التي كانت تلزمني عشر دقائق حتى أصلها. الطائرة لا تهدأ.. أضع المخدّة على رأسي وأطمّر نفسي تحت الشرف وأرفع صوت. الموسيقى حاملةً بسفري خارج هذه المدينة الخراب.. خارج حلب التي لا تمنح ساكنها ساعة نوم واحدة.

انتظار

حسين خليفة

ونحن إلى السجناء
* * *
في انتظارك
أشيّد صباحاً من رائحة أصابعك
على يدي
وأضحك على هؤلاء المدججين
بالموت

الكتب التي سرقها الغزاة
البيت الذي غادرته ولم يغادرني
المرأة التي أخرجتني من ظلماتي
إلى نورها
ومضت في الغمام
* * *
في انتظار الحرب
نتسلى بغزوات عمياء
ندفن القتلى في المراثي العابرة

في انتظار الحرب
أعد لها ما استطعت
من صباح
وقهوة
وظلّك الرخيم
* * *
في انتظار الحرب
أعيد ترتيب أشياء روحي:
صورة أبي

اللحظة الشقية

عبد الرزاق الدحون

١

كيف لنا أن نوازن بين السيادة الوطنية والقضايا الأساسية لحقوق الإنسان في دولة ما عندما يكون الاثنان في حالة تضارب مع بعضهما؟ لقد بدأ هذا الجدل بُعيد الاحتجاجات الشعبية في الجمهوريات العسكرية العربية، ولا يزال مستمراً إلى يومنا هذا. عندما أُنْضِرُّ للفتيش مثلاً على الحواجز الأمنية أتساءل أحياناً عما قد يحدث لو كان بالإمكان قراءة الأفكار، لا لأن أفكارنا تدور حول العصيان والتمرد والثورة المسلحة، بل لأنه تخطر ببالي أفكار غير قانونية كلما رأيتُ صورة الرئيس المنتخب بطريقة مشكوكة على شاشة التلفزيون، عبد الفتاح السيسي مثلاً. فاختلاف الرأي، بدرجاته المتفاوتة، مثير للجدل، ولا يكسب صاحبه شعبية واسعة. ففي تلك اللحظة التاريخية التي أطلق فيها المغني السوري اليساري التقدمي المناضل سميح شقير، ابن جبل العرب، أغنيته الشهيرة (يا حيف) انشق القمر، وتهشمت الصورة النمطية لهذا الفنان في وسائل الإعلام الرسمية، وتحولت صورته لتأخذ شكلاً آخر تماماً عما كانت عليه. لقد تحول الرجل إلى خائن للسيادة الوطنية في تلك اللحظة الشقية. هذا يعني أن منظومة القيم التي تتحكم برؤيتنا للواقع الاجتماعي كثيراً ما تمنعنا من رؤية حقيقة ما يجري فيه وتجعل من الصعب التفاهم حول طبيعة التحولات التي نشاهدها معاً.

٢

أما الخلاف في الرأي، وكون أنه سبب الإزعاج، فهو أحياناً يحمل سمات الاستقامة والأمانة. وبجذاله مع الرأي السائد، لا يكون الخلاف في مصلحة صاحبه، والذي قد يقال عنه إنه غير وطني، ومعاد للدولة، وعدواني، وإرهابي إذا اقتضى الأمر، وغريب الأطوار، ومجنون غير وفي وغير منطقي، أو مهووس ومتكبر، أو عاطفي ومتهور. وكثير ما يستمتع الآخرون بمهاجمة الأهداف الثابتة وإذا اتخذت موقفاً يتعارض مع موقف الأغلبية، ستصبح ذلك الهدف. ففي المظاهرات الجريئة والغريبة، تُكسر الرؤوس ويُطلق الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين -مع وجود مريب لرجال الأمن والجيش وجمهور غير مشارك وساخر من المتظاهرين- الناشطون الذين نزلوا إلى الشارع

سالت دماءهم على الأسفلت وهم يهتفون بحمية عالية تضامناً مع أهل مدينة درعا في الجنوب السوري وما تعرضوا له من حيف. هل كنا نحتاج إلى هذا الكم الكبير من الفظائع حتى نتخطى حذرنا وحمولنا؟ وهل كان خوفنا من التعرض للحبس كافياً ليسكتنا؟

٣

يمكننا التأكيد هنا أنه بعد أكثر من نصف قرن من تجربة الأنظمة العسكرية الشمولية جاء أوان التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهذه سريرة تاريخية قليلة ما يدرك أهل السلطة في الجمهوريات العسكرية أبعادها كافة. وأظن لا مشكلة فيمن يكون الحامل أو الساعي لهذا التغيير، الملايين من نساء اليمن المكلمات بالسواد أم آلاف النساء السافرات في شوارع بعض المدن العربية، لأن النتيجة المرجوة واحدة: تغير شامل في مفهوم شرعية السلطة، ونسف لتلك الأبنية القانونية التي حكمت مجتمع العبودية والاستبداد. وعوام الأرياف والمدن اللذين يعيشون على هامش الحياة السياسية لا يخافون من ذلك التغير الشامل الذي سينقل المجتمع العربي إلى باب الحرية التي بكل يد مضرجة يُدق، بل يظهر الخوف جلياً عند المرعوبين من أهل الثقافة وأهل السلطة. ويلاحظ المرء بوضوح ظاهرة مُلفتة وعسيرة على الفهم: جغرافيا الاحتجاجات الشعبية التي تُطالب بالحرية والكرامة شملت المناطق الأكثر فقراً في المدن والريف. وهذا الأمر يدفعنا للقول: بما أن قوى اليسار العلماني التقدمي القومي الوحدوي ما تزال مرتبطة بتجربة عالمية مهزومة، وتجربة محلية سلبية، وقد أصبحت مركز توظيف نفسي وفكري خاص أنتج سلوكاً معيناً هو الذي ارتبط بسلوك النخبة الحاكمة السائدة. ولم يعد بإمكانها بالتالي أن تتحول إلى منهل لقيم جديدة، معارضة وشعبية، وأن تواكب ممارسة متجددة وتقود تجربة تاريخية جديدة. إضافة إلى أنها عند تراجع النظام العام تراجعت معه وربطت نفسها به نظراً لخوفها من مزاحمة الإسلام السياسي لها في احتلال موقع العقائديات والقيم المعارضة. وما كان لهذا إلا أن يزيد من عزلتها ويضعف من فرص العقائدية

وأن بالتأكيد لي آراء لن يتفق معها جبراني-ويجب أن يكون الأمر كذلك- وإلا كنا ما نزال نعيش في كهوف منحوتة في الصخر. وأنا على يقين من أن الأجيال القادمة ستوافقني الرأي، ألا تعتقدون ذلك؟ عدد كبير منا هم مخالفون صامتون. المخالفة في الرأي مثل الخميرة التي تجعل العجين جاهزاً ليُخبز. الخلاف في الرأي جوهرى، فهو يتخلص من الجراثيم ويصفي الأرواح، حتى لو جاء متأخراً، فلا تتردد في الثورة والاحتجاج. ومع أن أغلبنا لا يرغب في الخلاف مع دوائر السلطة العسكرية الأكثر قوة، أو تحدي تلك الظلال الثقيلة السوداء التي تركتها ممارسة تلك الطغمة العسكرية على جسد المجتمع. أنا لا أثق بصدق السلطة وعدالة الرأي العام، ولكن لو استثنينا الحثالة التي تطفو على سطح المجتمع، والتي منهم يأتي السجان والشبيح ورجال الدولة الفاسدين، لوجدت أن عوام الناس على المدى الطويل يغمرهم إصرار حميد وحتى بهيج، إصرار هو محرك الديمقراطية حين تعمل. فالأمور لا تسير على ما يرام، وغدت الوطنية آخر ملجأ لا للأنذال فحسب بل للفوضى بحد ذاتها. وتحول النظام السياسي تدريجياً إلى نظام احتلال أجنبي، وجعل من شن الحرب الأهلية الوقائية الدائمة ضد المجتمع سياسة رسمية. وهكذا قاد الاستبداد إلى الحرب الأهلية المعلنة التي تشنها الدولة التي أصبحت مركز تجمع المصالح السائدة ضد المجتمع بأكمله. وصار المواطن في وطنه مثل طائر وحيد، أنهكته البراميل المتفجرة، بلا عش يحط، منكمشاً، على غصن أجرد يابس، يضايقه البقاء هنا. ولكن إلى أين يطير؟ وما من ركن أخضر يأوي إليه، أو مكان يقيم فيه عساً مؤقتاً على الأقل.

الشقية : نسبة إلى سميح شقير .

الضحك في الظلام

راهيم حساوي

عندما تكونُ المسافة قصيرةً ولا تتجاوزُ ثلاثة أمتارٍ مثلاً بين شخصٍ ما وهو يقطع الشارعَ وبين السيارة التي فاجأته فإنه يرفع يديه ويتسمّرُ في مكانه مُدركاً أنها النهاية ولا مجالاً للنجاة. هو يعلم أن رَفَعَ يديه لن يُوقف السيارة أو يخففَ من قوة اصطدامها به، لكنه يفعل هذا من باب التعبير الفطري.

نشأ التعبير عند الإنسان منذ بداية الخلق، وراح يأخذ عدة أشكال، فمنها التعبير الصوتي والحركي، والصوتي الذي يرافقه التعبير الحركي، والحركي الذي يرافقه التعبير الصوتي.

الصراخ، الغضب، القلق، الخوف، الطمأنينة، الفرح، الحب، كل هذه التعبيرات تظهر عبر الجسد، وقد يرافقها الصوت في نبرته حتى لو كان الحديث عن أشياء لا علاقةَ لها تم ذكره من حالات التعبير الواضحة على الجسد وسيما على ملامح الوجه. و يبقى الضحك حالةً تعبيرية تستحق التوقف، فهل الضحك حالةٌ فطرية؟ وهل تحريك عضلات الوجه ضرورةٌ في التعبير عن الضحك الذي يُصيب قلب الإنسان؟ وهل يمكننا التعبير عن الضحك بطريقة لا علاقة لها بملامح الوجه؟ ومن أين جاءت طريقة التعبير عن الضحك بهذا الشكل؟ يقول باحثون إن حالة الضحك حالةٌ فطرية ويبدأ الطفل بالضحك بعد مرور شهر من ولادته تقريباً، وهناك معلومات تؤكد أن الضحك يفيد الإنسان على المستوى الصحي فيما يتعلق بالدم والعضلات والتنفس والقلب.

يقول هيجل: ينشأ الضحك نتيجةً لوجود التناقض بين المفهوم والمعنى الحقيقي الدفين الذي يقدمه هذا المفهوم، بينما يقول فرويد: الضحك ظاهرة وظيفتها إطلاق الطاقة النفسية التي تمت تعبئتها بشكل خاطئ أو بتوقعاتٍ كاذبة.

وانطلاقاً من مفهوم الضحك لدى هيجل فإن الضحك يجب أن يتوفر فيه الإدراك كشرط أساسي وهذا يتعارض فيما يقوله الباحثون عن الضحك عند الطفل الرضيع، فتحريك عضلات الوجه عند الرضيع ليس بالضرورة هي حالة ضحك بالمعنى الذي نعرفه، أمّا الضحك عند فرويد فهو ظاهرة، وهذا يعني أنه أمر مكتسب وليس حالة فطرية عند الإنسان.

فالطفل يحرك قدميه ويديه في حال أننا قمنا



عن الضحك كتحريك أصابع اليدين أو التلويح بيد واحدة مثلما نلوح للمسافرين؟ وفي أسوأ الحالات هل نستطيع الاكتفاء بالابتسامة بحركة ميكانيكية وإظهار الأسنان فقط كما نفعل أثناء التقاط الصور الفوتوغرافية؟ عندما يكون الإنسان وحدهً ويتذكر أشياءً تُضحكه تكون طريقة الضحك غير تلك الطريقة التي يضحك بها أمام الآخرين، ففي الحالة الأولى قد يكتفي بحالة التعبير بحركة بسيطة بملامح وجهه، وربما لا يحرك ملامح وجهه ويكتفي بما يُصيب قلبه من تأثير، وفي الحالة الثانية نرى أن الأمر مختلف تماماً، فهو يحرك ملامح وجهه أثناء الضحك بطريقة أكثر وضوحاً وأكثر تعبيراً، وهذا يعني أن الضحك حالةٌ تعبير نستطيع أن نعبر عنها بطريقة غير الطريقة التي نعرفها والتي تم الاتفاق على أنها الطريقة الوحيدة للتعبير عن الضحك.

و الضحك في الظلام يعتمد على الصوت أكثر مما يعتمد على الملامح، لذلك يستطيع الإنسان التحكم بطريقة التعبير مع الآخر على أن ما يحدث هو مُضحك دون الاعتماد على حركة ملامح الوجه، وبالتالي يبقى موضوع الضحك حالة قابلةً للتغيير والتحكم به بشكل آخر غير الشكل الذي نعرفه.

بدغدغته، وتحريك عضلات وجهه أمر مشابه لتحريك قدميه ويديه، ونحن ندغدغه يتأثر بملامح وجهنا ويقلدنا ومن هنا يتم اكتساب ظاهرة الضحك من حيث التعبير لا من حيث المنشأ.

ربما تكون البداية جاءت على وجه رجل منذ بدايات الخلق حين حرك وجهه كموافقة على شيء ما نال رضاه أو أعجبه، وتم الاتفاق على أنها حالة تعبير على الموافقة والرضا، وتكرر الأمر فصار بهذا الشكل، ونلاحظ بعض الأشخاص أنهم لا يضحكون رغم إدراكهم الجيد لما يحدث من أمور حسب تعريف هيجل من حيث المنشأ.

و في بعض الأحيان يتم استخدام الضحك لغايات أخرى غير الغايات التي يقتصر عليها الضحك، فأحياناً يصير الضحك حالة تعبير عن الرفض والنفور، وأحياناً يصير حالة استغرابٍ ودهشة، وحالة تعبير للاندماج مع الجماعة أو الآخر، ويأخذ عدة حالات أخرى، ومن زاوية أكثر عمقاً يأخذ الضحك شكلاً دفاعياً وقناعاً للوجه يتخفى البعض وراءه لأسبابٍ تتعلق بوضعهم الشخصي أو تتعلق بالآخرين.

و يبقى السؤال الذي يحتاج للكثير من البحث، هل حالة الضحك التي تصيب الدماغ وبالتالي تُحرك القلب بالضرورة أن يتم ترجمتها عبر ملامح الوجه أم ثمة طريقة أخرى نستطيع التعبير بها

من خارج السياق

علاء الدين زيات

وتوزع عناصرها والإضاءة والموسيقى وحركة الممثلين، ربما تكمن رؤية إبداعية عالية القيمة في مسرح الارتجال، في الحياة أيضاً ثمة مواقف تحتاجه، ولكنها على مستوى اللحظة لا على مستوى المنهج. وحتى مسرحية الفصل الواحد أيضاً يجب الخلوص في نهايتها إلى سؤال عالي القيمة من نوع ما هو التالي؟ في المسرح الدوار علينا أن نربط المشاهد المتصلة بالبيئات المجاورة في رؤية غير منغلقة واسعة وعريضة تماثل ٣٦٠ درجة. وفي سينما / تياتر، مهم إتقان لغة العناصر وانسجامها، من يريد أن يجعل التغيير واقعاً، والنهر متقدماً، عليه احترام الأدوات. قد يكون الوقت ضاغطاً واسعاً وعنيفاً، ولكننا نتحدث عن مبدعين هم بلا شك بإنسانية عالية وحساسية لا تُقَدَّر بثمن لمسرح الحياة وشخصه، ولكنهم أصحاب مشروع النهضة. هؤلاء لا يعملون كأطقم إسعاف، ولا يُلهيهم صراخ الحزاني عن مهتهم الكبرى: قطيعة نهائية مع العسف. وهذا ما لا تصنعه حفلات اللطم.

في سينما / تياتر صار الفن المسرحي، وشريكه الفن السابع في علاقة جديدة إبداعياً، تجعل من عمل المخرج أكثر شمولية وتعقيداً وطلباً للاختصاصيين. ولكن بقي العالم الحقيقي أكثر قدرةً وتطلباً للمهارات، وإن كان بمستوى إبداع هو بين التقليدي والمألوف، ولكنه بقي مصدراً لكل تجليات الإبداع.

النشاط البشري الإنساني اليومي له خصوصية، إنه تعبيرٌ جمعيٌّ عن قدرة المجتمع على حفر مجرى نهره الخاص، التفافه أمام الصخور القاسية، دورانه حول المرتفعات، هضمه للضفاف، وسقوطه أحياناً كشلالٍ من مرتفعٍ سحيق.

كل الحديث السابق حول المسرح أوردته هنا، كي أعيد للذهن ما يمكن للإبداع أن يتصدى له من مهمات وهو يتابع نهر مجتمعه، يمضي أماماً، ويميناً، ويساراً، وغوراً، وسقوطاً، وتبخراً، وعودةً هطول. وإن كان لازماً المسرحية بفصول ثلاث أو بفصل واحد فلا بأس، ولكن مع إغلاق الستارة بحسب التمعن ملياً في الحدث المفتوح غير المنتهي. بين فصلين يجب مناقشة خشبة

سادت الكتابة المسرحية لفترة تلك الأعمال بفصول ثلاثة، كتقليد صنعتته فترة النهوض المسرحي الغربي، وانتقلت بالعدوى إلى بدايات المسرح العربي كإرث للشكل جرى احترامه، في نهاية كل فصل على الستارة أن تغلق، وأن تُبقي تركيزاً مفتوحاً على مرحلة من الحدث، وتُبقي الأنظار مشدودة للهدف النهائي، وهنا يقوم العمال في الخلف بتغيير الديكور وتجهيز الإضاءة للعتبة المقبلة من القصة. وجاء المسرح الدوار كواحد من الحلول الإبداعية. تكون الخشبة هنا قابلة للحركة كلياً، وتستبدل المشهد من مكان لمكان لتتقلنا بين بيئات عناصر القصة، وكان هذا الاستبدال يجري بالدوران ودون الحاجة لإغلاق الستارة، في حركة استعراضية مقصودة لإبقاء المشاهد أسيراً للحكاية.

ثم كانت تجربة سينما / تياتر، وهي تجربة جمعت السينما بالمسرح (ربما كان خيال الظل جُذها الأقدم) وهذا الجمع الأخاذ يُسيطر كلياً على المُشاهد، وينقله إلى بيئات سينمائية معقدة تتصل بالحدث المسرحي وتتكامل معه.

في مديح الإنتظار

عبد الكريم بدرخان

في انتظارك
أعبرُ قرب الكنيسة هذا المساء
أقول: (السلام عليك
مباركة أنت بين النساء)
ثم أقرع ناقوس قلبي
لندخل في ملكوت السماء
في انتظارك
أجبلُ من طينة الوقت جسم انتظارك
يبدو طويلاً..
مخيفاً..
كأعمدة الرُّوم
(أعمدة الروم تخفي جرائم أصحابها)
ما بهم رحلوا..
تاركين دروب الحضارة تفضي إلى بابها
ما بها رحلت مثلما رحلوا

ما بها؟!
في انتظارك
أنبش كل الشوارع عنك
أصيحُ /
أغني /
أفودُ مظاهرةً ضدَّ عيني سلطانتين
وحكهما الأبدِي
لعلَّ عيونك حين تراني
عسى..
تطلقان الرصاص عليَّ
في انتظارك
أقرأ (طوق الحمامة) للمرة العاشرة
في انتظارك
أنتظرُ الآخرة
* * *

في انتظارك
أقرأ (طوق الحمامة) للمرة العاشرة
وأضيف عليه قليلاً
لأشرح معركتي الخاسرة
في انتظارك
أرسم وجهك فوق الجدار
أقبلُ /
يتكلمُ /
أنَّ المحبة فنُّ انتظار
في انتظارك
كنتُ اختلقتُ لعينيك تسعين عذراً
ومالفائدة؟
إذا كنتُ أعرفُ عذرك
لكنني أتناسى الحقيقة
حين أعانقُ أوهامي الزائدة

أسئلة الحواس الخمس

عزلة الجسد... خيبة الموتى

قصة: وجيهة عبد الرحمن

إذ ما تملكنتني الرهبة

فأنا لا أجيد في الظلام سوى البحث عن النور في قلبي.

في الخارج يعبث الغبار بالرؤية، تلهمني ذراته فأعود إلى الورا، إلى ذاكرة البدء لأخفي وجهي بين أصابعي، أسترق النظر عبر بلور نافذتي إلى الكون المعجز، تتراءى لي أوهامي التي تحيط بها هالة من السواد، أنظر إلى الأفق البعيد، تسحبني هواجسي لثلا أنغمس في تصوراتٍ لامثيل لها عن الموت.

أي موات ذاك الذي استلب مني تفكيري، كنتُ أهمس لنفسي دوماً: لن أقضي في حادث أو أحترق في النار، لن يقضي علي المرض الذي فتك بأحشائي لأنني ما زلت أقاومه.

تمنيت دوماً موتاً هادئاً بلا ضجيج يسلبني هبة الرحيل، عن حياة تنزهت بنزق في أروقتها الصمء، بعثرت الأيام بفوضى النمل الذي يجتاح مخزن الحبوب.

بعد لحظات سيضعوني في صندوق خشبي، سأسكنه إلى ما لا نهاية.

تراهم سيلفون جسدي بالبياض، أم سيكتفون بتعطيري، ثم سيغلقون باب مسكني الجديد علي.

أراهم يمرّون بي أرتالاً بيضاء، مريم لا تزال تضع يدها أسفل بطنها، خشية أن ينفث جرحها الذي امتلاً صديداً، وقد حفر لنفسه أخدوداً ينز منه بانسياب، أرادت أن تختم هبة رحمها بوليد ثالث، لكنها الآن تمضي مع الرتل الأحادي، لم تلوح لي بيدها، الظلام دامس لا أرى شيئاً، لو أنهم

انهالت الأسئلة بسياطها اللاذعة على مخيلتي الحيرى، ماذا سيكون من بعدي؟ هل ثمة من سيفتقدني سوى ولدي؟ أم أنني كالكثير من الأمور التي تتكفل بها مجلدات النسيان، سيغدو أمري منسياً وسيمضي الكل بحياته قدماً دوني، كأني يوماً لم أكن أملاً بأحلامي ونزقي جيوب الحياة، ماذا بعد أن أظل هنا وحيدة والظلمة دائري.

اختنقت أنفاسي ودبت القشعريرة في أوصالي إذ تخيلت تشييع جثثاني أمام عيني، رهبة الموت تملكنتني، بينما كنتُ أقف وراء بلور النافذة المخلقة على عالم الغبار، كنت أراقب بصمت ضياع البيوت بين ذراته، حين هبط شيئاً فشيئاً بغلالة من السواد المستكين إلى البياض، حتى بدت الأشياء باهتة مأخوذ منها اللون، عالم مليء بالغبار أمامي، ابتلع من البشر رغبتهم بالتجوال في شوارع المدينة.

هاجس الموت لم ينفك يلاحقني منذ سنوات طويلة، خشيت فيها من انتهاء مدة إقامتي في نزل الحياة.

ليت الذي طرق الباب الآن، كان قد داهم أوهامي وتخلياتي منذ لحظات، لم أكن سأشهد ذاتي ترحل بعيداً و أشيع نفسي بنفسي بينما أنا معتقلة في صندوق الظلام إلى ما لا نهاية، إذ بات الغبار طلسمًا استحال عليّ فك رموزه.

وحين تنهت إلى صوت الطرّق على الباب، أدركت أنني مازلتُ هنا، أحصي ما تبقى لي من الوقت لأرفع الغبار عن أيقونتي التي في صدر الغرفة، تبدو زاهية بلون الماء.

زودوني بقنديل أو شمعة ريثما اعتاد السواد. أقف محاذاة الرتل الذي يمر بجانبي، أبحث عن مكان أحشر نفسي فيه فأمضي معهم، أمي التي تفوح منها رائحة الخبز تمادت في تجاهلي، الظلام يلفني، كنت أحاسبهم إذا تركوا الإضاءة منارة في البيت، السواد كان دوماً يغريني، حتى فيما ارتديت، ربّما لأنني كنت قادرة على الخروج إلى النور لحظة أشاء، الآن أنا رهينة الظلام الأبدي، أشعر بهم يحملوني على الأكتاف، منذ متى عرفوا قدرتي وأني يجب أن أكرم حين كانت مكرماتي هباءً، أكان ذلك بعد أن رحلت الروح عن جسد فان، وأصبحت لا أجيد الهرولة، أتراهم يذرفون دموعهم؟

من بين الحشد تتراءى لي ابنتي، كم تمنيت لو أحيها طويلاً لثلا أسمع صراخها، طالما تخيلت نفسي أرحل، فأصورها تطلق العنان لحنجرتها لتمزق أستار السماء، فتهبط النجوم بفوانيسها وتضيء لها وحشة المكان بعدي.

مازلت على الأكتاف، إنهم يباليغون في تكريمي، إنهم يجوبون الشوارع بجثثاني المسجى صندوق الرحيل، ليتهم يختصرون المسافة بيني وبين المقبرة، ليتهم يكفون عن الحديث عن حسناتي التي اكتشفوها الآن.

بدأ الهدوء يسلب الضجيج هيبته، إذ أنهم سيوارونني في مستطيل بحجم جسدي المنهك من الانكسارات، ستنزل ذرات التراب عليّ لآلئ، ستحدث رنيناً عذبا في أذني وهي تصطدم بالصندوق الذي أنا رهينته، بمقدورهم الآن أن يحصروا محيط أحلامي في مساحة صندوق أبله.

لذي أثقل منه بندقيته غرام الحسين

تمهل قليلاً ..

وأنت تصوّب نحو القتيل رصاصك

تمهل قليلاً .. تذكر

أحقاً سيغدو الرصاص خلاصك؟

تمهل قليلاً .. تذكر

فأمّ كأمك منسية بسرير التّعَب

وطفل صغير سيكبر يوماً ..

لعلّ صغيرتك - الآن - تهوى الرجولة في

مقلتيه - غداً -

تمهل قليلاً .. تذكر

فأبناء بنتك صاروا يتامى .. وأنت السبب

تمهل قليلاً ..

وخلّ القتيل على بُعد مهلين منك

فإذا قُتلت ..

فأبناء بنتك صاروا يتامى .. ولست السبب.

ما تبقى مني ... ما تبقى من هذه البلاد

نص لـ : مصطفى تاج الدين الموسى

تحبني..لا تحبني)، إنما كنا نزعق بغلاظة من فوق
الأسطح والشرفات (صار..ما صار..ما صار)
ونحن نترجى ونتوسل (الأنثيل) أن يلتقط قناة
تركية، لنشاهد أغنية للحلوة «سبيل كان»، بعد
أن تعبت أرواحنا من أغنية (يا معاملنا دوري
دوري.. يا معاملنا غني ودوري).
هل سبق لك أن شاهدت من نافذة غرفتك النمر
الوردي، وهو يجلس على غصن شجرة متسلحاً
بموسيقى من اللامبالاة، لينشره بمثل من جهة
الشجرة عن يساره بلا خوف؟ وعندما ينتهي
الشجرة وكوكب الأرض المعلق بها يسقطان.
الفرقة الناجية بحسب خيالتي، هي التي تجلس
عن يمين النمر الوردي على ذات الغصن.
أعذر يا حبيبتي.. لكن، لا أظن أن الله قد خطر
بباله أن يخلقك آنذاك.
لقد كان مشغولاً مثلنا بمشاهدة مارادونا، وهو
يغربل ما تيسر له من بشر.
نخبك.. فلم يتبق من كلي ولم يتبق من كل هذه
البلاد.. سوى أنت.

البلاد.
هل كنت تتذوقين الشعر عندما مات رياض
الصالح الحسين في مشفى المواساة؟
طبعاً لا.. كيف تتذوقين الشعر آنذاك، ولم يكن
لديك نهد بعد؟
أنا أكبر منك بخطتين خمسين.
عندما كنت صغيرة كانت طفولتك تنساب على
مفاتيح البيانو، وأنا في طفولتي كنت أعزف
سيمفونيات رائعة، بأن أدحرج جرة الغاز برجلي
على السلام الموسيقيّة المرسومة فوق إسفلت
شوارع حارتنا.
وقتها لم يكن لديك أحزان لتنسيها في باص الـ
هوب هوب، فيلتقطها السائق ليعلقها بين الزينة
المزدحمة على سقف وجدران باصه، متحفّ
لأحزاننا كان باص الـ هوب هوب.
ما تبقى مني يرفع مخموراً نصف أذان ك بشار
بن برد، فيسجد ما تبقى من هذه البلاد نصف
سجود.
في تلك الأمسيات لم يكن لدينا وروداً لنقطع
أوراقها بلطف ونحن نهمس (تحبني..لا تحبني..

ما تبقى مني يشرب الآن نبيذاً رخيصاً مع ما
تبقى من هذه البلاد.
أنت لا تذكرين يا حبيبتي يوم نكست باريس
كل عطورها، حداداً على روح فرنسا التي أزهرها
وليد أبو السل بهدف واحد.
كم كان عمرك يوم غربل مارادونا كل البشرية،
من أول الكوكب حتى آخره، ليسجل ذكرى؟
هل كنت على الأرض عندما أدار مناف رمضان
ظهره لها وكأنها شيء تافه، ليخترع دبل كيكاً لا
ينسى؟
معك حق أن تكرهي التدخين، فأنت لم تشاهدي
سلوم حداد وهو يدخن في (الخشخاش).
أملك لم تنجيك بين حلقين من (ليالي الحلمية)،
أظن أنها أنجبتك أثناء (الجوارح) لـ تأنزراً شراً.
كنت رضيعة عندما أخبرنا محمد فارس عبر
الشاشة الشاحبة للتلفاز، بأنه يشاهد سورية
من نافذة مركبته في الفضاء، وفي المدرسة أخبرنا
مدرس التربية القوميّة أن محمد فارس شاهد
أيضاً - من أعلى الفضاء - سد الفرات.
ما تبقى مني يعزف ليرقص ما تبقى من هذه

من سيرة الأصابع

حسين خليفة

انتبهني

للأصابع حماقاتها اللذيذة

لها أخطاؤها القاتلة أيضاً..

عدّي للألف

قبل أن تشهري الأصابع

* * *

مرة

تركت يدي في يدها...

حين عادت

كانت مكسورة الخاطر

* * *

تروي أصابعي ارتباكها

حين تدخل

جئة يديك

* * *

وحين نغيب في عناق

أحتاج يداً ثالثة

يد إله

لتكتشف مجاهل أزرقك

* * *

بيد عابثة

أقبض على قلقك...

بيد جسورة

أقتلع رغبتك من منابتها

أوزع مطري

على زهر الرغبات

* * *

- وما تلك بيمينك؟

- تلك رائحة يديها

أتوكأ عليها وأهش بها

على ضجري.

* * *

للمرة الألف كان يعد أصابع يديها

للمرة الألف كان يخطيء في العد.

* * *

أصابعها النحيلة تخط مرق روجي.

أصابعها التي

من عشب

جدوى الكتابة

صبحي دسوقي.. رئيس دائرة كتّاب - وزارة الثقافة - الحكومة السورية المؤقتة

كينونتها وإبراز كل ما هو إيجابي لديها، إنها دعوة للمرأة لعدم مصالحة الواقع، للتمسك بالحلم الذي يعد نقطة انطلاقها نحو عالمها الأجل..

هي بحثنا عن السعادة المفقودة، وهي إرادتنا في التشبث بمن نحب ومداراته وتقديسه وإعطائه كل أحاسيسنا الصادقة التي يستحقها، وهي نبل المشاعر تجاه المحبوب، وإفناء الذات من أجل فرحه وبهجته.

والكتابة هي ذاك الجبل السري الذي يربطنا بوطننا الذي غادرناه مرغمين متمسكين به بأرواحنا، وهي التي تجعل حلمنا به يكبر ويتعاظم ليصبح الوطن يوماً بمستوى حلمنا.

أنا مستمر في الكتابة، وأراها سلاحاً يمكنني من مواجهة الأخطاء والعمل على تلافيتها، وهي سهري وجهدي وحلمي وأملتي بغد قادم أكثر جمالاً وعذوبة رغم ما يحيط بنا.

أكتب لأنني بحاجة إلى إثبات إنسانياتي ووجودي، ولأنني ما عدت أستطيع الحياة خارج الكتابة.

والإيثار والبذل والمحبة لا يمكن لها أن تنقرض لأنها العصب الرئيس في الحياة، وبدونها تغدو الدنيا بلا لون ولا طعم ولا رائحة.

الكتابة تعني مخاطبة العالم باللغة النقية التي يجب تداولها، محاصرة الخوف ومحاصرة الحقد والحزن والانهيئات الداخلية والخارجية.

إنها الخلاص، الفرح، التوق إلى صنع المستقبل المشرق الذي يزيل كل السلبات من حياتنا.

هي الحلم الذي يندفع نقياً ليكسو الموجودات بتلك الخضرة الجميلة، هي لحظة الصدق المطلوبة مع الذات التي من خلالها نتمكن من إيصال مشاعرنا الصادقة لكل الذين نحبهم، ونقاتل من أجل تمسكهم بإنسانياتهم، والتي من خلالها يتقاسمون الأفراح والأوجاع معنا.

هي لحظة البوح للآخر بكل المشاعر الفياضة التي ندّخرها له، وهي انتظارنا لحبيب غائب ننتظر رجوعه بلوعة، وهي ذاك الحنين لتوأم روح نريده أن يبقى إلى جوارنا كظلنا نتقاسم معه كل أفراح الدنيا ونستعين به للتخلص من أحزاننا وآلامنا.

الكتابة عندي صدام مع المرأة من أجل إثبات

يتساءل الكثيرون عن جدوى الكتابة في هذا العصر الذي سادت فيه الكثير من القيم المغايرة، والذي برزت فيه الثقافة الاستهلاكية بحلل براقة وأساليب أكثر إغراء وفتنة، وجعلت الكثيرين ينصرفون عن القراءة والكتابة وينخرطون في إفناء ذواتهم خلف جماليات زائفة، ويبادر البعض لنعي الثقافة والكتابة وأن متغيرات الحياة قد عصفت بكل الرومانسيات التي أصبحت ذكرى لزمان مضى، وأن القيم التي تربينا عليها وتمسكنا بها باتت من المنقرضات والتي لا تتلاءم حالياً مع ما يحدث على أرض الواقع من سرعات وتبدلات وتشبهات بعادات غربية أكثر رقياً وحضارة كما يدعون.

قد يكون في هذا شيء من الصحة، وقد يكون مقبولاً حالياً، لكنني على يقين بأن الكتابة لن تفقد بريقها وأنا سنظل نحن إليها وإلى الكتاب الذي يحمل بين دفتيه روحاً ودفعاً يصعب تجاهلهم، ومن المستحيل مقارنته في كل الإنجازات العصرية المتلاحقة، وأن الحميمية التي تنشأ بين المبدع والمتلقي لا يمكن تحقيقها ضمن البدائل الحالية، وأن قيم الصدق والوفاء

المخيم ميسون شقير

(المخيم)

أنّ كل القصور حين يحاوطها
الوحل..
تصير خياماً..
وحدها الشواطئ .. تعرف
أنه لن يرسو على حافة القلب..
غير الملح
وحدها الريح .. تفهم لغة الجناح..
وحدها .. تعرف طعم غبار الطلع
قبل أن يتكوّر تفّاحاً .. بقليل..

تفتّته..
تعيده تراباً .. من جديد..
أنا ...
أحب خيمتي والمطر والتراب
والوحل..
وأكره أن تتقمّصني الفصول كما
يشتهي هذا الربّ..
لا كما.. يشتهيني الشجر..
(وحدها)

وحده التاريخ.. يعرف

الخيام تكره المطر..
لا يخلق من ترابها إلا ذاك الوحل..
المطر يكره الرمال..
كل هذا العشق .. ولم تنجب له
تفاحة واحدة..
التراب يكره الفتوحات..
تسقيه مطراً أحمر لا يروي إلا
الديدان..
الوحل يكره الشمس .. تجفّفه ..

HAWA
SMART
هوا سمارت

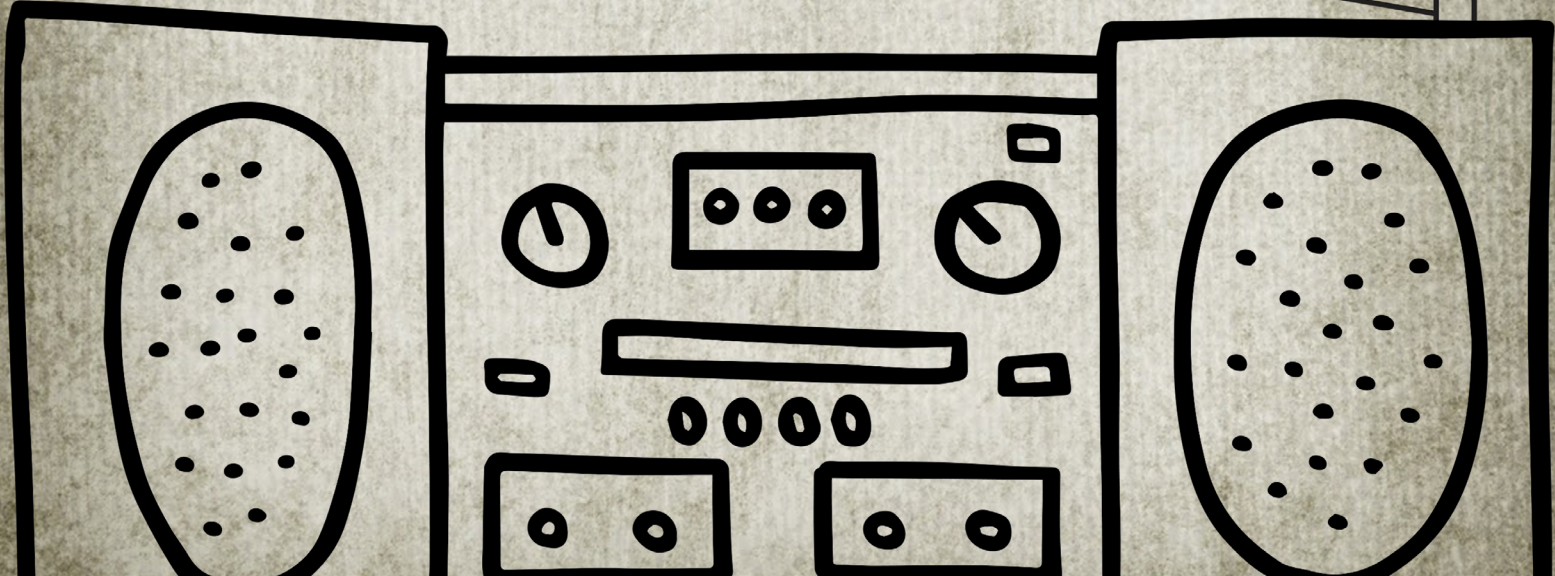
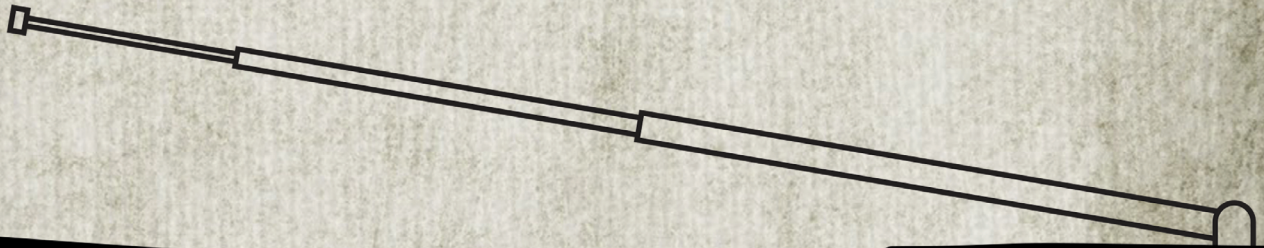
103.2
99.6

دهشق. حرص. حرهه

حلب. ادلب. اللاذقية. دير الزور

من الساعة

6 صباحاً - 12 مساءً



Cinderella

of the Syrian revolution

Basma Syria

